

8/٨

نوفمبر /
تشرين الثاني

٢٠٠٠

شعبان -

رمضان

الهجرة القسرية

نشرة دورية تعنى بأمور وقضايا اللاجئين تصدر عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد

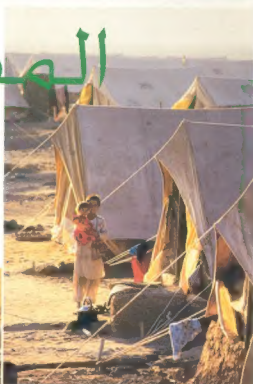
١١/١٢

المساءلة

عمليات التقييم • الأخلاق • إشراك المستفيدين
بناء الطاقات • مسؤولية الشركات الكبرى

بالإضافة إلى

مقالات عن الجزائر و الهند • المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين
بالأمم المتحدة • تدريب الشرطة في أوغندا
قضايا للمناقشة وتحديث ومكتبة العدد



من أسيرة التحرير

Comme Overt



لم يكن من السهل العثور على عنوان قصير لأب المقالات الرئيسية في هذا العدد، وهو الباب الذي تدور أبرز موضوعاته حول الاحترام، والتقييم، والأخلاق، والمسؤولية. وقد وقع اختيارنا على كلمة «المساهمة»، ونأمل أن تستمتعوا بالمدى المتنوع من المقالات التي يضمها هذا العنوان.

تُوزع «نشرة الهجرة القسرية» في الوقت الراهن على ١٢٠٠ قارئ في مختلف أنحاء العالم العربي. وكذلك بين الناطقين بالعربية في شتى بقاع العالم. ونحن بحاجة إلى مساهمتكم للتأكد من أن القضايا التي نناقشها - وهي تلك المتعلقة بالألاجئين، والزواج الداخلي، والعدم الجنسية، وحقوق الإنسان - في العالم العربي - تصل بالفعل إلى أقرض جمهور ممكن. فإذا ما رأيتُم أن «نشرة الهجرة القسرية» ذات نفع فالرجاء المساهمة في نشر رسالتنا، وإطلاع الآخرين على مدى نفعها. ونحن بدورنا نعتزم توسيع نطاق قائمتنا البريدية، ونرغب ببيانات الاتصال الخاصة بكل من تعتقدون أنه يرغب في تلقي المجلة. ونحن نرغب بوجه خاص في التأكد من وصول نسخة من «نشرة الهجرة القسرية» إلى المكتبات الجامعية والعامة، ومنظمات اللاجئين، ومنظمات حقوق الإنسان، وصانعي السياسة في العالم العربي، وروادنا أن تساعدوا في هذا الصدد.

إننا نولي أهمية قصوى لكل ما يرد إلينا من مساهمات القراء. ونرغب بأي نصائح أو تعليقات، وهدفنا على وجه الخصوص أن نزيد في «نشرة الهجرة القسرية» من عدد المقالات الواردة من العالم العربي. ولذا نود أن نتصلًا منكم مقالات تدور حول أي جانب من جوانب الهجرة القسرية. وسوف نركز العدد رقم ٩ (يناير/كانون الثاني ٢٠٠١) على قضايا المرأة والفوارق بين الجنسين، بينما سيتضمن العدد رقم ١٠ (مايو/أيار ٢٠٠١) بابًا من المقالات الرئيسية التي تدور حول موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية ١٩٥١. ونود تذكيركم بأننا دائمًا ما نضمن كل عدد من أعداد النشرة مساحة لمقالات خارجة عن إطار الموضوع الرئيسي.

فيما نرغم في الكتابة أو إيداء مقترحات حول مساهمين آخرين محتملين، فنرجو الاتصال بنا (انظر تفاصيل الاتصال صفحة ٤٢).

وسعدنا أن، بعد تدليل عدد من المشكلات، أصبح قسم اللغة العربية في موقعنا على شبكة الإنترنت يعمل الآن «الرجاء زيارته على العنوان التالي».

<http://www.fmreview.org/AFMRPages/home.htm>

وتوجد في الموقع ملفات من نوع pdf للأعداد الأخيرة من المجلة يمكن الاطلاع عليها. فضلاً عن طائفة متنوعة من الوصلات الخاصة بمواقع الإنترنت في العالم العربي من اللاجئين وحقوق الإنسان. وسوف نتلقى بالترحيب أي تعليقات لديكم عن الموقع. ونصانحكم حول كيفية اجتذاب المزيد من الزائرين للموقع. وزيادة صلاته بالمواقع الأخرى ذات الصلة في المنطقة.

وقد شرعنا في مهمة نقل سجلاتنا البريدية إلى قاعدة بيانات جديدة. فإذا كانت هناك أية أخطاء أو بيانات غير دقيقة في بطاقة الاسم والعنوان الخاصة بكم. فنرجو إبلاغنا. كما نود أن نحصل على عنوان البريد الإلكتروني لجميع قرائنا الذين لديهم مثل هذا العنوان حتى نتمكن من الاتصال بكم دون الاضطرار إلى دفع رسوم البريد (ومن الطبيعي أن نطلع أي شخص آخر على التفاصيل الخاصة بكم).

مع أطيب التمنيات.

ماريون كولدري وتيم موريس
المحرران

نود أن نعبّر عن جليل الشكر والامتنان لمؤسسة فورد - مكتب القاهرة التي قامت بتحويل نشر وتوزيع «نشرة الهجرة القسرية»، والتي تقدم الدعم الوافر لفرق العاملين بهذه النشرة.

صورات الغلاف: لاجئين لغتان في باكستان (UNHCR LeMoyne).
آب أنيل يناقش احتياجات اللاجئين مع المشايخ المحليين في السودان.

نشرة الهجرة القسرية
Nashrat al-Hijra al-Qsriya

تهدف «نشرة الهجرة القسرية» إلى أن تكون بمثابة منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والأراء بشكل منظم بين الباحثين واللاجئين والباحثين داخل دولهم، ومن يعملون معهم أو يهتمون بقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة بالإنكليزية والإسبانية والعربية عن برنامج دراسات اللاجئين بجامعة أكسفورد بالاشتراك مع «المشروع العلمي» المعني بالوضع القانوني داخلها. قنلق للمجلس التوجيهي للاجئين.

هيئة التحرير

ماريون كولدري ود. تيم موريس
مساعدة الاشتراكات
شارون إليس

نشرة الهجرة القسرية
المجلس الاستشاري

كريم أناسي
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)
المكتب الإنجليسي، مصر

فاتح عزام
مؤسسة فورد، القاهرة

نور الضحى شطي
مركز دراسات اللاجئين،
جامعة أكسفورد

خديجة المعضض
مركز الدراسات والأبحاث حول الهجرة واللجوء
الإنسانية (CERMEH)

ميسوس ريد
مكتب الدراسات الأمريكية،
الجامعة الأمريكية
في القاهرة

عباس شلاق
مركز اللاجئين والناش
الفلسطيني (شمل) - رام الله

لكن تايكنورغ
وكالة الأمم المتحدة
للإغاثة ونشر اللاجئين الفلسطينيين
(UNRWA)، سوريا

يعمل أعضاء المجلس بصفة خدشة وطوعية
غير مرتبطة بمراكزهم ووظائفهم:

ترجمة ومراجعة النسخة العربية:
أشرف عبد الفتاح

منسقة تطوير النسخة العربية:
رهام أبو ديب

التصميم والإخراج الفني والطباعة:
FastBase Ltd., Wembley, UK

رقم الإيداع الدولي: ISSN 1460-9819



نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٠

2/2

المحتويات

المسألة



الهند والمبادئ التوجيهية



مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

مكتبة الإسكندرية
BIBLIOTHECA ALEXANDRINA

أبواب ثابتة

- ٤ التفكير خارج الإطار المعهود: التقييم والعمل الإنساني - بقلم: جف كريست
- ٨ الوعد والممارسة: تقييم المساعدات الإنسانية بأساليب قائمة على مشاركة المستفيدين منها بقلم: تانيا كايترز
- ١٢ إجراء الأبحاث في مناطق الصراع: الأخلاق والمسألة - بقلم: جونلثان غريماند
- ١٥ الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بمن فيهم اللاجئين - بديل / المركز الفلسطيني لصدور حقوق المواطنة واللاجئين
- ١٦ بناء الطاقات الذاتية والمسألة والنشاط الإنساني في سرى لنكا بقلم: جينيفر هايندمان ومالاتي دي الويس
- ٢٠ الإصغاء إلى النازحين: التحليل والمسألة والمساندة في الواقع العملي بقلم: ساميون هاريس
- ٢٢ العولمة والمسألة: قطاع الشركات الكبرى والنزوح وإعادة التوطين القسريين بقلم: باتريشيا فيني
- ٢٤ إعادة النظر في «المبادئ التوجيهية»: حالة أقلية البنديت الكمبودية بقلم: ك.س. ساه
- ٢٧ النازحين داخل أوطانهم: حقوقهم ووضعهم بقلم: مارك فرنست
- ٢٩ لاجئ على بابي: تدريب الشرطة في أوغندا - بقلم: باميللا ريتل
- ٣١ المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة يجب أن يعيد الاهتمام مرة أخرى بقضية حماية اللاجئين - بقلم: إد شكنبرغ فان ميروب
- ٣٢ الجزائريون في المنفى - بقلم: كاثي لويد
- ٣٤ الهوية الهلامية: إجراء البحوث عن السودانيين المقيمين في مصر بقلم: أنتيا هاووزمان فابوس
- ٣٦ المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً
- ٤١-٣٧ مؤتمرات • تحديث • أخبار مركز دراسات اللاجئين • مكتبة العدد
- ٤٢ قاموس لمصطلحات حقوق الإنسان والقانون الإنساني

التفكير خارج الإطار المعهود: التقييم والعمل الإنساني

بقلم: جف كريسب

عنا. كذلك صار من المألوف أن يراجع تقارير التقييم في مسوداتها الأولى طائفة متنوعة من اصحاب الشأن، ثم تُنشر هذه التقارير على الملا وذلك على خلاف ما كان يجري في الماضي حين كانت مثل هذه المراجعات للعمليات الإنسانية تحاط بالكتمان وتوزع بصورة سرية.

ويتجلى أبرز مثل على هذا المنحى الجديد في التقرير الذي أُعد عام ١٩٩٦ بعنوان «تقييم مشترك للمساعدة العاجلة إلى رواندا» وهو مشروع بلغت كلفته مليون دولار شارك فيه ٢ باحثاً، وتمخض عن تقرير يتألف من خمسة مجلدات، ويقع في أكثر من ٥٠٠ صفحة.^١

وبمنا كان تقرير رواندا إلى حد ما فريداً في مداه، فإن المنهج الذي تبناه - والذي يتسم بالشفافية والتشارب وتعدد الاختصاصات والاستقلال - قد تكرر في عدد من الدراسات حديثة العهد مثل المراجعة التي مولتها منظمة اليونسيف لعملية شريان الحياة في السودان، والتقييم المستقل

لاستجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأزمة اللاجئين في كوسوفو، والمراجعة الشاملة للمساعدات الإنسانية الدانمركية التي أجريت بتكليف من منظمة دانيدا على سبيل المثال لا الحصر.^٢

وثمة مظهر آخر من مظاهر الاهتمام الجديد بتقييم الأعمال الإنسانية ويحتل في تنامي الدراسات المنشورة عن الموضوع. فقبل منتصف التسعينيات كان قدر كبير من الدراسات قد ظهر حول تقييم مشروعات التنمية، لكن لم يُنشر منها إلا قدر ضئيل نسبياً حول مسألة التقييم في قطاع المساعدات الإنسانية.

لكن الموقف تغير بسرعة خلال السنتين أو الثلاث سنوات الماضية، مع قيام ست وكالات كبرى للمساعدات الإنسانية (AUSAID, DANIDA, UNHCR, SIDA, OECD, ECHO) بنشر سياساتها وبياناتها التوجيهية وكتيباتها الإرشادية المتعلقة بالتقييم.^٣ وإضافة إلى ذلك، فقد قامت

بلاظ وليم شوكروس في خاتمة كتابه «نوعية الرحمة» وهو تحليله الكلاسيكي المنشور عام ١٩٨٤ لأزمة اللاجئين الكمبوديين، أن «تقييم المساعدات الإنسانية ليس سهلاً»^٤.

بوحى باله عمل خير، وتختتم فائقة: بما أن الإغاثة هبة، فليس من المتوقع أن يقوم أحد (وبالأخص من يتلقون العون) بفحص نوعية أو كمية ما يُعطى».

إن المقتطفات السابقة من كتابي «نوعية الرحمة» و «فرض المساعدات» تغفل عدداً من الأسئلة الهامة؛ لكن النتيجة التي يخلص إليها كلا الكتابين - وهي أن العمليات الإنسانية كانت إلى حد بعيد مستثناء من التقييم الجاد والتحليل النقدي. تمثل نقداً سلبياً للوضع السائد في السبعينيات والثمانينيات.

سيناريو جديد

وإذا ما انتقلنا إلى يومنا الراهن، عبر نحو من ١٥ سنة، فإننا سنجد سيناريو مختلفاً أشد الاختلاف؛ ذلك أن عمليات تقييم المساعدات الإنسانية قد أصبحت اليوم صناعة كبيرة (يكالات المعنويين الحرفي والمجازي) تجتذب مستويات لا ساق لها من تبرعات المتبرعين، ومن التزام الوكالات، إضافة إلى الاهتمام العام والسياسي.

ولا يتسع المقام هنا لتقديم وصف مفصل لهذا الاندماج، لكن بالإمكان توضيحه بالإشارة إلى أربعة تطورات حدثت خلال الأعوام الأخيرة.

أولاً، وعلى نحو مغاير تماماً للموقف السائد في السبعينيات والثمانينيات، تخضع عمليات المساعدة الإنسانية الآن بانتظام إلى التحليل النقدي والتقدير.^٥ ويقوم بهذه المراجعات بشكل متزايد فرق من المستشارين المحترفين تدعهم مالياً الوكالات العاملة والدول المتبرعة التي كلفتهم بعملية المراجعة، لكنهم يظلون مستقلين

ويتابع قائلاً: «إن واحدة من المشكلات مشكلة مؤسساتية؛ فهيئات الإغاثة الإنسانية لا تنشر مناقشات أعمالها في الغالب. بل إنها تصدر قوائم للمساعدات التي تقدمها، وأحياناً ما تصدر حسابات لها، لكنها نادراً ما تقدم تحليلاً حقيقياً.... ونتيجة لذلك، فإن الأخطاء تشكر مرة بعد مرة ومن كارثة لأخرى» ويعترف شوكروس بأن «هذا التعميم، مثل جميع التعميمات، له استثناءات» ثم يختم قائلاً: «لكن الأمر يتعلق على منظمات الأمم المتحدة كما ينطبق على الهيئات الخاصة، الكبيرة والصغيرة».

وقد خلصت باربرة هارل بوند إلى نتيجة مماثلة: حين ألُفت، بعد شوكروس بسنتين، كتابها «فرض المساعدات»، وهو يماثل كتاب شوكروس في كونه عملاً أصيلاً تأسيسياً واسع التأثير، يتناول أوضاع اللاجئين الأفنديين في جنوبي السودان. وتقول المؤلفة «داخل الوكالات من المعروف جيداً أن نفس الأخطاء قد تكررت المرة تلو الأخرى... ومن المفترض أن تأثير مشروعات التنمية سوف يخضع للتقييم، لكن برامج المساعدات الإنسانية لم تُخضع قط للتدقيق نفسه... ولا يقدر الكثيرون أهمية تقييم الآثار المترتبة على برامج الإغاثة».

ومن الطريف أن هذين الكتابين يتفان بوجه عام أيضاً في تفسيرهما لهذه الحالة غير الرضوية. ويقول شوكروس «لا يشكل التعلم المتعمد والواعي من التجربة جانباً من تراث المنظمات العاملة في مجال توفير الرفاهية وتقديم العون، والتي لا تستهدف الربح... وتتردد بين الموظفين العاملين في مجالات المساعدة لأزمة مألوفة جداً هي «ليس لدينا الوقت أو المال الكافي لتقييم جهودنا» فالحاجة كبيرة للغاية». ويقول هارل بوند «يُعتبر العمل الإنساني... منشطاً يخلو من الأمانة، يمارسه المرء بدافع الشفقة، وهو يعترفه



البانيا: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تتحدث إلى اللاجئين في المنهج الدانمركي التابع للصليب الأحمر الذي أقيم للاجئين من كوسوفو بالقرب من بلدة ليزيجي الساحلية

الإغاثة لا يقدرها الكثيرون، لم يعد من السهل تسويغه كما كان سابقاً.

السياق المتغير

تبرهن التطورات المشار إليها فيما تقدم أن المعوقات المؤسسية والعرفية لتقييم المساعدات الإنسانية أقل صعوبة بكثير الآن مما كانت عليه قبل ١٠ سنوات أو ١٥ سنة. لكن ما هي بالضبط العوامل التي تفسر هذا الاعتراف الجديد بالحاجة إلى إخضاع العمليات الإنسانية لتحليل النقدي؟ من أجل الإجابة على هذا السؤال، ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار عدداً من العوامل المتغيرة.

خلال العقد الماضي ازداد وضوح العمل الإنساني وحضوره، ومداه، وحجمه، وزيادة هائلة، وجذب مستويات اعظم بكثير من الاهتمام العالمي مما كان عليه الأمر قبل ذلك، ولا عجب على الإطلاق في أن نشاطات الوكالات الإنسانية قد أصبحت موضوعاً لمزيد من التحليل والتشعير، نظراً لكون هذه الوكالات قد دفع بها إلى واجهة السياسة الدولية في مناطق مثل البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا.

وقد دعم الحاجة إلى مثل هذا التحليل والتشعير الطبيعة المتغيرة، والابتكارية في أحيان كثيرة، للعمل الإنساني خلال العقد الماضي. وبالفعل، فإن العديد من المفاهيم المألوفة في الخطاب الإنساني المعاصر - مثل «المناطق الآمنة»، و«الحماية المؤقتة»، و«سبيل الوصول المتفوض

رابعاً، وأخيراً، لقد تجلت الحيوية الجديدة التي تحيط بمسألة التقييم في المستوى المتزايد للنضال القائم بين العاملين في مختلف المنظمات الإنسانية، سواء أكانت وكالات الأمم المتحدة، أو منظمات غير حكومية أو دولاً مانحة، أو مراكز أبحاث أو شركات استشارية خاصة. ونتيجة لهذا التفاعل، يبدو أن «ثقافة تقييمية» قد أخذت أخيراً الظهور في قطاع المساعدات الإنسانية، وهي ثقافة تقوم على بعض المبادئ المشتركة (مثل الالتزام بالشفافية واستحداث أساليب تقييمية مبتكرة) وتخطي حدود المؤسسات والصراعات الداخلية بينها التي كثيراً ما وسعت النظام العالمي للمساعدات الإنسانية.

ولعل أبرز تعبير لهذا التطور يتجلى في تأسس وتوسع «شبكة التعلم النشط المعنية بالمسألة والآله في مجال المساعدة الإنسانية» فقد انبثقت هذه الشبكة عام ١٩٩٧، في أعقاب التقييم المشترك لازمة ورواندا الطارئة، وهي تتيح منتدى هاماً لتبادل الآراء والمعلومات بين الأفراد والمنظمات المتفرقة في القطاع الإنساني، وتوخر تحقيق هدفين رئيسيين، أولهما هو تحديد أفضل الممارسات المتعلقة بالرصد وإصدار التقارير والتقييم في إطار النظام الدولي لتقديم المساعدات الإنسانية، والمشاركة فيها ودعها، والهدف الثاني هو: «أن تتحرك نحو فهم مشترك للمساعدة» في سياق النظام العالمي.

وكما توحي به هذه العبارات، فإن ما أكده هارل بوند عام ١٩٨٦ من أن «أهمية تقييم آثار برامج

شبكة الإغاثة وإعادة التأهيل التابعة لمعهد التنمية فيما وراء البحار بنشر «مراجعة للممارسة الجديدة»، وهي دراسة شاملة تركز على تقييم برامج المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ المعقدة». وقد يكون المبرر محقاً في انتقاد ما ينطوي عليه إعداد هذه الوثائق من تكرار لجهود سابقة في غير عنام، بيد أن نشرها في حد ذاته لهو مؤشر هام على الأهمية التي تعلق الآن على عملية التقييم ذاتها.

ثالثاً، شهدت السنوات الأخيرة دعماً لوظيفة التقييم في عدد من كبرى وكالات الإغاثة الإنسانية - وهي ظاهرة يمكن قياسها بحجم الموارد المخصصة للتقييم، وبمدى المكانة والتأثير الذي يتمتع به التقييم في هذه المنظمات. وتقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أفضل مثل على هذا الوضع، ولو أنها ليست على الإطلاق الوكالة الوحيدة التي تأثرت بهذا الاتجاه.

ففي نهاية عام ١٩٩٨، دمجت وظيفة التقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشكل فعلي داخل وحدة أكبر مهمتها الرئيسية هي «التفتيش» وهي آلية رقابية تركز بشكل رئيسي على الكفاءة والفعالية الإداريتين، لا على تنفيذ البرامج وتأثيرها. وقام بتنفيذ الوظيفة التقييمية جهاز إداري يتألف من عضو واحد دولي، ولم يكن في متناوله سوى مبررات متواضعة للمصل الاستشاري. ومع أن تقارير التقييم التي أصدرتها هذه الوحدة كانت عالية الجودة، فقد اعتبرت وثائق «مقصورة» على فئات معينة، وبالتالي لم يتم توزيعها إلا على نطاق محدود داخل المنظمة.

وخلال السنة الماضية، حدثت تغييرات هامة على وظيفة التقييم في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، انبثق العديد منها عن توصيات لجنة مراجعة مستقلة، مولتها الحكومة الكندية.^١

لقد تم فصل وظيفة التقييم عن التفتيش، ودمجت مع «تحليل السياسة» وأسندت لها مكانة مؤثرة داخل إدارة العمليات، بحيث تكون مسؤولة مباشرة أمام مساعد المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وتستخدم الوحدة الجديدة، المسماة وحدة التقييم وتحليل السياسة، ثلاثة موظفين دوليين، كما أن لديها مقدرة كبيرة على إشراك مستشارين مستقلين في عملها. وفي الوقت نفسه، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باستحداث سياسة جديدة وأكثر تقدماً للتقييم، تتضمن النشر غير المحدود لتقارير التقييم في المنظمة، والتزاماً جديداً بأداء مشاركة المستفيدين من العمل في عملية التقييم.^٢

عليه، وإزالة الإساءة الإنسانية، وإعادة الأعمار في مرحلة ما بعد النزاع، لم يكن مسرعة بها عملياً قبل عشر سنوات فقط.

وكما كتب مؤلف هذه المقالة عام ١٩٩٥، فإن العديد من المبادرات التي تمت خلال السنوات الخمس الماضية كانت تجريبية في طبيعتها، تمت صياغتها في عجلة لمواجهة حاجات ملحة وغير متوقعة، وبصورة حتمية، كان بعضها أكثر فاعلية وإنصافاً من بعض^{١١}. وبسبب هذا السجل المختلط أشد الاختلاط، وبسبب الاعتقاد المتزايد بأن برامج الإغاثة كثيراً ما تؤدي إلى قدر مكافئ من الضرر لما تزعمه من نفع (إن لم يكن وإكفاً عليه)، فقد اجتذبت العمليات الإنسانية هذا القدر الكبير من الاهتمام النقدي في السنوات الأخيرة.

وقد قامت الدول المانحة بدور رئيسي في نمو النشاط التقييمي في القطاع الإنساني. فخلال أوائل التسعينيات وأواسطها، مع حدوث الأزمات في بلدان مثل البوسنة، والعراق، ورواندا، والصومال - فضلاً عن الأزمات المستمرة والطويلة الأمد في بلدان مثل أفغانستان، وأنغولا، والسودان - تزايد الإنفاق العالمي على عمليات الإغاثة الطارئة بسرعة شديدة، وفي الوقت نفسه، كانت حكومات الدول الصناعية تتعرض لضغوط (أو وضعت نفسها على الأقل تحت هذه الضغوط) لتخفيض الضرائب المحلية، وللحد من الإنفاق الحكومي، ولضمان الاستفادة المثلى من إنفاقها. وفي سياق كهذا، أصبحت برامج المساعدة فيما وراء البحار - والوكالات التي تنفذ هذه البرامج - هدفاً للتمحيص الدقيق.

ومن الطريف أن مطالب الدول المانحة لدرجة أعلى من «المساءلة» في القطاع الإنساني قد وقعت بصورة متزايدة على كواهل الوكالات المتعددة الأطراف مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومن أسباب ذلك مستويات الإنفاق العالية في هذه المنظمات والتصورات الموجودة حول عدم كفايتها. لكن قد يكون السبب الجوهري هو أن الدول المانحة تتفقد بصورة متزايدة أن تسوق مواردها من خلال منظمات وطنية غير حكومية ومؤسسات ثنائية وإحدى النتائج الهامة لهذا الاتجاه هي أن وكالات الأمم المتحدة صارت الآن لا تقل شفافية من حيث التقييم عن المنظمات غير الحكومية (إن لم تكن تفوقها في ذلك). وهكذا فلا يكد أي من وكالات الإغاثة البريطانية الكبرى يقوم بنشر نتائج عمليات التقييم سواء الداخلية أو الخارجية على شبكة الإنترنت، بينما أصبح هذا أمراً معتاداً داخل نظام الأمم المتحدة.

وهذا أمر مثير للاستغراب بعض الشيء، لأن التأكيد حديث العهد على تقييم المساعدات الإنسانية مرتبط ارتباطاً مباشراً بالاعتراف بحاجة وكالات العون وموظفيها أن يؤدوا عملهم بكفاءة. مهنية وعلى نحو يرضخ لقدر أكبر من المساءلة. وقد قامت المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في تأكيد أهمية «المساءلة»، من خلال أمور كثيرة من أهمها مشاركتها في مبادرات مثل مدونة السلوك الخاصة بالصليب الأحمر، ومشروع «سفير»، ومشروع المراقبة الإنسانية ومشروع «العمالون في مجال المساعدة»^{١٢}.

ولئن كانت هذه المبادرات متنوعة في أهدافها المحددة، فإنها تقوم على بعض المبادئ المشتركة من بينها أن

«المستفيدون» من البرامج الإنسانية لهم حقوق ينبغي احترامها؛ وأن موظفي العمل

الإنساني يجب أن يعملوا تبعاً لمعايير مهنية متفق عليها؛ وأن منظمات العون ملزمة بتقديم خدمات ذات نوعية محددة. وقد أسهم نشر هذه المبادئ التي توحى بدور الترقى المضاد للأخطار القائمة على منحنى «أبوي»، وتلك التي تنقصها الخبرة والاحتراف، والتي شهدتها شوكروري وهارل بوند - أسهم في إرساء ثقافة أكثر نقلاً للتقييم في القطاع الإنساني.

وأخيراً، إذا كان لا أن نفهم ونوضح ظهور هذه الثقافة الجديدة، ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار بعض التوجهات العالمية العريضة. فقبل ١٥ أو ٢٠ سنة، ربما كانت المنظمات الإنسانية لا تجد بغيضاً في حجب معلومات مضرّة عن داعميها الرئيسيين، وسر أخطائها عن أعين الناس، والتمسك بالصمت في وجه نقد وسائل الإعلام، وربما كانت أيضاً تميل إلى التقليل من أهمية الحاجة إلى التقييم، معتبرة مثل هذا النشاط أمراً مزعجاً في أفضل الأحوال، وتهديداً لصورته العامة، ومصداقيتها، وطاقاتها على جمع الأموال في أسوأ الحالات.

أما اليوم فقد غدا التقييم أمراً جديراً بالاستحسان والترحيب (أو بالقبول والاحتمال على أقل تقدير) لأسباب هي على النقيض تماماً من أسباب الاعتراض عليه في الماضي، ففي سوق من العمل الإنساني ما فتئ يتزايد إزدحاماً يوماً بعد يوم، قد يكون لتلك الوكالات التي تفتق نفسها للتمحيص الخارجي، والتي تعترف بالصعوبات التي تواجهها، والتي تبرهن على استلاك مقدرة على التعلم من تجارب الماضي، ميزة واضحة تتفوق بها على منافسيها.

التحديات الراهنة

كما أوضحت هذه المقالة، تُخضع البرامج الإنسانية الآن للتجسس النقدي بصورة أكثر انتظاماً ومنهجية، وفتحاً عما كانت عليه الحال في سنوات سابقة، ولأشك أن ذلك تطور جدير بالاستحسان لأن التقييم يحمل في طياته إمكانية الارتقاء بمستوى المساءلة والأداء العملي للوكالات الإنسانية وبالتالي تحسين مستوى الحماية والمساعدة اللتين تستطيع هذه الوكالات تقديمهما لمن يحتاجونهما. وكما يتبين من الفقرات التالية فإن عدداً من الخطوات يمكن أن تتخذ لضمان تحقق هذه الإمكانية بصورة كاملة.

أولاً، سوف تقيّد عمليات تقييم العمل الإنساني من طرح أساليب ومنهج بديلة، وثمة مجال واسع لأن تتم عمليات التقييم

بصورة أكثر استشارية ومشاركة، بحيث تمكن موظفي وكالات المساعدات والمستفيدين من البرامج من أن يتفهموا بدور أكمل في المراجعة. وهناك أيضاً طاقة لم تستغل بعد لإجراء عمليات تقييم تشاركية فيها الوكالات فيما بينها وبمراجعات مشتركة، بحيث ينفرد فيها موظفون من وكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات المحلية، والجامعات.

ثانياً، ينبغي أن تبذل الجهود لإشراك طائفة أكثر تنوعاً من المستشارين في عمليات تقييم الأنشطة الإنسانية وهو مجال يسيطر عليه عادة عدد صغير نسبياً من الخبراء ومعظمهم من الذكور، ينتمون إلى العالم الناطق بالإنكليزية، ومن شمال أوروبا، وسيكون من المفيد بصورة فعلية ورمزية معاً وضع حد لمثل هذا الاحتكار.

تكد جميع المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية التي أنتجت خلال السنوات الأخيرة تحمل عناوين تشير إلى المساعدة الإنسانية. ومما له دلالة هامة في هذا الصدد أن أيًا من هذه الكتيبات يشير إلى الحماية أو حقوق الإنسان.

والتعدي الثالث، هو ضمان أن تكون هذه الأمور ذات أهمية مركزية - بدلاً من كونها هامشية - في عملية تقييم أي برامج إنسانية.

رابعاً، ينبغي أن تتسم عمليات تقييم البرامج الإنسانية بدرجة أعلى من الاحتراف ومراقبة الجودة، ولا يعتقد كاتب هذه السطور، على العكس من بعض مدبري وكالات العون، أن

٤. أجري ما لا يقل عن ٢٥ تقييماً لمعملية الطوارئ في كوتيفو منذ منتصف عام ١٩٩٩ ورغم أن كوسوفو لا تزال تحت حجة استثنائية، فإن حالات الطوارئ الأبل مروراً منها، مثل تلك التي شهدتها ليبيريا وسيراليون، قد أضحت هي الأخرى للتعهد من عمليات المراجعة والتقييم.

5 Steering Committee of the Joint Evaluation of Emergency Assistance to Rwanda, The International Response to Conflict and Genocide: Lessons from the Rwanda Experience, Copenhagen, 1996.

6 A Karim et al, Operation Lifeline Sudan: A Review, Department of Humanitarian Affairs, New York, 1996; The Kosovo Refugee Crisis: An Independent Evaluation of UNHCR's Emergency Preparedness and Response, UNHCR, Geneva, 2000; Evaluation: Danish Humanitarian Assistance (nine volumes), Ministry of Foreign Affairs, Copenhagen, 1999.

٧ تحتوي الصفحة الخاصة بالتقييم وتحليل السياسات في موقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على شبكة الإنترنت على طائفة من الصولات المباشرة لهذه وغيرها من المطبوعات المتعلقة بمناخ التقييم.

8 Alisair Hallam, Evaluating Humanitarian Assistance Programmes in Complex Emergencies, Relief and Rehabilitation Network (now Humanitarian Assistance Network), Good Practice Review No 7, Overseas Development Institute, London, 1998. Email: hpn@odi.org.uk

9 PLANET 2000, 'Enhancement of the evaluation function in UNHCR', Inspection and Evaluation Service, UNHCR, November 1998.

10 See 'UNHCR opens up its evaluation reports to public scrutiny and invites NGO participation in evaluation mission', Talk Back, vol 1, no 8, 1999, International Council of Voluntary Agencies, Geneva.

11 The State of the World's Refugees: In Search of Solutions, UNHCR and Oxford University Press, Oxford, 1995, p14.

12 See 'Humanitarian codes of conduct' in The State of the World's Refugees: A Humanitarian Agenda, UNHCR and Oxford University Press, Oxford, 1997, pp 46-7. See Publications section of this FMR for information on the Sphere Handbook.

13 Imposing Aid, op cit, p.61.

تعرض للتعامل والإهمال. وبمقدور المنظمات الإنسانية أن تحول دون طرح هذه المسائل عن طريق تزويد القائمين بالتقييم بإطار مرجعي ضيق يستثني مثل هذه القضايا.

لقد أعربت بارليرة هارل بوند عام ١٩٨٦ عن أسفاها لأنه ولم يكن هناك تراث من البحث التقديري المستقل في مجال مساعدة اللاجئين^{١١} بيد أن هذا الوضع لم يعد قائماً الآن كما يبرهن نشر مجلات من قبل «مجلة مراجعات الهجرة القسرية»، والمهمة التي يتعين النهوض بها الآن إنما هي ضمان تطبيق نتائج البحث التقديري المستقل على عمليات تقييم البرامج الإنسانية.

جف كريسب هو رئيس قسم التقييم وتحليل السياسات في مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. عنوان البريد الإلكتروني CRISP@unhcr.ch

التقييم الإنساني. علناً يوماً ما، أو أنه ينبغي أن يتحول إلى مهنة مستقلة بذاتها، ومع ذلك فإن ثمة مجالاً واسعاً للمساعدة بوجوب إدخال مبادرات تدريبية للذين يقومون بالتقييم الإنساني، وكذلك للإحاح على ضرورة أن تتشعب عمليات التقييم الإنساني مع المعايير المطبقة بصفة معتادة في البحث والتحليل العلميين.

لقد صرح الفريق المستقل الذي قام بمراجعة استجابة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لازمة كوسوفو بأن الوكالة ينبغي أن تكتسب مقدرة على أن «تفكر خارج الإطار المجهود»، وهم يعنون بذلك أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن تكون قادرة على أن تعيد النظر في افتراضاتها الخاصة، وتنتظر إلى المواقف والأوضاع من زوايا جديدة، وأن تخضع المفاهيم والمبادئ التقليدية للتقيد والتشكك.

إن «التفكير خارج الإطار» هو تحدٍ خاص ونهائي لتلك المنظمات والأفراد المتخربين في تقييم النشاطات الإنسانية. ويمكن لمثل هذه المراجعات أن تتحول بسهولة إلى عمليات تقييم تذكروقاطية، تسأل ببساطة إن كان مشروع أو برنامج ما يحقق أهدافه المعلنة بطريقة فعالة وبتكاليف. أما الأسئلة ذات الطابع الجوهرية - أي ما إذا كانت هذه الأهداف هي الأهداف الصحيحة، أو تتطابق مع حاجات المستفيدين منها وطموحاتهم، وما إذا كان ينبغي أن تؤخذ في الحسبان مناهج وأساليب مختلفة تماماً للأوضاع أو المشكلة المراد معالجتها - فما أيسر أن

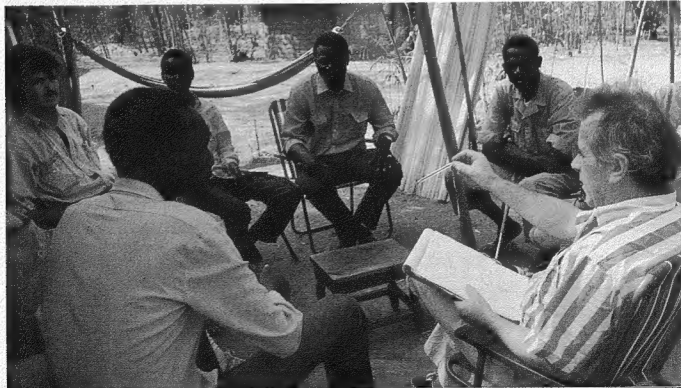
المواش

1 William Shawcross The Quality of Mercy: Cambodia, Holocaust and Modern Conscience, Andre Deutsch, London, 1984, pp386-7.

2 Barbara Harrell-Bond Imposing Aid: Emergency Assistance to Refugees, Oxford University Press, Oxford, 1986, pp.93-101.

٣ إذا ما نظرنا، مثلاً، إلى مدى استخدام البرامج الإنسانية، وافراض سياسية وإستراتيجية، بل حتى عسكرية، أثناء الحرب الباردة، ألم تكن للفرد المصلحة من البعد من مدى إنضاج هذه البرامج للتصديق والتقييم المنهجي؟

جنوب السودان. تشوي شمالي نمولي. مشروع المساعدة النرويجي في منطقة للحر



الوعد والممارسة:

تقييم المساعدات الإنسانية بأساليب قائمة على مشاركة المستفيدين منها

بقلم: تانيا كاييز

يتزايد اهتمام الجهات المانحة والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية باستخدام مناهج المشاركة والمناهج التي تسترشد بأراء المستفيدين من المساعدات في إجراء عمليات التقييم.

ابتعدت فيما يبدو عن التركيز على المساءلة كهدف في حد ذاته، وهو الأمر الذي يهدد بتبديد الفرصة لتحقيق المساءلة تجاه المستويات الدنيا.

ومن المعروف أن أهداف الهيئات والمؤسسات عموماً تنظم حول تعلم الدروس المستفادة والمساءلة؛ فقما يتعلق بالدروس المستفادة من أي برنامج، يعد توليت التقييم أمراً بالغ الأهمية، لأنه من الممكن إدخال تعديلات على البرنامج وهو لا يزال يعد في منتصفه؛ أما التقييم في نهاية البرنامج فلا يقدم إلا الدروس التي يمكن الاستفادة بها مستقبلاً. ومن نافذة القول أن ثمة علاقة بين نوعية المعلومات المتوخاة من وراء أي تقييم والسبل المستخدمة لجمعها؛ وقد لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أنه وإذا كان التركيز منصباً على تعلم الدروس، فإن ذلك يفتح المجال لاستخدام الموسع لأساليب المشاركة. أما إذا كان محور التركيز يدور حول المساءلة، فمضى ذلك ضماً لتنظيم عملية التقييم بحيث تكون نتائجها مستقلة وجديرة بالاحترام¹. مثل هذه النظرة تنطوي على الارتياح المستشري بشأن نتائج البحوث القائمة على المشاركة، ويعكس الافتراض القائل بأن التقييم يجب أن يؤدي إلى التعرف على حقيقة واحدة لا ثاني لها.

من النتائج إلى التأثير

تميل عمليات التقييم التقليدية إلى استخدام لغة متخصصة تعتمد على بيان مدى نجاح القائمين بالتقييم في تحقيق الأهداف المحددة. ويشيع في تلك العمليات استخدام المنهج العلمي وتكليف فرق التقييم ببحث نتائج البرنامج في ضوء الموارد المخصصة له. وتستخدم لذلك الأساليب الكمية عموماً، وهي الطرق التي يفضلها المانحون والقطاعات الإدارية بالوكالات على أساس ما يُفترض من إمكانية الرقابة بها والتحقق من صحتها. وبمن هذا المنهج عن رغبة في التثبت من «الحقائق» والواقعة والوقوف على «الحقيقة» الموضوعية، ويوصي بإمكانية تحقيق ذلك فعلاً.

وقد شرعت بعض الجهات مؤخراً - مستعيرة معانيير التقييم المستخدمة في دراسة التنمية - في التركيز

الإنسانية. فهناك منظمات مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكاد تكون بحكم الضرورة منظمات مركزية وبيروقراطية، وذلك نتيجة للإطار السياسي والاقتصادي الذي تضطر للعمل من خلاله، بالإضافة إلى ثقافتها التنظيمية. وقد لاحظ المستر هالام أن المساعدات الإنسانية تبقى في جوهرها عملية «تسير من أعلى إلى أدنى»، حيث يقول «إن الوكالات الإنسانية كثيراً ما تنحصر في استشارة أو إشراك السكان المتأثرين أو المستفيدين من عملها... وقد يكون هناك تفاوت كبير بين رؤية المنظمة لآثارها ورؤى السكان المتأثرين والمستفيدين»².

وقد ظلت أهداف عمليات تقييم المساعدات الإنسانية حتى الآن تنصل في الأهم الأغلب بالأولويات المؤسسية، دون مراعاة لاحتمال قيام المستفيدين من المساعدات بأي دور عدا تلقي مستويات أفضل من المساعدات، ودون حساب للفائدة التي قد تعود على جموع المستفيدين من عملية التقييم.

ولقد جرت العادة أن تُقَمَّ المساءلة على أنها مسؤولية تجاه المستويات العليا، أي المانحين

والأسماء وغيرهم من أصحاب الشأن في دول الشمال. أما ضرورة المساءلة تجاه المستويات الدنيا، أي نحو من يتلقون المساعدات، فلم تظهر إلا في السنوات الأخيرة، ولن يتضح ما إذا كان تحقيق ذلك المساءلة ممكناً إلا بعد توجيه مزيد من الاهتمام لأراء المستفيدين من المساعدات في كل مرحلة من مراحل إدارة البرامج. بيد أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في تقريرها المعنون «التخطيط لعمليات التقييم المغيثة وتنظيمها» (١٩٩٨)، قد

تعتمد هذه المقالة على تحليل عدد من تقارير التقييم حديثة الصدور، وعلى التشاور مع من قاموا بالتقييم والمعالين بالوكالات المختلفة؛ وتوضيح المقالة أنه رغم قيام منظمات كثيرة بإعداد مبادئ توجيهية لتقييم أفضل مستويات الممارسة، فإن استخدام تلك المبادئ لم يصبح شائعاً بعد. وتزعم هذه المقالة إلى الإسهام في تحقيق هدف أوسع يشمل في وضع توصيات لإجراء اختبارات ميدانية لمانح التقييم الوثيقة الصلة بالواقع، والتي تسترشد بأراء كبار المستفيدين من المساعدات الإنسانية.

إعادة النظر في أهداف التقييم

بناء على الدروس المستفادة من دراسات التنمية، بدأت المنظمات العاملة في مجال المساعدات الإنسانية تدرك أن تقييم التأثير الفعلي لعملها أصبح من مجرد قياس ناتج العمل قياساً مادياً. وترتبط هذه الملاحظة بإدراكها أن إجراءات التقييم الحالية لا تقدم دائماً المعلومات المفيدة للممارسين، بل إن

طرق إجراء التقييم قد تحدد سلفاً نوعية المعلومات التي يتم جمعها.

ومؤدى ذلك أن ثمة

شعوراً مطرداً بأن إدراج آراء المستفيدين من المعونات في عملية التقييم لا يمكن أن يتم - بل يجب ألا يتم - دون إعادة النظر عموماً في أهداف التقييم.

وإذا كان كثير من الدروس المستفادة من مشروعات التنمية تُحمل دلالات بالنسبة لمانح التنمية الإنسانية للتقييم، فمن الواضح أن هناك نقاط اختلاف يرتبط بعضها بالطرق التقليدية لتوصيل المساعدات

ضرورة المساءلة تجاه المستويات... لم تظهر إلا في السنوات الأخيرة

توصيات مفيدة للتحرك: المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية

تقر المبادئ التوجيهية والكتيبات الإرشادية الخاصة بالجهات المانحة والهيات، والمتوفرة حالياً بشأن تنظيم عمليات تقييم المساعدات الإنسانية، بالحاجة إلى زيادة عمليات التقييم القائم على المشاركة أكثر مما كان يحدث في الماضي، وعلى غرار ذلك فإن مدونة السلوك الخاصة بحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية بشأن الإغاثة في ظروف الكوارث تنص على «إيجاد سبل لإشراك المستفيدين من البرامج في إدارة مساعدات الإغاثة». ويتبنى الالتزام بالمنهج الشاملة القائمة على المشاركة التي يشهدها ميدان التنمية منذ مطلع التسعينيات على الأقل في اعتراف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأن «المفالات التي تتم مع المستفيدين يمكن أن تكون مصدراً من أغنى مصادر المعلومات في عمليات تقييم المساعدات الإنسانية»^١. وقد جاء في التقرير المعنون «تقديم وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (١٩٩٩) أن المفوضية تتعهد «بأن تبذل الوحدة المذكورة جهوداً خاصة من أجل العمل في إطار التعاون مع شركائها الدوليين، وضمان أخذ آراء المستفيدين في الحسبان عند تحليل وتقديم أنشطة المفوضية».

وقد لاحظ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه «في

المحاولات المباشرة لقياس ناتج البرامج.

ويتطلب أي تقييم مفيد لبرامج المساعدات تحليل الاقتصاد السياسي والاجتماعي الذي يعيش فيه المستفرون من حالات الطوارئ المعقدة، والאתراحيات التي اتبعوها لمواجهة تلك الخطوب؛ فيدون بيانات مقدمة من المستفيدين ينتهي التقييم إلى نتائج عكسية. وإذا قبلنا بفكرة تقييم تأثير البرامج، فيجب عندئذ إشراك المستفيدين منه في عملية التقييم، لكن محاولات إشراك اصوات المستفيدين تبوء بالفشل عندما تتم في إطار لا يقبل بهذه الفكرة من الأساس. ويتساءل بوهان برتسيه العالم الأنثروبولوجي الذي يقوم بدور في عملية التقييم المشترك لمساعدات الطوارئ في رواندا:

«كيف عساي أن أجعلهم يتخلون عن تصوراتهم المبتقة وهي أنني سوف أطرح أسئلة (سياسية) بسيطة ومتممة وأتلقى إجابات (سياسية) منمقة؟ إن التحدي المنهجي... لا يمكن في كيفية اختصار الطريق في عملية البحث (باستخدام أساليب التقييم القائم على المشاركة في البيئات الريفية مثلاً)، ولكن في كيفية صقل الأسئلة التي نطرحها في خضم الطوارئ السياسية المعقدة المشحونة... وهنا يجب أن نظل الأستراتيجية الأساسية هي ألا نضن على البحث بالوقت اللازم له مهما طال، وأن نعرف جيداً الأسئلة التي ينبغي أن نطرحها وكيف نطرحها»^٢.

على تقدير آثار البرامج، مما يوحى بحدود التركيز أكثر اتساعاً وشمولاً من ذي قبل، ولعلّه يفسح المجال الأمثل للإبتكار المنهجي، من قبيل زيادة إشراك المستفيدين وغيرهم في عمليات التقييم.

ويؤدي إشراك المستفيدين من المساعدات في البحوث إلى التعامل مع المخاوف التي تتساور العاملين بالبرامج بشأن التقييم؛ فقد يخشون مثلاً أن تؤثر نتائج التقييم على عملهم أو على مستقبلهم الوظيفي مما يجعلهم يحدون عن التخلي عن سيطرتهم على صنع القرار وعلى التقييم. ولذلك فعندما أدركت بعض المنظمات أن مخاوف العاملين بها لها أساس من الواقع، من حيث أن التقييم يمكن أن يشوبه الميل إلى إصدار الأحكام، لجأت هذه المنظمات، مثل الفرع الهولندي لمنظمة «إطباء بلا حدود»، إلى القيام بمحاولات صريحة لإعادة توجيه التقييم بحيث يركز على التعلم أكثر من المساءلة الداخلية. ويوحى هذا المنهج بضرورة التزام الطاقم الميداني والقائمون بعملية التقييم بتحمل المسؤولية عن عملهم، وضرورة إقتران المساءلة بالشفافية.

إن الغرض من التقييم كما يفهمه القائمون على التنفيذ يؤثر على مدى دعوة المستفيدين إلى المشاركة. فالتقييم عملية سياسية يختلف معناها باختلاف القائمين بها؛ ولذلك فإن إشراك المستفيدين في تقييم برامج المعونات الإنسانية يعني ضمناً أن أهداف التقييم أوسع من مجرد

سليم للتأجين داخلياً بالقرب من روهغيري في رواندا

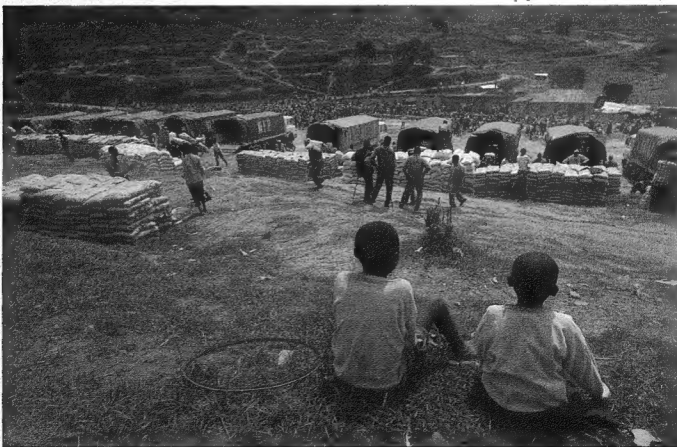


Photo: Pictures/Sen Stroganov



موسيس ليتون، المدير المدني في أوكتافيا - بريطانيا، يتحدث إلى إحدى أعضاء مجموعة نسائية في لاباز، بوليفيا

توافر الوقت لإجراء المقابلات الشخصية؛ وقد يسهم ذلك بالفعل في مجمل الفعالية والاعتماد الذي يثيره التقرير المترتب على هذه الخطوات، ولكن بدون التوثيق السليم فإن النتائج الكيفية المستخلصة تبقى عرضة للتدقيق الشديد باعتبارها «غير علمية» أو «الطباعية» أو «ذاتية».

ففي دراسة أجريت عن عمليات التنمية تحت رعاية إدارة التنمية الدولية بالملكة المتحدة، وصفت الجهود التي يبذلها المقيمون لمعالجة أعضاء الجماعات المعينة بأنها جهود «غير كافية»^٦. ومما له دلالة في هذا الصدد أن اختصاصات تقرير التقييم الذي أعدته وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول كوسوفو تدعو إلى حث اللاجئين

الحاليين واللاجئين السابقين على التعبير عن آرائهم، وعلى الرغم من ذلك فإن متن التقرير لا يتضمن سوى إشارة عابرة إلى بعض المقابلات مع اللاجئين، ولا يهودي أي وصف للأساليب المستخدمة لجمع المعلومات^٧. ومثال ذلك أيضاً أن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن الأنشطة التفاعلية في منطقة البحيرات الكبرى جاء خالياً، فيما يبدو، من آراء المستفيدين ووجهات نظرهم، رغم أنه انتقد غياب مشاركة الجماعات السكانية المستفيدة في هذه الأنشطة^٨.

وبفحص تقارير المفوضية يتبين أن هناك قدرًا من عدم الاتساق في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بمدى حث المستفيدين من المساعدات على التعبير عن آرائهم أو مدى الأكتفاء بها (ويبدو أن اشتراك اللاجئين في دراسات المفوضية كان متوقفًا على عدد من المعايير المتغيرة، وعلى موضوع التقارير، وعلى رغبة فريق التقييم، وأمر آخر يتعلق بإمكانية الاتصال بالمستفيدين ومسألة التوقيت، ويتوقف نفس هذا الحكم على تقارير التقييم الصادرة مؤخرًا عن برنامج الغذاء العالمي).

وفي بعض الأحيان تذكر التقارير آراء المستفيدين من برامج المساعدات دون إضاح كيفية التعرف على هذه الآراء أو تحديد أصحابها. وعلى الرغم من أن إدراج آراء اللاجئين أمر مطلوب، فيجب توخي الحذر في التعامل مع أي بيانات أو تقارير عندما تكون الآراء غير مصنفة تصنيفًا متسقًا، والمصادر المحددة للمعلومات غير مذكورة؛ كما أن غياب المعلومات عن طبيعة المجموعات السكانية المعنية وبينما يؤثر على الأسلوب الذي تقرر به الجهات المانحة للمساعدات نوعية المساعدات المطلوبة،

القائمة على المشاركة سوف يتم استخدامها، وأن الوقت الإضافي المطلوب لذلك محسوب في الجدول الزمني اللازم للتنفيذ.

وهناك سؤال أساسي يتعلق بإمكانية إدراج آراء المستفيدين في تقييم البرامج التي أسقطتهم من الحساب أثناء مراحل التخطيط والتنفيذ والرمز؛ ففي هذه الحالة لن يكون هناك نقص في البيانات الأساسية أمام من يتولون عملية التقييم لحساب، وإنما يثير مثل هذا المنهج أيضاً تساؤلات حول مدى علم الجهات المانحة للمساعدات بأحوال المجموعات السكانية المعنية التي تعمل معها.

هل تبلغ الدعوة إلى المشاركة الأسعاف؟

بمراجعة نحو ٢٥٠ تقريراً من تقارير التقييم المأخوذة من قاعدة بيانات «شبكة التعلم النشط المعنية بالمساءلة والأداء في مجال المساعدات الإنسانية» اتضح أن «قلة قليلة من تقارير التقييم هذه علفت على موضوعات التشاور، ولا يكاد يكون أي منها قائماً على المشاركة»^٩. ومن الواضح أن هناك هوة واسعة بين النظرية والتطبيق؛ فبينما تحدثت كل المنظمات غير الحكومية تقريباً عن أهمية المشاركة، يندر أن نجد دليلاً على وجود عنصر المشاركة في عمليات التقييم التي تجربها هذه المنظمات.

أما الأدلة المتوفرة على الاستخدام الفعلي للمناهج التي تسترشد بآراء المستفيدين فهي عموماً مجرد روايات أكثر منها بيانات مثبتة في وثائق الوكالات. فمنعنا ما يوجد قدر من التشاور غير الرسمي القائم على استغلال الفرص المتاحة، فعادة ما يأتي هذا التشاور من منطلق الاهتمام الشخصي، ويتوقف على

حالة التقييم القائم على المشاركة بتغير دور التقييم والفرص منه تغييراً ملحوظاً، لأن مثل هذا التقييم يركز على إجراء العملية بنفس قدر تركيزه على النتائج النهائية لها أي التقرير (إن لم يكن أكثر)... فكان العملية ذاتها هي المنتج... والفرص من التقييم ليس مجرد تلبية مطلب بيروقراطي، وإنما أيضاً تنمية قدرة أصحاب الشأن على تقييم الظروف المحيطة بهم واتخاذ الإجراءات المطلوبة^{١٠}. إن التقييم القائم على المشاركة يتيح فرصة التعبير لمن فقدوا قنوات الاتصال المعتادة، ويشجع أفراد المجتمع المحلي على الإعراب عن آرائهم وجمع المعلومات وتحليل البيانات بأنفسهم، والتخطيط للنشطة الرامية لتحسين أوضاعهم. ويتطوّر هذا النوع من التقييم على التسليم بأن المساهمين الأساسيين في المشروع

والمستفيدين منه هم الأطراف الرئيسية الفاعلة في عملية التقييم، وليسوا مجرد موضوعات للتقييم؛ ولذلك فإن التعليمات التي تنطوي عليها المبادئ التوجيهية تنزع عموماً نحو التقدير والتقييم بوصفهما عاملين في عملية متكاملة، الأمر الذي يرتبط بزيادة مشاركة المستفيدين وقهرهم من المساهمين الرئيسيين في تقييم كل من المناهج والمضمرات الفعلية؛ وبذلك بعد عملية تفاوضي ووساطة لا تقتصر على اعتبار المستفيدين مصدراً للمعلومات، ولكن تمتد إلى تحديد أدوار جديدة تماماً لهم.

ومن المفيد للغاية تصور التقييم القائم على مشاركة المستفيدين باعتباره ضرباً من البحث الاجتماعي الذي يركز على موضوع محدد بمهته، بحيث لا يقتصر هدفه على تأكيد علاقات السبب والنتيجة، ولكن يشمل أيضاً فهم طبيعة الظروف التي تعيشها مختلف الأطراف الاجتماعية الفاعلة، وقد تكون مناهج البحث والتحليل الكمي، وربما الأنثروبولوجي، أيضاً أفضل الاستراتيجيات في هذا الصدد.

ثم إن هناك عدة قضايا عملية يجب أن تؤخذ في الاعتبار، فالتقييم لا يمكن أن يكون استشارياً أو قائماً على المشاركة ما لم يكن معظماً وموثقاً؛ ذلك أن المحاولات التي يشوبها التردد أو نقصان الشفافية الكاملة لا تساعد من يسمعون إلى كسب المصداقية للاستراتيجية التي يتبنونها. ويجب أن يطلع جميع المساهمين الرئيسيين على نوعية التقييم الذي يجري التخطيط له؛ فالتخطيط للمستند إلى مشاركة المستفيدين قد لا يغطي نفس الجوانب التي تغطيها عملية المراجعة والتدقيق لنفس البرنامج؛ ولا يجوز أن يكون موضع انتقاد بسبب ذلك. ومن الضروري أن تنص اختصاصات التقييم تحديداً على أن المناهج

وربما يكون سبباً في حدوث توتر كبير بين صفوف المستفيدين من المساعدات. ومن الشكوى الشائعة في هذا الصدد أن الجهات المانحة تطلب بالمعلومات المتعلقة بهذه الأمور، في الوقت الذي ينذر فيه أن تقدم الدعم المطلوب لجمعها.

وقد قامت بعض المنظمات غير الحكومية على سبيل الاحتياط بتعيين باحثين اجتماعيين لقضاء فترات طويلة في قلب الأحداث للتعرف على الجماعات السكانية التي يعملون معها؛ ومن الواضح أن هناك ميزة في ربط عمليات التقييم القائمة على المشاركة بتمتعهم للفهم للظروف الاجتماعية والاقتصادية لجموع المستفيدين من المساعدات، وزيادة مشاركة المستفيدين طوال دورة المشروع. وقد أعد بعض هؤلاء القائلين بالتقييم بحثاً ناقشوا فيها المناهج والخبرات، وهذه الأبحاث مهما بلغت روعيتها نبيّن أن كل حالة تُمثّل فريدة من نوعها، كما تبين صعوبة إسقاط الدروس المستفادة من برنامج ما بأي قدر من التفصيل على غيره من البرامج.

وفي الفصل المخصص لتقدير التأثير في تقرير منظمة أو كساف الصادر عام ١٩٩٩، يناقش كريس روشيه المتطلبات المنهجية والأخلاقية المحددة اللازمة للتعامل مع مواقف الطوارئ، ويلاحظ أن القيود التي تفرضها السياسة والأعداد تُمثّل عادةً عائقاً للجمعيات الرئيسية، وخصوصاً النساء وكبار السن والأطفال، لا يُشاركون في إعداد البرامج أو تنفيذها.^{١٠}

إن ندرة الإشارة إلى استقصاء آراء المستفيدين من المونيات أو التعبير عنها في التقييمات التي تتناول التقييم تجعل التعرف على آراء جموع المستفيدين من

يبقى الشغل الشاغل للجهات المانحة المساعدة على المستويات العليا

المونيات غير المصنّعين تصنيفاً متسقاً أمراً شبه مستحيل. والواقع أن القطاعات المختلفة من جموع المستفيدين لا تتعاضد مع برامج المساعدات الفلّانة أو تنفيذها بطريقة واحدة في كل الأحوال، وهذا ما لا يظهر في تقييم تلك البرامج.

القيود المفروضة على المشاركة

تبين تجربة الفريق الذي أجرى التقييم المتميز للاستجابة الدولية لعمليات الإيواء الجماعية في رواندا مدى تعقيد القيود المفروضة على المشاركة؛ فقد أشار رئيس الفريق إلى صعوبة التحقيق في الأحداث لأن ذاكرة المستفيدين من برنامج المساعدات كانت عموماً مشوشة بحيث يتعذر عليهم حسن تقدير الأمور بمجرد استرجاعها في أذهانهم. كما كانت الوكالات التي خضعت لبرامجها للتقييم تعاني من قصور شديد في فهم البيئة الاجتماعية لمجتمعات اللاجئين قبل فراقهم منها.

وعند استشارة اللاجئين تشابهت إلى حد كبير آراؤهم حول الوكالات التي تقدم المساعدات؛ وكثيراً ما أشاروا إلى الصليب الأحمر عموماً لا إلى الهيئات التي تتكون منها حركة الصليب الأحمر الدولية ومن يعملون معها.

وفي نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٨ اجتمعت «شبكة التعلم النشط المعنية بالمساعدة والإلاء في مجال المساعدات الإنسانية» لبحث أسباب عدم استخدام الأساليب التي تسترشد برآء المستفيدين من المساعدات استخداماً أشمل في أوساط هيئات الإغاثة الإنسانية، فلاحظ الاجتماع أن هذا المنهج يستنزف الوقت ويصعب تطبيقه في موقف المتاح، ولا تطلب به الجهات المانحة التي يبقى شغلها الشاغل هو المسألة أمام المستويات العليا.^{١١} كما طرحت تفسيرات أخرى لعدم استخدام هذه المناهج، منها أن الحكومات المضيفة كثيراً ما تأخذ موقفاً عدائياً إزاء هذه المناهج، وأن الأشخاص الذين يملكون بالمعلومات قد يتعرضون للخطر في موقف التوتر أو الصراع السياسي، وأن جموع المستفيدين من المساعدات لا يملكون الوقت يكفيهم ليعطوا إجابات صائغة خوفاً من صياح المساعدات ولا بين أيديهم، وأن الخبرة المنهجية غالبة، ولا توجد بيانات أساسية لقياس التغيير، بينما التيرد على الحركة والانتقال لنفي احتمال إشراك المستفيدين في التقييم.

خاتمة

تحرص بعض الوكالات على تحسين أدائها، ولذلك تهتم بالمنهج القائم على حقوق الإنسان والتعلم الاجتماعي وتطوير النماذج لتحقيق مزيد من المشاركة من جانب المستفيدين من المساعدات في عملية التقييم وغيرها من مراحل برنامج المساعدات الإنسانية. ويتجلى الاهتمام الكبير من جانب وكالات الإغاثة الإنسانية بمشاركة أصحاب الشأن، والمساعدة تجاه المستويات الدنيا في اتجاهها مؤخرًا للتركيز على المعابر، مثلما جاء في مبادرات محددة من قبيل وضع مدونة قواعد السلوك للصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية، ومشروع المكرة الأريضة («سفرة»)، ومشروع مفوض النظام المختص بالشؤون الإنسانية، وشبكة التعلم النشط المعنية بالمساعدة في مجال المساعدات الإنسانية.^{١٢}

والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد هو: هل يحدث دائماً أن ترغب الجهات التي تقدم المونيات في أن تتعرف حقاً على ما يدور في خلد المستفيدين منها؟ وهل هذه الجهات مستعدة للعمل على التظلم على القيود التي تحول دون سماع أصوات المستفيدين؟ من شبه المؤكد أن الجواب على هذه الأسئلة سوف يكون بالإيجاب، إذا كان المستفيدين راضين عن جهود الجهات المانحة؛ ولكن قد

يختلف الأمر إذا اختلف المستفيدين من حيث البنية مع ما تقوم به المنظمات، أو مع أسلوبه عملها. فالمنظمات لها مصالح ثابتة وأولويات خاصة بها، وهي مراقبة الجهات المانحة على البرامج والسيطرة المؤسسية والالتزام بالسياسات. وبقي السؤال هو ما إذا كانت الجهات المانحة ترى من مصلحتها أن تعطي قدراً ما من السلطة للجموع المتلقية للمساعدات الإنسانية التي تعد من أضلاع الجماعات في العالم.

تانيا كايوز تعمل حالياً مستشاراً لبحوث غير متفرغ لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وعنوان بريدّها الإلكتروني هو: ian_kaiser@yahoo.co.uk

هذه المقالة جزء من بحث موسع بعنوان «مناهج تقييم البرامج الإنسانية القائمة على المشاركة» وعلى آراء المستفيدين منها، أعدته الباحثة بتكليف من المفوضية، وستقوم وحدة التقييم وتحليل السياسات التابعة للمفوضية بنشره قريباً على الموقع التالي: www.unhcr.ch/evaluate/main.htm

1 Alistair Hallam, 1998, *Evaluating Humanitarian Assistance Programmes in Complex Emergencies*, RSC Good Practice Review, Overseas Development Institute, London, 1998, p.13.

2 Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD), *Guidance for Evaluating Humanitarian Assistance in Complex Emergencies*, 1999, p.17.

3 Jonathan Pottier, 'In retrospect: beneficiary surveys in Rwandan refugee camps, 1995: reflections 1999', in *Wageningen Disaster Studies, Evaluating Humanitarian Aid: Politics, Perspectives and Practices*, Rural Development Sociology Group, Wageningen University, Netherlands, 1999, p.124.

4 OECD 1999, p.25.

5 United Nations Development Programme, *Who are the Question-Makers: a Participatory Evaluation Handbook*, 1997.

6 Apthorpe R and Atkinson P, 1999, *A Synthesis Study: Towards Shared Social Learning for Humanitarian Programmes*, ALNAP 1999, p.8.

7 Barton J and Macroe J, *DFID Evaluation Report Dec 1997 ECV 613 Evaluation Synthesis of Emergency Aid*, ODI, 1997, p.2.

8 *The Kosovo refugee crisis: An Independent Evaluation of UNHCR's emergency preparedness and response*, (UNHCR, EFAU/2000/001).

9 *Review of UNHCR's rehabilitation activities in the Great Lakes*, IES EVAL/01/99, UNHCR 1999.

10 Roche C, *Impact Assessment for Development Agencies: Learning to Value Change*, Oxfam, 1999, p.181.

11 ALNAP 1998, Record of October Meeting, ODI London. (www.oneworld.org/odi/alnap/)

12 See www.afrc.org/pubs/code; www.sphereproject.org (see also Publications section in this FMRI; www.oneworld.org/ombasmen; www.oneworld.org/odi/alnap/index.html).

إجراء الأبحاث في مناطق الصراع: الأخلاق والمساءلة

بقلم: جوناثان غودمان

تركز هذه المقالة على التحديات الأخلاقية النابعة من إجراء الأبحاث في مناطق الصراع.

فإن إجراء الأبحاث أمر ممكن مع المعرفة المحلية السليمة، والمعارف، وإمكانية الوصول إلى المطلوب من خلال شركاء محليين، ومنهج مرّن من أجل تطبيق ما يناسب من مناهج البحث.

نتائج عكسية

قد تكون للبحث نتائج سلبية غير متوقعة؛ فالباحث، مثله مثل أي شكل آخر من أشكال التدخل، يحدث داخل بيئة لتضع السياسات في جميع جوانبها، ولذلك فمن المستبعد أن ينظر إليه الممارسون المحليون على أنه نشاط محايد أو بنّوي على بكرات اللذات. والباحثون، مثلهم مثل وكالات المساعدات، في الأساس لا يدركوا كيف يمكن أن يؤثر تدخلهم في النظم والهياكل الحافزة التي تحرك الصراع الذي يتسم بالعنف، أو كيف يمكن أن يحدث تأثيراً في استراتيجيات حلّ المشاكل وفي سلامة المجتمعات. ذلك أن عملية الصراع تتدخل في المعلومات من خلال الترويج لأصوات وقمع أصوات أخرى؛ والباحثون جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الأخلاقي؛ هذا يدفعهم ليعلم أن يدركوا أن البحث يتضمن بالضرورة القيام باحتيارات سياسية وأخلاقية بشأن الأصوات التي يبنّي الإصغاء إليها، والمعرفة الجديدة بالاهتمام.

إن وكالات الإغاثة الإنسانية في حاجة إلى إطار أخلاقي لوتطبيق أقصى قدرة لها على تلبية

الاحتياجات الإنسانية، ولتقليل إلى أقصى درجة ممكنة من إمكانية استغلال المساعدات والتحكم فيها لأغراض شخصية^١، والتحليل الاجتماعي الراسي إلى رفع درجة استجابة الوكالات لمطالبتهم بتحملوا من التطورات الراهنة في مجال المساعدات الإنسانية، وعلى الأخص في الحالات التي تم فيها تطوير أدلّة أخلاقية ومدونات للسلوك، وإعادة صياغة للمساعدات ضمن منهج قائم على مراعاة الحقوق، وذلك استجابة لما تأتي به الصراعات المعاصرة من تحديات جديدة. إن باحثي مناطق الصراعات يتحملون مسؤوليات أخلاقية عن عمليات التدخل التي يقومون بها، إذ قد يقع منهم دون قصد أو ابتداء

«حروب ساخنة» بينما تندرج ليبريا في إطار «أحداث ما بعد الصراع»، فلهذا جميعاً تتسم باستمرار العنف المسلح، وشروع انتهاكات حقوق الإنسان، وظاهرة إثنيات مركّبة من العقاب. وقد اتخذ العنف المسلح أشكالاً كثيرة ومتنوعة، منها الحرب التقليدية، وزعامة الحرب من جانب محترفين مستفيدين، والتفجيرات الإرهابية، والهجمات الانتحارية، والتطهير العرقي للسكان المدنيين. ومثل هذه الصراعات بطول أمدتها وتستعصي لأقصى الحدود على المساعي الخارجية لحلها. «الحرب في كل من أفغانستان وسري لكا ما تزال تدور رحاها منذ ٢٠ عاماً.

وإذا لم يكن الباحثون المحطلون على استعداد للعمل إلا بعد أن تضع الحرب أوزارها، فإن المعرفة والقيم سيتوقان في الغالب عند مستوى ما قبل الحرب. وردود الفعل المستندة فقط إلى فهم المجتمع فيما قبل الحرب، دون مراعاة ما اكتشف من تعبر وتترك بعد ذلك، هي على الأرجح ردود فعل غير مناسبة. ونُفذت أفغانستان نموذجاً كلاسيكياً

لمناقشة صراع سقطت بالفعل من «خريطة» على مدى العشرين سنة الماضية.

ولاً إذن أن ندفع بالقول إن الفعل قد سبق الفهم.

من الممكن إجراء الأبحاث في مثل هذه البيئات؛ فيقدور الباحثين اتخاذ قرارات قائمة على المعلومات بشأن موعدهم القيام بالبحث ومكانه، وكيفية عملهم على أن يكونوا مسلّحين بفهم وإدراك للأطراف التي يتدخلها الصراع ودينامياته. فكثيراً ما تتسم الصراعات بأنماط العنف ذات طابع ديناميكي وجنائي التعرير، يمكن تحديدها على مستوى المكان، أو الزمان، أو ارتباطها بمواسم معينة. فثقتال في أفغانستان، على سبيل المثال، يميل إلى انتهاء النمط الموسمي، حيث يبلغ القتال ذروته الكبرى في فصلي الربيع والصيف. أما في سري لكا، فقد لوحظ أن العنف يتركز بصورة أكبر في الشمال الشرقي.

إن واقع الخبرة المكتسبة من إجراء الأبحاث ميدانياً وسط المجتمعات في أفغانستان، وسري لكا، وليبيريا، يمثل تحدياً للجهة الأكاديمية التقليدية الفائلة بأن غياب الأمن يجعل من المستحيل تأمين معلومات صحيحة، وأن على الأبحاث الجادة إذن أن تنتظر ربما يتوقف القتال. وكثيراً ما كانت مثل هذه الحجج تُساق من قبل وكالات الإغاثة الإنسانية لتبرير محدودة استثمارها في مجال التحليل الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية. وقد أصبح ثمة اعتراف متعاظم من جانب كل من المحليين والممارسين بأن هناك احتياجاً لمدخل أو أسلوب يتسم بعزم من روح المبادرة مما يؤدي إلى عمليات تدخل إنساني مناسبة تقوم على التحليل الصارم والعميق.

ومن بين المجموعات الرئيسية الثلاث من التحديات التي يواجهها الباحثون في مناطق الصراع – وهي العملية، والمنهجية، والأخلاقية – تتركز هذه العقالة على النوع الأخير. فهي تبيّن في القرارات الأخلاقية التي كثيراً ما تواجه الباحث، والخطر المشتمل في أن يكون ما يفعله بنّوي بالفعل على ضرر ما، وكذلك كيف يتوصل إلى إطار من القيم الأخلاقية من أجل صعب القرارات، وعلى الرغم من تركيز الوكالات الإنسانية مؤخراً على الأخلاقيات والذرة الإنسانية، فإن الدراسات والكتابات الصادرة حول أبحاث مناطق الحروب لا تغطي التحديات الأخلاقية إلا نادراً. ومثلما يتم حث وكالات الإغاثة بشكل متزايد على «عدم إتيان أي عمل بنّوي على ضرره» ونتمية شعور أخلاقي، فإن باحثي مناطق الصراع أيضاً في حاجة إلى وضع إطار أخلاقي متين لتتأكد من عدم «إحداث أي ضرر» غير غير قصد، ولضمان اهتمام كل الفرض السالسة «لنقايء بشيء» بالغ.

طبيعة الصراع الحديث

تتسم الحروب التي دارت في أفغانستان، وليبيريا، وسري لكا عدداً من السمات الشائعة في كثير من صراعات اليوم، ويتضح فيها كثير من التحديات التي من المرجح أن يواجهها الباحثون في مناطق الصراع. وبالرغم من أن ما شهدته أفغانستان وسري لكا هي

الموضوعات من قبيل المحظورات لانتهاكها على مخاطر شديدة، بينما توجد موضوعات أخرى حساسة، ولكن يمكن تناولها بصورة غير مباشرة. ويتطلب ذلك حساً بالغ التوضيح من التقدير السياسي. وعلى الباحثين أن يعوا دائماً أنه رغم وجودهم لعملة قصيرة، فإن استلهمهم والمناقشات التي يبرونها قد تحدث أصداء تدوم بعد ذلك لفترات طويلة.

وثمة مجموعة أخرى من المخاطر الأمنية تتعلق بالباحثين أنفسهم؛ إذ ليس من الصائب أخلاقياً تكليف باحثين عديمي الخبرة وغير متعادين على العمل في مناطق الصراع بمثل هذه المهام. وهناك حاجة لإجراء تقييم مستمر لمسألة ما إذا كانت نتائج البحث تبرز المخاطر الكامنة فيه. فإذا كانت المعرفة الاجتماعية هي الهدف، وكان البحث مؤدياً في الراجح إلى منافع ملموسة لأولئك الذين تجري عليهم الأبحاث، فربما تكون درجة الخطر المقبولة أعلى مما لو كان الأمر يتعلق ببحث تغلب عليه صفة النشاط الأكاديمي، ولا تكون له أية متابعة ملحوظة له من قبل.

السرية

إن تسييس الإعلام يعني أن المجتمعات التي تحاول تجنب المخاطر كثيراً ما تنتهج استراتيجيات قائمة على الصمت. وتستخدم صنوف العنف المسلح، بما في ذلك عمليات القتل في المظاهرات والتطهير العرقي، في ترويع وإخضاع السكان وترسيخ عادة الصمت في المجتمع. وربما يصبح إظهار السلامة وعدم لغت

وليس من السهل دائماً الفصل بين المحاربين وباتلي المجموعة المتواجدة، أو التمييز بين الآراء التلقائية الصادرة عن هذا التجمع والدعاية المقصودة. فربما يستخدم المقاتلون الاجتماعات العامة (كما تفيد تجربة المؤلف نفسه في سري لنكا) لخدمة أهدافهم الدعاية الخاصة. والتفاوض مع زعماء مجتمع ما هو في ذاته عملية ذات حساسية بالغة نظراً لأن التعرف على هوية أفراد أعينهم باعتبارهم القافة قد يعرضهم للخطر. فالمتمردون يستهدفون، على نحو منظم، القيادات المحلية ويسعون لإقصائهم، وهو ما قد يشكل تهديداً للقاعدة نفوذهم. ففي أفغانستان، على سبيل المثال، قد يتسبب قصر التعامل على «أصحاب الحى البيضاء» في قرية من القرى في اختلال التوازن السياسي بينهم وبين القادة المحلي. ولذلك، فإن معرفة من الذي يمسك بمقاييد النفوذ، وما هي ديناميات الصراع المحلية، تعد نقطة بداية جوهرية لاتخاذ قرارات أمنية تستند إلى معلومات صحيحة

ولدى اختيار الباحثين لموضوعات يفرس المناقشة، يجب عليهم التعرف على أيها أكثر حساسية من غيرها وأكثر عرضة للإحراق المخاطر بالافراد موضوع البحث. وعلى سبيل المثال، ففي إحدى القرى في سري لنكا، وفي أعقاب اليوم الأول من البحث، حدثت «جبهة تحرير نمور تايلاند» جميع سكان القرية من المتحدث هي السائل المتعلقة بنظام الطبقات الاجتماعية المعلقة. وفي قرية أخرى في أفغانستان، لم يكن من الصائب تروجه أسئلة مباشرة حول موضوع اقتصاد الأفيون. وقد تكون بعض

ما يمثل أذى أو ضرراً من خلال تعديدهم على أمن وخصوصية ورفاهية أولئك الذين يجرؤون عليهم انبعاثهم. ويجب لعملية صنع القرار المدعومة بنفهم القيم الأخلاقية السائدة أن تستوعب دوافع ومسؤوليات الباحثين، وكذلك التأثيرات المباشرة وغير المباشرة للبحوث على الناس في مناطق الحروب. إننا بحاجة إلى وضع قواعد إرشادية إيجابية تتضمن توصيات بما يجب فعله وما يجب الابتعاد عنه. ³ واتسب القرارات هي على الأرجح تلك التي تتخذ بمراعاة القضايا الأخلاقية قبل البدء في البحث. وأكثر ما يكون الباحثون عرضة للتورط في الضرر عندما لا يحسبون مقدماً حساب التحديات الأخلاقية المحتملة.

المخاطر الأمنية

إن الأمان مسألة جوهرية لكل من المجتمعات والباحثين؛ وفي حالات كثيرة يكون السبيل الوحيد العملي والأمن للوصول إلى مناطق الحروب «الحيية» هو من خلال وكالات المساعدات التي تقوم بالعمل هناك على الأرض بالفعل. وهذا الوضع قد يخلق لها مجموعة خاصة بها من التحديات.

إن إعمال الفكر في أسئلة من قبيل: كيف تقوم بإجراء البحث، ولمن نتحدث، وما الذي نتحدث عنه، هو أمر جوهري لتفادي تمريض المجتمعات للمخاطر. وتمثل أساليب المشاركة التي تتضمن لمجتمعات كبيرة من الناس استراتيجيات مخفوفة بالمخاطر في المناطق المعرضة للقصص الجوي.



الأنظار واهتمام المرء بما يعنيه فحسب) أملاً أساسياً لبقاء والنجاح. فعلى الباحث أن يتسلحوا بالوعي «بالانقضاء الإعلاني» وأن تكون لديهم حساسية تجاه احتياجات ومتاولف المجتمعات التي تتركها الصراعات. وينبغي أن تكون السرية هي الشاغل الأول، ويجب احترام الخصوصية وحرية في عدم كشف الهوية أثناء إجراء البحث وعلمه.

وربما يكون ثمة تنازع بين الحاجة إلى السرية وبين امتناع سياسة الصمت إزاء نقاش انتهاكات حقوق الإنسان. وتواجه وكالات المراقبة معضلات مشابهة، ويرى الناقدون أن يمكن أن يكون هناك تقارب خطير بين المساعدة والصمت. ويتطلب الأمر من الباحث أن يمتنعوا النظر في مسألة مهمة، وهي: كيف صاهم أن يشهدوا الانتهاكات وينقلوا المعلومات لمن يحاول التصدي لها ولكن دون أن يعرفوا الأشخاص موضوع البحث للخطر.

التوقعات

وهناك خطر في أن يعطي الباحثون أملاً زائفاً للمجتمعات، وهو نوع من المخاطر لا يقتصر على الأبحاث الخاصة بالصراع، بل قد يكون الخطر أكبر في مواقف الشَّرِّ والشدَّة الواسعة النطاق حينما تكاد تعتمد وسائل المساعدة الخارجية. وهذا ما يجعل من الحيوي والمهم جداً شرح الغرض من البحث بوضوح وبشكل دائم أمام أعضاء المجتمع في جميع مراحل عملية البحث. ومن الممكن ثلاثي التوقعات والآمال غير الواقعية إذا ما تعاون الباحثون مع الوكالات العاملة لضمان الربط بصورة وثيقة بين النتائج وما يتخذ فيما بعد من خطوات عملية. وفي مثل تلك الحالات، على كل حال، لا بد من أن يكون هناك تواصل واضح على أقصى درجة بين الباحثين والوكالة (أو الوكالات). فالباحثون المفتقرون إلى المعلومات الكافية أو بأول قد يؤثرون، عن غير قصد منهم، تأثيراً سلبياً على العلاقة بين المجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية، وهي العلاقة التي ربما تكون قد نشأت على مدى سنوات عديدة.

الوسائل الضمنية

يجب أن يكون لدى الباحثين حس مرهف إزاء ما قد يصعب فهم من إجابات أو رسائل ضمنية، وأن يتعدوا إعطاء الانطباع بأنهم يصفون الشرعية على الجماعات المتحاربة، وعليهم أن يحلوا الأمور ليتبينوا منَ يمكن أن يحقق مكاسب سياسية من وراء اشتغالهم، ومن لا يحقق مثل هذه المكاسب؛ وعليهم أن يسألوا أنفسهم إذا كانت عملية التفاوض من أجل تسير سبل البحث من خلال الأطراف المتحاربة تضفي الشرعية عليهم، وما إذا كان أمن الباحثين الوطنيين له نفس القيمة الكبرى التي للباحثين الأجانب، وما إذا كان هناك غرض للثروة تجاه السلوك الذي ينطوي على انتهاكات أو يتم بتعديات واستغلال، وكذلك ما إذا كان إجراء

الأبحاث في منطقة يسيطر عليها جانب واحد فقط من أطراف الصراع قد يُفسَّر على أنه علامة على تحيُّز لهذا الطرف في ميدان القتال.

نكا الجراح القيمة

بالنسبة للأفراد والجماعات الذين يعانون من آثار الصدمات النفسية، ربما يكون الصمت طريقة للتكيف مع الواقع، وليس فقط مجرد استراتيجية للبقاء والبقاء. وقد يتسبب الباحثون عن غير قصد منهم في نكا جراح قديمة بالبحث في أمور وفضايا ربما لا يرغب المبحوثون في الحديث عنها. ويجب أن يكون الحوار دائماً مستنداً إلى الرضا المتبادل، ويجب على الباحثين أن يُظهروا للحفظ يعرفوا متى يتوقفون. ولتمة دراسات متنامية يدور محورها حول تقديم المشورة للمصابين بالصدمات، وتشير إلى مخاطر التماذج الغربية التي تناسب أفراداً أعينهم حينما يتم فصلها عن السياق الاجتماعي؛ بل لعلها تقوض استراتيجيات التكيف أكثر مما تدعمها.

الاستجابات العملية للتحديات الأخلاقية

مع الأخذ في الحسبان احتمال أن تكون المبادئ التوجيهية العامة ذات قيمة محدودة، باعتبار أن عملية التماذج الغربية التي مرتبطة إلى أبعد الحدود بسياقها، فإن هناك في الوقت نفسه مبادئ أخلاقية عملية خاصة بالباحثين.

(أ) «لا تتسبب في أي ضرر»

- من الممكن تقليل التأثيرات السلبية بدرجة كبيرة مقدماً عن طريق ما يلي:
- الانتقاء الحساس لباحثين ناضجين على وعي بالمعضلات الأخلاقية.
- إخراج التوازن الصحيح ما بين الباحثين المستعنين إلى داخل المجتمعات والباحثين الفلجرجين، مع معرفة المهارات اللغوية والثقافية والدينية والعرفية.
- التسوُّ بالقبض على الأخلاقية المحتملة.
- الوعي بالرسائل الضمنية التي تُعطى كشية لأنشطة مناطق أو مجالات بحثية.
- تحليل تفصيلي للمكيفية التي تجعل البحث عرضة للتأثير في الصراع المحلي أو التأثير به.

- وإنما فترة البحث يحتاج الباحثون إلى ما يلي:
- التولُّن بسمات البيئة المحيطة، وعدم لفت الأنظار أو استرعاء انتباه من لا يرغبون بهم شخصياً أو بمن يدور حولهم البحث.
- المراقبة المستمرة للموقف الأمني وتحليل المخاطر، ولا سيما بالإصبات إلى ما يقوله المرشدون المحليون.
- الحصول على مراقبات فائقة على معلومات صحيحة.
- الفحص الأمين لعلامات الثَّوَرِي بين الباحث والمبحوثين.

- الشرح الواضح لأهداف البحث.
- تحقيق مرونة منهجية وتطوير أساليب مناسبة لنوع المخاطر الأمنية، وضرورة مراعاة السرية.
- تقدير قيمة التحفظ: بمعرفة الوقت الذي لابد فيه من التوقف.

- وفي أعقاب البحث، من الأهمية بمكان ما يلي:
- إطلاع الأشخاص مدثر البحث على النتائج بقدر ما تسمح الاعتبارات الأمنية.
- إقامة روابط مع الشركاء المحليين والتخطيط لأنشطة متتابعة حتى لا يصبح البحث نشاطاً غايته استخلاص المعلومات فحسب.

(ب) «قدِّم شيئاً من النفع»

من الأهمية بمكان الاحتفاظ ب«بعض» تناسي فيما يتعلق بإمكانية أن تكون للمباحثين تأثيرات إيجابية فيما وراء الأهداف المباشرة للبحث نفسه. كذلك، فإن التحلي بالتواضع يمثل نقطة بداية ضرورية. والأرجح أن قدرة الباحثين على أن «يقدموا شيئاً نافعاً»، من حيث التأثير في البيئة الأوسع للصراع، محدودة إلى أقصى درجة. ومع ذلك، فتمة عدد من الطرق يمكن من خلالها للبحث أن يكون له آثار إيجابية غير مباشرة، مما يمكن أن يثني عليه الباحثون ويوسعوا طاقه.

ولعله من مألوف القول إن نقول إن الحقيقة هي أولى ضحايا الحرب. بيد أن الحقيقة التي لا تناس من التسليم بها هي أن البحث يمكن أن يكون له دور مهم في تمديد الأساطير والأمثال الجامدة المغلوطة، وكشف حالات التمتع الإعلامي، وسع المهورين صوتاً يصرون به عن أنفسهم. وإذا ما كان بمقدور البحث أن يعيننا على أن نفهم بشكل أفضل الاقتصاد الإعلامي المعقد في مناطق الحروب، فإن ذلك سيكون إسهاماً رئيسياً لمزيد من الاستجابات الملائمة والفاعلة على المعلومات.

قد يكون للبحوث القائمة على القيم الأخلاقية عدو من الآثار الإيجابية على المجتمعات التي تتركها الصراعات. ففي ليبيريا، كان الأفراد موضوع البحث لإجبابين جداً بشأن الغرض التي أتاحها البحث للتحليل والإطلاع على المشكلات والنضال المشترك². وفي سري لانكا، ذكر أعضاء المجتمع المحلي أن وجود الباحثين جعلهم يشعرون بأنهم أكثر أمناً. وعندما يرتبط البحث القائم على المشاركة بالمسئلة المستمرة والحساسة، يمكن أن يمثل منطلقاً لنسج من بناء القدرات والطاقات.

ومع ذلك، فتمة مخاطر كامنة في مثل هذه المداخل في البيئات المعقدة والمسيئة، فهي أولاً تعتمد على فهم دقيق ومفصل للسياق المحلي، الذي يتعين على الباحثين الانساق مع مؤسساته وأفراده. وثانياً، فإن تصورات السكان المحليين لحياة الباحثين عرضة للتأثر بموامل معينة، وهو ما قد يمنعه من نهاية

بناء الطاقات الذاتية والمساءلة والنشاط الإنساني في سري لنكا

بقلم: جنيفر هايندمان ومالاتهي دي ألويس

صحيح أن مقارنة القوى الاستعمارية التي استعمرت سري لنكا (البرتغاليون)، ثم الهولنديون، ثم البريطانيون)، أو حتى الإرساليات التبشيرية التي حلت في تلك البلاد، بالمنظمات التبشيرية الدولية الموجودة حالياً في سري لنكا، تعمي الوقوع في مغالطة كبيرة بشأن نمود هذه الأخيرة في بلد تحكمه حكومة منتخبة؛ غير أن أهداف الفئتين ليست بلا تشابه. فلا يخفى أن توفير البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية هو هدف دائم متواصل من أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية مثل منظمة «كبر» (CARE) ومنظمة «سيداء» (CIDA) (وكالة الإنعاش الكندي)، ومنظمة «فورث» (FORUT) ومنظمة «أطباء بلا حدود» (هولندا وفرنسا)، ومنظمة «أو كسكام»، ومنظمة «صندوق إنقاذ الأطفال»، فروع المسلكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية (البروج)، ومنظمة «ووسك» (WUSC) والخدمات الجامعية العالمية في كندا)، ومنظمات أخرى ناشطة في سري لنكا. والأنشطة التي تقدمها عادة مصادر أخرى في زمن السلم، كالتمهيد والتدريب المهني والخدمات الصحية، وسباغيز توليد الدخل للمقيمين في مناطق تآثر سلباً بالحرب، هي أنشطة تقوم بها المنظمات غير الحكومية الدولية بالتنسيق مع المنظمات غير الحكومية المحلية. وتوفر موارد كبيرة لصالح هذه الخدمات، تقدمها المنظمات غير الحكومية الدولية للمنظمات غير الحكومية القائمة في البلاد. وهذا ليس بالشئ السهي، في حد ذاته، لكن علاقات القوى الكاسية وراء هذه المشاريع يجب تحليلها بقدر أكبر من الوعي الذاتي، إذا ما أريد صياغة حق قوي بالمساءلة أمام مجتمع سري لنكا المدني، وأمام منظماتها القائمة في البلاد، صاحبة الخبرة والتجربة في مثل هذه الميادين، وأمام هيئاتها المشرفة عليها.

تعزيزات الخدمات الإنسانية

إن بناء الطاقات، باعتباره استجابة إنسانية، إنما يهدف إلى معالجة النقص ومواطن الضعف داخل تجمعات السكان النازحين، أو، على الأقل، مواطن الخلل في مصادر رزقهم، والتي يمكن أن تصاف إليها الخيرات والتجارب أو الموارد الحارثة للتنظيف من هذه الأوضاع. قد تكون هذه الأهداف حسنة النية والقصد بل وعملية في زمن السلم، لكنها تصبح مسمية إلى حد كبير في مناطق الحرب. فقد يجبر السكان النازحون، من جميع

نرى هذه المقالة أن موظفي الإغاثة الإنسانية في المنظمات غير الحكومية الدولية وفي وكالات الأمم المتحدة كانوا يستخدمون بناء الطاقات خلال معظم التسعينيات استخداماً غير محسوب النتائج. ويؤكد المؤلفان أن بناء الطاقات في سياق سياسات وممارسات الإغاثة الإنسانية يضم في طياته كلاً من الوعد والمشاكل على حد سواء.

يتمثل الرعد في المساهمات المختلفة للموظفين المهرة العاملين في منظمات دولية جيدة التعويل من أجل منظمات وطنية أو محلية ذات صلاحيات منسجمة، ومهارات ومشايخ ملائمة. وهنا تكمن إمكانية المساهلة بين هاتين الفئتين من المنظمات. إلا أن مشاكل هذه إمكانية أكثر حداً، وهي تكمن في مفهوم بناء الطاقات بهيئة، على أساس أنه مفهوم اخترعه الغرب (أو الشمال) والمساعدة (أو الجنوب) في التغلب على نواقص ونقاط ضعفه. وتوضيحاً لهذه النقطة، يحلل المؤلفان ما تم التوصل إلى معرفته أساساً إلى الأبحاث التي أجريت في سري لنكا أخيراً^١ ونظراً للحرب الأهلية التي طال أمدها في ذلك البلد، فإن دور المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة هناك متواصل منذ مدة طويلة؛ وتشمل علاقات هذه المنظمات والولايات بالمنظمات المحلية والوطنية في سري لنكا المحور الرئيسي لدراسة. ويسمي تعيد بناء الطاقات في مناطق الصراع بمثابة إنشاء شديدي كئي لا توضح مار الحرب أو تستطيل مدتها. وإضافة إلى ذلك، فإن الحرب تجعل قضية المساهلة أكثر تعقيداً.

بناء الطاقات في مناطق الحرب

إن بناء الطاقات هو وسيلة للاستفادة من المعرفة والمهارات المحلية وتعريفها بهدف جعل معيشة الناس وموارد رزقهم أكثر أمناً. وهذا يتضمن تدخلاً خارجياً لتحرير، أو استعادة، رفاهية المتأثرين سلباً بالعوامل مهما كان عددها، بما في ذلك الحرب والمروج والكوارث الطبيعية أو الاستيلاء على الأملاك ونقلها بإشراف الدولة وموافقتها. وبناء الطاقات إنما يسي على «التسمية»؛ ولكنه يفتقر عنها في عدة

نواح رئيسية. فهو يعترف بالوجود المسبق للمعوقات الاقتصادية وإساطر تحصيل الأرزاق التي يمكن تعزيزها أو استعادتها، بدل إصلاحها على أيدي الخبراء الأجانب، وهو يعني ضمناً تدخلاً محدود الزمن من قبل الذين يقدمون المساعدات الخارجية، على افتراض أن بالإمكان استعادة موارد الرزق بصورة مستدامة أو إيجادها في مواقعها الطبيعية، إذا توفر التخطيط السليم.

وما برحت مار الحرب الأهلية في سري لنكا مستمرة متاجية منذ ما يقرب من ٢٠ عاماً. ومع أن الحركات القومية التاميلية والسهالية قد أسهمت في إذكاء الصراعات، إلا أن الصراع بين قوات الأمن التابعة للحكومة السريلنكية وحركة «مور تحرير تامليل» (الانفصالية، أثبت أنه الأشد خطراً على السكان المدنيين في سري لنكا، خصوصاً في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد. ثم إن المناطق التي «حربتها» الحكومة وتسيطر عليها تقف نقياً لما عليه الحال في المناطق التي «لم تحرر» والتي يسيطر عليها «مور تحرير تامليل» (الانفصالية). وقد تناور عدد قتلى هذه الحرب ٦٠ ألف شخص حتى الآن

الضام». وهناك تآخرون على كلا جانبي هذه المعطوط، منهم التاميل والسنهاليون والسيلوم، مع أن معظم اللاجئين في سري لنكا هم من التاميل. ولقد أصبح النزوح حقيقة من حقائق الحياة بالنسبة للكثير من العائلات. فخلال عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ وحدهما، اضطرت الآلاف من اللاجئين الجدد أن يندأوا حياتهم من جديد، خصوصاً في منطقة وتي الشمالية. وقد تناور عدد قتلى هذه الحرب ٦٠ ألف شخص حتى الآن



مركز الإغاثة المفتوح في سرى لنكا، التابع للمنظمة العالمية لحقوق الإنسان، الأطفال عرضة للتزوير المتكرر نتيجة للصراع المستمر

مصدر خطر، خصوصاً في المناخ المتصاعد من العداء والشك الذي يسود في المقاطعة الشرقية (في أعقاب محاولات الاغتيال الأخيرة التي تعرض لها رئيس سرى لنكا ورئيسة وزرائها) حيث ينظر إلى كل تأصيلي على أنه «إرهابي» محتمل.

ومن أجل أن يكون مفهوم بناء الطاعة وممارسته عرصة وقابلاً للمسألة أمام الذين يهدف هذا المفهوم إلى مساعدتهم، ينبغي أن يرتبط بالعوامل السياسية والجغرافية والاقتصادية والسكانية المؤثرة في هذا الصراع، وكذلك بمحفزات النزوح، والأثر غير المتساوي الذي يخلقه الترحيل والتجسير متجاوزاً الفوارق في الجنس والطبقة الاجتماعية والهوية العرقية. وهذا لا يعني أن تقاسم الموارد ينسب عادة بين الفصائل المتنافسة في الصراع هو شيء كافٍ (أي مساعدة جميع الأطراف لبقاء على الحياد وبعيداً عن الصراعات السياسية)؛ بل إن الأزمة السياسية في سرى لنكا لا يمكن فصلها عن الأزمة الإنسانية التي تولدها.

وهنا نقطة بارزة تثيرها مشاورات أجريت مع أشخاص نازحين في جميع أنحاء سرى لنكا، جمعتهما وربتها منظمة أو كسافم - برينغلتا ومنظمة صندوق إغاثة الأطفال - المملكة المتحدة، في التقرير المنشور حديثاً تحت عنوان «الإساءة إلى النازحين»، وهي أن احتياجات الناس ونواتج تفهم

للمعدي من مشاريع بناء الطاعة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، والتي سكنت الدولة من صلب الأزمات في المجالات الدناغية وهي تعرف حق المعرفة أن الخدمات، كالنقل والصحة، يتم توفيرها عن طريق منظمات ووكالات المساعدات الإنسانية.

علينا أن نكون يقظين، إذن، ومتنبهين إلى أقصى حد، إلى الطرق والأساليب التي يتم بواسطتها إظهار ممارسات الإنماء التقليدية على ساحة صراع بالغة التعقيد، حيث يجري التفاوض بخصوص رفاهة وخير المدنيين بصورة دافئة ومتواصلة.

خذ مثلاً على ذلك استخدام التقييم الرهفي القائم على المشاركة، وهو أداة تقييم معروفة ومألوفة في دوائر التنمية؛ فهو محل تشكيك بالغ في منطقة رتي في شمالي سرى لنكا. يستخدم التقييم الرهفي القائم على المشاركة منهجية تتضمن جمع معلومات عائلية، بما في ذلك عدد أفراد العائلة، وموارد رزقهم، وموجودات ودخل العائلة من حيث ملكية الأرض والمواسي والكسب مقابل العمل. كما يتضمن التقييم أسماء العائلة، وخارطة اجتماعية لمن يعيش هناك، ومع من، وكَم يملك. ومعلومات كهذه، إذا ما وقعت في أيدي «مصور تحرير تأصيل لإعلام» لأغراض رصد التفويض العسكري وحملات التجنيد، يمكن أن تكون كارثية. وإذا وقعت في أيدي القوات المسلحة، فيمكن، أحياناً، أن تكون

الصفات العرقية في سرى لنكا، مثلاً، على «دفع الضرائب» من قبل الأطراف المسيطرة، «كنموذج تحرير تأصيل لإعلام»، أو حكومة سرى لنكا، بغية توفير الموارد للعمليات القتالية. ولست استعادة موارد الرزق في مثل هذا السياق بالامر الهين والمباشر مثلما هو مفهوم بناء الطاعة، بل هي أقل مه بكثير، عندما يتعلق الأمر بزيادة الأمن والطمانينة في زمن السلم.

كما يهدف بناء الطاعة إلى زيادة المهارات وتحسينها، وكذلك الخبرة والموارد المتوفرة فعلياً في موقع محدد. إلا أن الفكرة القائلة بأن تقديم الدعم لقطاع حميد لا ضرر فيه، مثل التعليم، قد يتحول إلى دعم للحرب، هو أمر يصعب فهمه واستيعابه في مثل هذا السياق. لقد تجنب الآباء في مناطق سيطرة «مصور تحرير تأصيل لإعلام» في سرى لنكا إرسال أطفالهم إلى المدارس لأنها تعتبر قواعد تصعيد وتدريب عسكري لاجتماع النشور المتعمدة. وهذا خوف له ما يبرره، فقد كانت هناك حالات اختفى فيها ثلاثة صفوف باكملها، وذلك للخدمة في صفوف وكواد «مصور تحرير تأصيل لإعلام» تحت قيادة معلمهم.

يبين كلتا العائلتين الأتقيي الذكر مدى التعسبي الذي قد يتعرض له ما يمكن اعتباره ممارسات بناء للطاعة. ويمكن إثارة حجب مسألة أيضاً بالنسبة

وراهنهم المادية لئلا تكون قضية يصعب حلها إذا ما أمكن وقف الحرب واستعادة موارد أرزاق الناس. ولكن إمكانية نقل الضائع وانتقال الناس من مكان لآخر مقيدة إلى أبعد الحدود بسبب الحرب، وهو نمط من الحياة يؤدي إلى اضطراب الأسواق ويمنع الوصول إلى أعمال وفرص تعليمية أفضل. إننا فالحول السياسية أمر بالغ الأهمية لتجراح بناء الطاقة فيما يتعلق بالأمن الطويل الأمد لمصادر أرزاق الناس ومعايشهم.

حلول بديلة وأمثلة على الممارسات الفعالة

على أي حال، من الأسهل أن نخشع لمشاكل المتعلقة بالممارسات الإنسانية والتنموية في حالات الصراع من أن نتفكر حلولاً بديلة وأمثلة على الممارسات الفعالة في مثل هذا السياق. وبغض النظر عن الجهاد الطائفي، أو تبني مواقف لا تحسن طابعاً سياسياً، فإن العمل الإنساني يكون دائماً محفوفاً بالسياسة. فبناء الطاقة في سري لنكا، على سبيل المثال، سوف يحاط ويتأثر دائماً بتقلبات اجتماعية - ثقافية مدركة ومفهومة، أو بظلم الفرق الطائفي - كسلم أو تائيلي أو سنهالي. وما أن تؤمن خدمات التغذية والمأوى والصحة حتى يصبح تغيير المواقف والنظرات السائدة وتعزيز المنظمات المدنية، بهدف تحسين حدة الصراع، مهمة مركزية وجوهرية. بالنسبة للنشاط الإنساني في مناطق الصراع، ويمكن توليف تسوية عملية مؤقتة سياسياً مدّة، ونحن، فيما يلي نقدم عدداً من المقترحات والأمثلة بهذا الخصوص:

أ - تعزيز التعاون فيما بين الجماعات العرقية

على المنظمات غير الحكومية الدولية أن تتعاون مع السلطات الوطنية والمحلية العاصمة بجميع الفئات العرقية، وبخاصة مع تلك العاملة على تحقيق حل سياسي منسلي للصراع العرقي، وذلك عن طريق تحدي العناصر الشوفينية المتطرفة داخل الفرموسين السهيلية والتأطيلية، وبسعي البحث عن تلك المنظمات التي تعمل بنشاط ضد المفاهيم العرقية والتمييزية بخصوص «الأخر» والعمل معها وتميزها وتشجيعها على توسيع نطاق عملها.

أحد الأمثلة على ذلك هو مشروع «حديقة الفراشات» في باتيكالوا في شرق سري لنكا، حيث يُسمح للأطفال على اختلاف أصولهم العرقية ودياناتهم ولغاتهم، «متحاً دراسية» يقضون بموجبها تسعة أشهر مع بعضهم البعض في جو تعليمي من خلال اللعب. ويعتبر هذا موقفاً تحريماً في التعليم يعالج السياسات الثقافية لتلك المنطقة. ويشكل تعريب مواقف التقبل للآخر والتعاون معه، وورع المبادئ بين هؤلاء الشبيبة، خطوة ملموسة باتجاه تغيير المواقف والأعراس والتحيزات في توجع نار المشاعر القومية على أساس عرقي. ومن

الأمثلة أيضاً مؤسسة كالموناي للسلام، المقامة أيضاً في شرق سري لنكا (وتمولها أو كسملها جزئياً)، وهي منظمة للسكان المحليين من الرجال والنساء التائيل والمسلمين الذين يسعون إلى تخفيف الصراع العرقي في منطقتهم عن طريق العمل مدافعاً للسلام في فترات التوتر بين المجموعات العرقية، وكذلك من خلال التشجيع على التفاعل بين مختلف الطوائف من خلال الأنشطة الثقافية والفكرية وتلك المضادة إلى المنهج الدراسية.

ب - تغيير المواقف تجاه الجنسين

من خلال التعرف على الجهود الوطنية والإقليمية التي بذلت بالفعل، تستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تعمل على تعزيز أو زيادة حجم المنظمات القائمة حالياً عن طريق تشجيع تغيير الاجتماعي الإيجابي من خلال التغيير في أدوار الجنسين وروايتهم. وتعمل الصراعات لان

تمثل فترة من عدم الاستقرار، وفي كثير من الأحيان، الخسارة أو المعاناة، ولكن حضور المنظمات غير الحكومية الدولية أثناء هذه الأزمات يمثل أيضاً فرصة سانحة لمواصلة جهودهم ومدايرهم وأروضهم يمكن ترويضهم بالتدريب والمهارات والتعليم على أيدي المؤسسات القائمة التي يمكن تعزيز طاقتها وتوسيعها من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية. هنا توجد فرصة سانحة للتغيير: فالمواقف الاجتماعية تجاه ما تستطيع المرأة عمله وما يجب أن تعلمه هي مواقف ديناميكية

حد مثل على ذلك إحدى أهم المنظمات المحلية للدافعة عن حقوق المرأة وأكثرها إلهاماً في المنطقة الشرقية وهي «مركز سوريا لتطوير المرأة»، الذي تديره مجموعة من نساء التائيل النازحات من مناطق مختلفة في شمال وشرق سري لنكا. لقد مكّن الدعم والتمويل الذي يتلقاه هذا المركز من منظمات مثل «سيدا» و«هيفوس» (هولندا) هؤلاء النساء من توسيع اتق نشاطهن ليتضمن توفير المساعدات القانونية للنساء والزائرات والمتضررات للنصر والمعندي عليهن جنسياً ومن مساعدة الجاليات النازحة على تلبية نفسها لتأمين حقوقها بالإضافة إلى تحديد الأشكال النافعة من العمل الحر، ورس تشكيل فرقة ثقافية تستخدم الموسيقى والرقص والتجميل لرفع مستوى الوعي، محلياً وعلى مستوى الإقليم كله، بخصوص التأثيرات الضارة والمؤدية للابوة وللشوفينية العرقية.

كما أن تحديات تعبير المواقف الاجتماعية قد اثارتها وطرقت فيها السلطات الدولية مثل منظمة المحترات الجامية العالمية في كندا، والتي قُدمت، بالتعاون مع مؤسسات محلية في أماكن مثل

تزنكوماي وباتيكالوا، أموالاً إضافية لتوفير دورات تدريب مهني مثل التدريب على اللحام وتصليح الدراجات والتجارة والميكانيك. وليس في هذا جديد، سوى أن العديد من هذه الدورات تمج بالشتات الحديثة السى، وهناك دورات أخرى مختلطة للرجال والنساء.

إلا أنه لا يمكن أن تتوفر وصفة واحدة لبناء الطاقة، ولا يمكن لاية دورة دراسية أو كتيب تدريب أن يوفر كل المعلومات السياسية، والتصنيفات القائمة على المفاهيم، ورأس المال الثقافي، اللازمة لتنفيذ ناجح لممارسات تهدف إلى زيادة حجم المؤسسات القائمة وكذلك المهارات المتوفرة في جميع الأماكن. والسّياق من الأهمية بمكان؛ إذ ينبغي فهم ومعالجة أسس الصراع التاريخية والجغرافية التي تستدعي التدخل الإنساني، حتى تعطي مثل هذه البرامج نتائج فعالة حقيقية. فإذا لم يتوفر للفعايلين

قد يكون من المستحسن أن تعيد المنظمات غير الحكومية الدولية النظر في سياساتها التوظيفية

المحليين أو الوطنيين في مجال الجهود الإنسانية مجال يتعاملون من خلاله مع بناء الطاقة في حيث السفهوف والممارسة في مرفقه الطبيعي، وبمجهزه، فإن هذا المفهوم معرض أن يصبح مشروعا غربياً آخر ليس إلا.

لقد كشفت أبحاثنا عن أن سياسات الصراع السري لنكي لم تكن مفهومة دوماً من قبل المواطنين الدوليين الذين ينفذون مشاريع بناء الطاقة. وأحد التفسيرات لهذا الأمر هو الفقرة القصيرة التي تتضمنها عقود عمل الموظفين الدوليين.

إن تطوير فهم للدنابيكات والمضامين والعوالب المعقدة الدائمة التغير والتبدل لهذه الحرب المتواصلة منذ ٢٠ عاماً في سري لنكا هو مشروع هائل في حد ذاته، ومع ذلك فكيف يتسنى لشخص مدة قدقده لا تتجاوز العام الواحد، أو يتوقع من أن يتقبل هذا التحدى بمعايعة؟ فالموظفون الدوليون يعتمدون اعتماداً كبيراً على المستخدمين الوطنيين للوصول إلى مصادر السياسة السري لنكية والحصول على معلومات بشأنها، ولهمها. وهكذا يمكن توليد مساهلة أكبر من المنظمات غير الحكومية الدولية وكالات الأمم المتحدة، من خلال عقود والفرزات أطول أملاً توقع مع المواطنين الدوليين، ومن خلال تجديد مثل هذه العقود في الموقع ذاته.

وعلى نفس الموال، قد يكون من المستحسن أن تعيد المنظمات غير الحكومية الدولية النظر في سياساتها التوظيفية بحيث لا يكون تزييع الموظفين الوطنيين مقيداً على نحو غير واقعي يتمييز إشكالي بين المحلي والدولي فيما يتعلق بالموظفين في المنظمات غير الحكومية الدولية وحتى في وكالات الأمم المتحدة. وبالعالم يوجد هناك نوع من «السقف الزجاجي» يحكم عقود مستخدمي

إنشاء مجموعة عمل من الأكاديميين والممارسين المعنيين بالاستجابة للاحتياجات النفسية والاجتماعية للاجئين والنازحين

تتكلف وكالات المهنات الإنسانية في الوقت الحاضر على تنفيذ برنامج هدف إلى التعامل الصريح والمباشر مع الاحتياجات النفسية والاجتماعية للاجئين والنازحين. ولكن إذا كانت الحاجة إلى مثل هذه الجهود قلما تقابل بالاعتراض، فإن المبادئ التي يبنى الاسترشاد بها في مجال التنفيذ ما زالت محل خلاف لا يستهان به. فما يربح التدخل النفسي محالاً من مميزات الفصل التي تتم بسلام وجود اتفاق في الرأي على الأهداف والاستراتيجيات والممارسات.

وتهدف مجموعة العمل التي تالتت أخيراً من الممارسين والأكاديميين إلى إنشاء كبر الشخصيات والمؤسسات في سياق برنامج عمل مشترك على مدى عامين، وتستند المجموعة إلى نواة أساسية تضم ثلثي مؤسسات في كلية الملكة مارغريت (أدنبرغ)، ومركز دراسات اللاجئين (أكسفورد)، وبرنامج الصحة النفسية (كولومبيا)، ومارغريت ومؤسسة «أفنتوا» (Save Us)، وصندوق الأطفال المسيحيين، وكلية راندولف ماكون، ولجنة الإنقاذ الدولية، والفرع الهولندي لمنظمة أطباء بلا حدود.

وبالإضافة إلى ذلك، تعقد الجماعة الأساسية اجتماعاً سنوياً كمتمثلة مرسع لمجموعة العمل تشترك فيه المؤسسات المساهمة في تأسيس المجموعة، ويحضره ممثلون عن عدد من الوكالات مثل مراكز مكافحة الأمراض والوقاية منها، ومنظمة الصحة العالمية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للطوارئ (اليونيسف). وفي العام الثاني من المشروع على وجه الخصوص، يحضر هذا الاجتماع ممثلون من المنظمات غير الحكومية والهيئات الناشطة في مجال العمل الشعبي. وأهداف من ذلك الاجتماع هو تعزيز التوحيد المبادئ والممارسات المنتشرة في طول مجالات النشاط الحالية وعرضها بحيث لا يحدث ازدواج في الجهود إلا في أضيق نطاق ممكن.

ويهدف برنامج العمل إلى وضع إطار للعمل، وحصر الموارد، وإعداد جدول أعمال للبحوث والتطوير، ووضع برنامج للدراسات المستقبلية الميدانية التحريمية.

لنزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالذكور
أليسون سترانج
Queen Margaret University
astrang@qmu.ac.uk
البريد الإلكتروني

أما تجنب العلاقات الخيرية بين المانحين والمستفيدين فينطلب ارتباطاً حقيقياً بين وكالات الإغاثة الإنسانية الدولية ونظيراتها الوطنية. ومن مسؤولية الوكالات الدولية أن تبادر إلى مثل هذا الارتباط، وأن تتجاوز مع خبرات وتجارب اللاجئين الوطنيين في موقعهم الطبي، وذلك بإنساح المجال لهم كي يطوروا معنى بناء الطاقات وممارسته على جميع المستويات، وأن تضمن بذلك جهد ممكن لتعاني الصلف والعجرفة واللامبالاة أو عدم الاكتراث من جانب اللاجئين الدوليين تجاه مثل هذه «الطاقات» المحلية.

جينيفر هايندمان أستاذ مساعد في قسم الجغرافيا في جامعة سايمون فريزر الكندية، الذكور
مالايتي دي أوليس من كيار باعني المركز الدولي للدراسات العرقية في كولومبو، سري لنكا.

في أبريل/نيسان عام ٢٠٠٠ نشر كتاب جينيفر هايندمان تحت عنوان: «إدارة النزوح: اللاجئين والبعاد السياسي للمهنات الإنسانية». ISBN 0 8166 33541
أميركي. في هذا الكتاب تطرح المؤلفلة نقداً لنسق إدارة معسكرات اللاجئين الذي تتبعه المندوبة السامية للأمم المتحدة بخصوص اللاجئين، مبنية فيه كيف يكون تصميم المعسكر شكل العلاقات بين الجنسين، وكيف يفرض مخاطر وأعباء على كامل النساء العاملات، وكيف يضع فرض تمكن اللاجئين من معالجة قضاياهم. واستناداً إلى أبحاثها الميدانية بين الصوماليين، في كل من الصومال وكينيا، تدعى هايندمان الافتراضات السياسية والتقاليد للممارسات الحالية المتعلقة بالمهنات الإنسانية. للاتصال بالمؤلفة والناشر، يمكن الاتصال على العنوان التالي:

University of Minnesota Press
111 Third Avenue South, Suite 290,
Minneapolis, MN 55401 - 2520
موقع الإنترنت: www.upress.umn.edu

١. اعتندت هذه الدراسة على البحث الجاري حالياً في المناطق الشمالية والشرقية من سري لنكا على مدى ١٠ أسابيع ما بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠. وناقلت أنشطة البحث الرئيسية من مقالات شخصية مطروحة، وزيارات ميدانية، وتطبيقات لورثتي تعلمت ساء الطاقات خاصة بالمنظمات غير الحكومية، وبرنامج المساعدات الإنسانية وأخرى ريفية للمجنيين، واستناد الباحثون في معظم المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة، بالإضافة إلى منظمات غير الحكومية الصحية/الترفيهية ومشاريعها القائمة لخدمة الجماعات المارحة في تريبوكاني ومانيكافا وإساري وراكابوري ومارغريت ومالتي وراكابوري (وتي). أما تمويل هذا المشروع فمن مؤسسة كركس - مريطيا. ولنص، على الأغص، تشاركوا لملسون هاريس نائب ممثل المنطقة في مكتب كولومبو، على دعمه الثابت وحملته الدائم.

٢. انظر تقرير التالي، ص ٢٠ - ٢١، بقلم سامون هويس من مؤسسة كركس - مريطيا.

محلها في العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية. إن التسلسلات الهرمية التي تولدها مثل هذه التقسيمات يمكن أن تؤدي إلى إحداث انقلاب إيجابي بين الموظفين الوطنيين الملتزمين الذين تميل دأركتهم المؤسساتية إلى البقاء فترة أطول من ذاكرة الموظفين الدوليين ذوي المعتقدات القسرية الأمد. وهكذا فإن عرض تجارب عقود الموظفين العاملين بموجب عقود دولية، حيثما كان ذلك مناسباً، وإزالة الحواجز عن طريق الترفيع، مما يسمح للعاملين الوطنيين المستندين لدى المنظمات غير الحكومية الدولية بالوصول إلى مناصب أرفع، قد يؤدي إلى تحسين المسألة أمام المجتمع السري لنكي، كما قد يخدم مصالح المنظمات نفسها.

المساءلة

يسأل كيار الموظفين الذين يطبقون «بناء الطاقات» السؤال التالي: «ما هي القيمة المضافة إلى عمل أنجزته المنظمات غير الحكومية الدولية بمشاركة المنظمات غير الحكومية المحلية؟» قد يكون الارتباط الحقيقي بين كلا الطرفين (الدولي والمحلي) أكثر إرباعاً ومشقة من العمل بصورة مستقلة، لكنه أحد الإجراءات القليلة للمساءلة أمام النشطاء التي يجري فيها بناء الطاقات. وتستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تسأل مؤلثين اثنين على الأقل لتأكيد مساهمتها بالمعنى الأوسع لكليلة:

(أ) إلى أي مدى تقدم منظمة غير حكومية دولية المهارات والموارد لنظيراتها الوطنية، وتشاور معها حتى تجعل من نفسها فاعلاً عن العاجية مع مرور الوقت؟ وهل من الممكن أصلاً أن تصبح منظمة غير حكومية دولية عنصراً فاعلاً عن العاجية ويمكن الاستفادة عنه في ظروف صراع ما؟

(ب) إلى أي مدى تجعل منظمة دولية غير حكومية نظيراتها الوطنية منظمات أكثر قدرة على الاستمرار والاستقرار والتأثير؟

إن المسألة قضية حساسة بالنسبة للمنظمات الإنسانية، تحديد لأن الذين يمولون ويقدرون مثل هذه الوكالات ليسوا هم نفس المجموعات التي تتلقى خدمات هذه الوكالات. وخلافاً للبلديات أو المقاطعات أو الدول القومية الديمقراطية، التي يبدلي ناخبوها بامورائهم اقتراعاً على سياسات وأشخاص وبرنامج ستحتكمهم، فإن رأي المستفيدين من المساعدات الإنسانية يكون أقل وزناً وفضلاً بالنسبة لما ومن يساعدهم وكيف (هذا على الرغم من الجهود الفاعلة التي تبذلها كثير من المنظمات غير الحكومية والتي تروج «للحق في إلهاد رأي».) وهكذا فإن مسألة كلاً المنظمات الدولية والوطنية التي تقدم المساعدات هي قضية بالغة الأهمية فعلاً.

الإصغاء إلى النازحين: التحليل والمساءلة والمساندة في الواقع العملي

بقلم: سايمون هاريس



ندوة المناقشة أجرتها إحدى مجموعات «التركيز» في منطقة وني بسري لنكا

المناهج المتبعة

استخدمت في تدريبات «الإصغاء» في سري لانكا أنواع كثيرة من الأساليب ذات المشاركة المتزايدة الأنواع. كانت الدراسة الأولى تعتمد بالدرجة الأولى على معلومات جمعت بواسطة مجموعات ذات بنية شبه مكتسبة، وس حلال مقابلات مع عائلات وأفراد؛ وكانت هذه المقابلات تسترشد بمرجعيتي تحقيق قوامها مواضيع مثل توفير مراد إعانة من غير المواد المددانية، والعلاقة بين السكان المقيمين وبين النازحين.

أما الجولة الثانية فقد استهدفت تعزيز البعد «الطولي» لهذه التجربة. ومع أنه لم يكن من الممكن تعقب المجموعة ذاتها تبعاً لتحديدات المشاركين مع مضي الزمن بسبب التهجيرات والهجرات اللاحقة، فقد أمكن، من خلال زيارات لبعض الأماكن والتجمعات ذاتها، أن يجري تقدير فضفاض لأية تغييرات ربما تكون طرأت على الأوضاع هناك. كما أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار الحاجة إلى التغلب على الفوارق بين القوى المؤثرة في استجابات المجتمع المحلي عموماً والجماعات العائلية على الأسلة المطروحة. وقد كشفت مناقشات

مجال تحسين فاعلية برامج الإغاثة الأساسية بالإضافة إلى تطوير طاقات محلية من أجل توفير طبيعة الصراع وسجواه.

الأهداف

أجريت بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ ثلاث دراسات إحصائية حول تجربة مفهوم «الإصغاء». ومع أن ذلك كان عملية متواصلة التطور فيما يتعلق بالنقطة، والدراسة، والأساليب المتبعة والمجالات المحددة نهذاً لتحقيق، فإن الأهداف الأساسية «للإصغاء» تظل، من حيث البعد: رعاية الجوانب، مركزة على آراء ومعايير أولئك المتأثرين مباشرة بالصراعات:

- تقدير التعبيرات في الاهتمامات والاحتياجات وفي طاقات وإمكانيات المتأثرين بالصراعات
- تقييم موارد الدعم الإنسانية والشعبية المحصلة من وجهة نظر متلقي الإغاثة.
- التعرف على القضايا التي تستطيع المنظمات غير الحكومية الدولية أن تقدم بحصولها دعماً محسناً لمتلقي الإغاثة
- تمكين أصوات المتأثرين بالصراع من الوصول إلى مسامع منظمات الإغاثة الإنسانية والأطراف الرئيسية في الصراع

يلخص هذا المقال أهداف ومنهجية ونتائج سلسلة أبحاث مؤسسة أوكسفام البريطانية ومؤسسة «صندوق إنقاذ الأطفال» في المملكة المتحدة بخصوص «الإصغاء إلى النازحين»، وهي سلسلة الأبحاث التي أجرتها المؤسسات في مناطق الصراع في شمال سري لنكا. كما تبرز السلسلة الدروس المستفادة، والتوجهات المستقبلية المحتملة والتطبيقات الأوسع لمفهوم «الإصغاء».

إن الذين يعيشون في دوامة الحرمان الناتج عن النزوح في محيط من الصراعات المعقدة المتقطعة المسببة نادراً ما تتوفر لهم فرصة إلقاء رأي ذي معنى في صياغة القرارات والموامل المؤثرة والمعاملة في حياتهم. إضافة إلى ذلك، غالباً ما يغفل مقدمو الإغاثة الإنسانية ومساعدات التنمية الدوليون في الأخذ بعين الاعتبار الكفلي الإطار الذي يعيش فيه متفوق الإغاثات.

ومع أن معظم الأوضاع الطارئة تنصف بحلول فورية لا تأخذ بعين الاعتبار دائماً رأي النازحين^١، فإن مبادرات الأبحاث العملية تقدم فرصة للمساعدة على معالجة هذه المشكلة من خلال إقامة حوار استشاري بين وكالات الإغاثة الإنسانية وبين الناس الذين تسعى لمساعدتهم وبصفة تعقيد التحليل والمساءلة والمساندة مع بعضها البعض، تستطيع الأبحاث المجتمعية في المناطق المتأثرة بالحروب إحداث أثر كبير في

إن «الإصغاء» هو قضية احترام: احترام حقّ الذين تسعى لمساعدتهم في أن يكون لهم القول الفصل في كيفية مساعدتنا لهم. وبما أن «الإصغاء» هو عملية متطورة باستمرار فإنه بحاجة لأن يصبح أكثر استجابة واستعداداً للمساعدة أمام أولئك الذين يسعى «الإصغاء» إلى سماع أصواتهم. فالترابط الجيد لا يعني التكلم والإصغاء فقط بل يعني أيضاً التحقق من أن ما تعتقد أنك سمعته هو فعلاً ما يعتقد هؤلاء أنهم قالوه. ولهذا فإن المرحلة التالية من «الإصغاء» في سري لنكا في حاجة لأن تدرك ذلك. وهناك على وجه الخصوص، حاجة إلى:

- تعزيز طاقة إمكانيات «الإصغاء» الدفاعية (للدفاع عن الحقوق والمناخات بها) من خلال التأكد من دمج استراتيجية دفاع ذات أهداف مدروسة واضحة وموافق عليها من قبل متلقي الإغاثات، في عملية إجراء البحوث منذ بدايتها.
- التأكد من أن الخلاصات والتوصيات المستندة إلى المعلومات المجموعة (ومن خلال «الإصغاء») تُماد إلى متلقي الإغاثات حتى يصادفوا عليها وينقوها.
- تجنب التوقعات والآمال غير الواقعية من خلال التأكد من أن متلقي الإغاثات مطلعون اطلاعاً واضحاً على الصلاحيات ومدور موارد المؤسسات والوكالات الإنسانية والتنموية التي تحاول تلبية احتياجاتهم.
- وخلال عام ٢٠٠٠ سيكون هدف مؤسستي «أوكسفام» - بريطانيا «وعندونق إنفاذ الأطفال - المملكة المتحدة» إنشاء فريق من داخل جامعات النازحين لتسهيل قيام حوار «إصغاء» متواصل ومفيد للطرفين، بين المؤسسات الإنسانية وبين المتأثرين بالهزاعات. ومع أن عمق التحليل المتولد من هذا التبادل سيكون عظيم القيمة بالنسبة لتنفيذ برامج مناسبة وفعالة، فإن استمرار وتواصل تلك البرامج على المدى الطويل يستمد إلى حد كبير على حجم المساهمة التي تتحقق تلك البرامج وتناجها في العلاقة بين طرفي الحوار.

سايامون هاريس هو القائم بأعمال مدير «أوكسفام» - بريطانيا في سري لنكا. البريد الإلكتروني: sharris@oxfamstl.uk

1 Demuss K. Listening to the Displaced: Action Research in the Conflict Zones of Sri Lanka, Oxfam Working Paper, March 2000. See Publications section on p40.

2 Ibid.

3 Goodhand J and Lewer N 'Oxfam - Sri Lanka: Complex Political Emergency Research Programme - Agency Report', July 1999.

الجماعة، وبناء السلام وقدرته الدفاع عن الذات.

الدروس المستفادة

مع أن عملية «الإصغاء» قد زوّدت، ولأول مرة في سري لنكا، سكان المناطق المتأثرة بالصراع بمنبر آمن من خلاله سماع أصواتهم، فإن هذه العملية تظل نتاج مؤسسة إغاثية بالدرجة الأولى. فاصوات النازحين التي لا تطرب على الفور الحسنى في الأهداف الاستراتيجية لهذه المؤسسات هي أصوات معرضة لأن تطرق أذنًا صماء.

- إن الإصغاء لا يزال تمريناً استخلاصياً إلى حد كبير، يحتاج إلى وضع استراتيجيات للإبلاغ بالنتائج من أجل عرضها على المشاركين.
- لقد حدث تقصير في مجال الاستفادة من بعض فرص الدفاع الهامة الناشئة عن «الإصغاء». وفي حين أكدت الاكتشافات والتوصيات التي كشفت عنها آخر الدراسات، وأبرزت، وبوأت قلق النازحين تجاه قضايا السلام والاستخدام والتوظيف، والخدمة والتعليم، فإن هذه الاهتمامات لم تترجم إلى استراتيجية دفاع متنامية ومتواصلة تهدف إلى التأثير على المنظمات الدولية غير الحكومية، والحكومات، ونموذج تحرير تاميل إلى «تغيير سياساتها وممارساتها».
- تُلغّت بعض مجالات الاحتياجات الهامة التي عُبر عنها من خلال الإصغاء بطريقة ولم تحظ بالأولوية التي تستحقها من وكالات المساعدات الإنسانية والتنمية. وكنتال على ذلك، فمع أن جماعات النازحين طالبت بمشاركة أكبر من قبل المنظمات غير الحكومية الدولية في تحقيق السلام، فإنّ قيمات تنفيذ البرنامج، والأخطار المادية المحتملة، والحساسيات السياسية قد منعت جميعها المؤسسات الإنسانية، ليس فقط من القيام بدور نشط في هذا المجال ولكن أيضاً من المساعدة على تمكين متلقي الإغاثات من التعبير عن شعورهم بالإحباط تجاه استمرار الصراع.

إن الدروس البالغة الأهمية المستخلصة من تلك العملية تدبّ إلى ضرورة إظهار اهتمام أكبر بقضية المساهمة. إذ إن تمكين متلقي الإغاثات من وضع جدول أعمال لمثل هذه الممارسة سيكون غير كاف إذا لم تتوفر لديهم أيضاً الآليات المطلوبة واستلام شروح عن كيفية التعامل مع احتياجاتهم وآرائهم، وكيفية تطبيقها والعمل بموجبها.

التوجهات المستقبلية

سابقة داخل مجتمعات النازحين أن الأكثر تعليمياً، والأعلى في الترتيب الطبقي الاجتماعي كانوا، في أغلب الأحيان، هم الحاضرين والمتجاوبين في مجموعة ما. وإمکن الحصول على استجابة أكثر تشبهاً عن طريق تطبيق مدى أوسع من أنشطة العلاقات العامة، وكذلك من خلال اعتماد أسلوب مجموعة «التكرير» الذي كان يستحق عن طريق تقاطع المعلومات من استجابات جماعة النازحين عامة على أسئلة محددة تفرز باستجابات مجموعات مؤلفة من النساء أو الأطفال حصراً.

وقد اتُخذ أحدث تمرين «إصغائي» منحىً اعظم تمكيباً باستخدامه أسلوباً ومنهجيةً تسمح للمشاركين بوضع جدول أعمال المناقشة وتمكينهم من ترتيب أولويات القضايا التي يريدون التحدث عنها.^١ وفي عام ١٩٩٨ شارك في برنامج الإصغاء ٢٤٦٤ شخصاً من ٢٥ جالية مهيجرة في منطقة وني، ٨٥٠ عائلتين إلى جننا.

النتائج

أدت تمارين «الإصغاء» إلى تفهم أكبر، من قبل وكالات الإغاثة الإنسانية والتنمية، لمشاكل المتأثرين بالصراع واحتياجاتهم وطموحاتهم وإمكاناتهم ومقاتتهم. هذا التفهم الأفضل من ذي قبل نتج عنه عدد من التغييرات في السياسة والتطبيق والممارسة تتراوح ما بين مراجعة لمحتويات طرد مواد الإغاثة غير الغذائية تراعى احتياجات المسنين (كتخصيص الطرد، مثلاً، الفوط الصحية للنساء) إلى انتقال أوكسفام الاستراتيجي بعيداً عن الممولات الإنسانية القصيرة الأمد باتجاه الاستثمار الطويل الأمد في مجال البعثة للظواهر، وتقوية وتعزيز المصاعبات المهيجرة، والتسكين من موارد رزق مستدامة، وتحويل مجرى الصراعات. ومن خلال اعتماد «الإصغاء» أداة لاستخلاص تقييم الجماعة النازحة لموقع البرنامج ومدى تأثيره، عُمد الطريق للوكالات المختلفة كي تصبح أكثر مساهمة أمام متلقي إغاثاتها.

وبما وجد مفاجأة إلى حد ما أن هذه العملية مكّنت أيضاً أولئك الذي يكتم الحزن أصواتهم في محيط من التحكم والعنف السلطويين من التعبير عن رغبتهم في السلام. لقد «برحت» تمارين «الإصغاء»، بصورة دائمة ومتسقة، على أهمية السلام بالنسبة للمجتمعات التي تعيش في محيط الصراع، وعلى حقيقة أنها تعتقد بأن للمنظمات غير الحكومية دوراً زوئدي في هذه العملية.^٢ ففي جوّ قد تكبت فيه حرية الفرد أو الحرية الجماعية في التعبير، أو في جرّ تمزق أو تجربة النزوح المشتتة البنى الاجتماعية التقليدية للجماعة وتدهورها، يمكن أن تؤثر عملية «الإصغاء» نقطة انطلاق نحو تعزيز هذه

العولمة والمساءلة: قطاع الشركات الكبرى والنزوح وإعادة التوطين القسريان

بقلم: باتريشيا فيني

الأدنى؛ وأن يكون للمهجر حصّة في عائدات المشروع أو موارد الاستثمار فيه؛ وأن يتحقّق مستوى حياة الجماعات التي يعاد توطينها، أو، على الأقل، ألا يسوء هذا المستوى أو يتدهور؛ وأن تكون هناك مشاركة في تخطيط وتنفيذ خطة إعادة التوطين (كالمشاركة، مثلاً، في اختيار موقع إعادة التوطين)؛ وأن يبلغ هؤلاء بحقوقهم وخياراتهم، وأن تعرض عليهم بدائل مقبولة. وبالنسبة للبنك الدولي، تكون مراجعته للمستندات والسند الخاصّة بالإشراف اللاحق شروطاً ملزمة لعمليّة القروض. وعرض بحسب خطة إعادة التوطين التصديّة أن تكون جاهزة، كمسودات، لإطلاع الجمهور على منطقة المشروع عليها، وذلك لتسكيّهم من الإلابة بالرائع وتعليلاتها قبل الموافقة على تمويل المشروع الجديد، كما تحب مراجعتها من قبل خبراء البنك الدولي الاجتماعيين والنسيب والقانونيين. إلا أنه، من الناحية العمليّة، كان صعب على هذه الإجراءات الوقائيّة الأهمّال والإسقاط في كثير من الأحيان، كما اعترف بذلك حديثاً البنك الدولي ذاته.^١

ويظهر عدد من الدراسات التي أعدت للعرض على اللجنة العالمية للسود تبيها لتعديده دقيق وواضح للمسؤوليّة والمساءلة في مشاريع السدود الكبيرة.^٢ وتقول لجنة القانون الدولي بأن الكيانات التي تطلق بوظائف المهجر والمهاجرين الرئيسة الجوهريّة تلتزم للواجبات والمهام ذاتها التي تلحق لها أي دولة بموجب القانون الدولي حسب مبدأ التكليف. فعندما تتعاقد دولة مع شركات خاصة تعهد إليها بتصميم المشاريع التي تستدعي إعادة التوطين القسري، أو تنفيذها أو مراقبتها، يمكن القول، جدياً، بأن هذه الشركات تكسب، عندئذ، مسؤوليّة ضمان التقيد بالمعايير الدوليّة لحقوق الإنسان ذات الصلة وسياسات التسمية وإجرائاتها

إلا أنه في كثير من الأحيان، يكاد لا يوجد دليل، على أن هذا الأمر يفهمه المصمم أي من الأطراف ذات العلاقة. ومما لا يسع فيه ولا غشوض أن الشركات الخاصة تنفّر إلى المهارات والبحرة الضرورية لقيام بالقرارات الاجتماعيّة والبيئية التي يتطلبها تقديم المون على أفضل صورة.

الأموال الخاصّة الاستراتيجيّة الجديدة للدول المانحة التسمية. ولكن أحد مصادر الغلق الرئيسي هو فشل الشركات الخاصّة، التي تقع مقارها الرئيسية في القطاع الصناعيّة والتي يحصل الكثير منها على فوائد من برامج المساعدات الرسمية، في تطبيق سياسات التنمية المتفق عليها دولياً. إذ توفر مساعدات التنمية الرسميّة مصدراً للأموال العامة يمكن الوصول إليه واستغلاله في تمويل القطاع الخاص، وإقامة مشاريع إنشاء البنية التحتيّة الكبيرة، أو التخفيف من مخاطر مثل هذه المشاريع، كما هو حاصل الآن بصورة متزايدة.

ومن ناحيتها أدات لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة أنه، في حين تقدم الآن مساعدات متزايدة كمنح وهبات أو مشروط استيرائة، فإن هناك توجهاً متنامياً باستمرار لجميع مساعدات التنمية الرسميّة والقروض التجاريّة في صفة واحدة. وفي عام ١٩٩٦ كانت ثلث المبالغ التي اقترحتها (جهات) مساعدات التنمية الرسميّة من مصادر تمويل تجاري متضامنة، مما أكّد على الأهميّة المصطنعة للمساعدات المشروطة، وعلى أهمية نفوذ المصالح التجاريّة في تدفق المساعدات. بيد أن هناك تشوشاً في الرؤيّة، سواء من قبل الحكومات المانحة أم الحكومات المتلقية للمساعدات، فيما يتعلق بالمدى الذي يطلب بموجبه من الشركات الفائزة بمقود دوليّة أن تنفّذ بالمبادئ التوجيهيّة الخاصّة بالمساعدات الرسميّة وإجرائياتها. وأكثر ما يبرز هذا وتوضيح إنما يكون في المشاريع المتعلقة بالنزوح وإعادة التوطين القسريين.

الإجراءات الوقائيّة في عمليات إعادة التوطين

تتضمّن معظم التوجيهات الخاصّة بالمساعدات على أنه قبل الموافقة على مشروع يدخل فيه عنصر النزوح القسري، يجب على حكومة البلد المضيف، أو متعهد المشروع من القطاع الخاص، أن يقدم خطة تتوافق مع سياسات إعادة التوطين الدوليّة وتنفيذها. ومن المفترض أن تنص سياسات إعادة التوطين بنها عمليات النزوح في مستوى الحدّ

يقدر مؤتمر الأمم المتحدة الخاصّ بالمساعدة والتنمية أن أكبر ١٠٠ شركة متعددة الجنسيات في العالم كانت تملك عام ١٩٩٧ ما قيمته ١,٨ تريليون دولار أميركي على هيئة موجودات احتجبة، كما باعت حقوق بقيمة ٢,١ تريليون دولار في الحارح، وكانت تستخدم ستة ملايين شخص في شركاتها الأجنبية. والهدف النهائي للشركات عابرة القوميات هو زيادة ورفع مستوى قدرتها على المنافسة في سياق دولي. وترى هذه المقالة أن تحرير النظم المقيّدة للاستثمار الأجنبي، ونقل واجبات الدولة إلى قطاعات ليست تابعة للدولة، إضافة إلى تجميع توجهات التنمية الدوليّة، قد خلّطت من حجم الحماية التي تؤثر لعقارب الذين يواجهون تهجيراً قسرياً دانه الوحيد تنمية المناطق التي يقيمون فيها.

وعلى الرغم من التنوع الواسع في المساهمين المتأثرين بميليات الشركات عابرة القوميات وطرؤها، فإن العديد من هذه الشركات نصّر على أنها لا تحصل للمسؤوليّة القانونيّة إلا أجهاد مساهمها وتجاه الحكومات الوطنيّة فقط. إلا أن الضغط يتزايد حالياً على الشركات كي تتبنى وجهة نظر أقل تنقيهاً وحسراً تجاه التزاماتها واجباتها لأوسع طائفاً. وقد طالب كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، سبيناخ عالمي لمسألة الشركات الكبرى، معترفاً بذلك بالتأثير الهائل الذي تمارسه الشركات عابرة القوميات على حقوق الإنسان سواء في ممارساتها التوظيفية، أم في تأثيرها البيئي، أم في دعمها لأنظمة الحكم الفاسدة، أم في عهدها ومناذاتها بتغيير السياسات.

المؤسسات التجاريّة كمستفيد من موانئ الدعم الخارجي

إذ السمو الهائل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع التسميّة، والتأثير على تحرير أنظمة وتوافد الاستثمار الأجنبي المباشر وحسب حصة مشاريع العمولة للدولة، قد استخدمت، حربياً، حكومات مضطمة للتعاون والتنمية الاقتصاديّة لتسريب الانجصاص الأخير البالغ الحدّ في تدفق المساعدات الرسميّة. وقد صامت المستويات غير المسبوقة من تدفق

ومن الأخطاء على ذلك دور شركة «إكسون» في خط أنابيب تشار - الكاميرون المثير للجدل، وهو مشروع يتضمن إغراق حوالي ٢٠٠٠ بئر نفطية في جنوب تشاد وبناء خط أنابيب مدفون في الأرض بطول ١٠٥٠ كيلومتراً، أي بطول الأراضي الكاميرونية، وصولاً إلى مرفأ بحري لتصدير النفط أقيم على ساحل الأطلسي^١، لذلك، عينت شركة «إكسون» اثنين لإعداد سلسلة من الدراسات استعداداً للحصول على موافقة البنك الدولي (وتوموله)، وتقول هيئة خبراء حكومية هولندية وموظفو البنك الدولي الاجتماعيون والبيئيون، إن خطة تقدير الأثر البيئي وخطة الإدارة البيئية الملتصقتين تفتقران إلى المعلومات الجهرية، ولا تتضمنان صورة إحصائية سليمة للسكان الذين يحملون آثاراً بالمشروع.

وهناك حالات تقصير ومثل مشابهة تدل عليها عدم كفاية الدراسات الإحصائية عن عدد وخصائص السكان النازحين لدواعي خصخصة مناجم الفحم في زامبيا. فهناك تفاوت بين الأعداد التي تقدمت بها شركة المناجم شبه الحكومية الممتلئة بالأعداد التي قمتها المجالس البلدية المحلية يعمل إلى خمسة أضعاف. أما بالنسبة لمنجم تشانغا في تشنغولا، الذي تم بيعه لشركة «أنغل أميريكان» فكان الانقراض إلى المعلومات الأساسية يعني أن الشركة والمجلس البلدي في صراع مستمر بينهما على من هو المقيم الشرعي ومن هو خلاف ذلك من المقيمين على الأرض المملوكة للمجم.

الحاجة إلى ضوابط تنظيمية أكثر فعالية

في حين تستفيد الأنظار النامية، لا شك، من التحكم في راسمال القطاع الخاص وخبرات هذا الأخير، من أجل تحسين توفير الخدمات وسهول بنية تحتية حديثة، فإنه لم يمتز الانشياء الكاثي لضمان وجود نظم ضبط وتحكم ملائمة لحماية حقوق الفقراء ومصلحتهم. ومع أن هناك هبات ضبط وتنظيم انشئت على عجل في جميع أنحاء العالم الثاني، إلا أن معظمها يفتقر إلى الدعم المالي والسياسي الضروري لتسكيه من حماية مصالح معظم السكان. ومن نتائج ذلك أن البنى التحتية البيئية والاجتماعية لا تفتد بشكل كاف، ولا تعطى قصبة العدالة والإنصاف إلا اندر السير من الاعتبار أو الاهتمام.

أما المنطق الكامن وراء جدول أعمال التنمية الجديد فيقول إن مشاريع الخدمات العامة تستغرق وقتاً وتسددي تكاليف أكثر بكثير مما هو متخص لها. غير أن تكاليف تمويل المشاريع الخاصة تكون أكبر من ذلك، كما أن أداء مشاريع القطاع الخاص يعلني من التأخير ومن مشاكل تنفيذ أيضاً. ففي تقريره السنوي لعام ١٩٩٩ أقر البنك الدولي بأن ٣٠ - ٤٠ في المائة من ملف مشاريع في القطاع الخاص في مجالات الصناعة والمياه والتبديدات

الصحيحة كانت «إشكالية». وقد أدت صكوك وضعها البنك الدولي أحياناً إلى شعور بالقلق من أن الأموال التفضيلية الشحيحة بحري تحويلها عن المبادرات الموجهة للبلدان الفقيرة ليستفيد منها المستثمرون القاصرون في مشاريع ذات فوائد تنموية محدودة أو، في أسوأ الحالات، مدممة. ويمكن الآن استدخال موارد البنك الدولي من أجل توفير ضمانات لمستثمري القطاع الخاص في مشاريع تنال في بلدان منخفضة الدخل، وذلك بهدف توليد عائدات كبيرة من العملة الأجنبية. وفي كثير من الأحيان، يصعب الجزء ما إذا كانت هذه المشاريع تساعد على استئصال الفقر، أم أنها تزيد فقط ثروة بعض الأفراد. فليس من السهل التأكد من أن مثل هذه المشاريع التجارية الخاصة تنفذ بالمبادئ التوجيهية والسياسات الخاصة بالتنمية.

ففي حالة مناجم النحاس الزامبية حثت شركة «أنغل أميريكان» بمهنداتها والزاماتها عن أنها وقعت على المبادئ التوجيهية للبنك الدولي الخاصة بإعادة التطوير، إذ أنها لم تقيم بالدراسات الإحصائية الخاصة بخصوص المآلات المقيمة في منطقة المناجم، وما قدمت من توصيات لم يكن كافيًا، كما أنها لم تفصح عن تفاصيل خطتها التنفيذية بصحوص إعادة التطوير للتأثيرات بشرابها. وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار استخدامات قروض التسكيه والمساعدات الفنية المقدمة دعماً لعمليات الخصخصة، نجد أنه كان من واجب البنك الدولي، منذ اللحظة الأولى، أن يكون قد درس أوضاع المستوطنين على أرض المناجم. فقد تسبب عدم القيام بهذه الدراسة بحادث موج من الإخالات في مناطق المناجم. ولم يقدم لعمال المناجم السابقين سوى عرض «بإعادتهم» إلى مناطقهم الأصلية - وهو في الواقع عرض لا يعني سوى رحلة ذات وجهة واحدة نحو الفقر المدقع والحرمان. فبعد أعوام طويلة من الغياب لن يكون هناك أي حق في الأرض الشاع لا لعدد قليل جداً من عمال المناجم العائدين.

دعم التجارة: ضوابط ضعيفة وغياب لمبادئ متفق عليها

في حين لا تزال هناك صعوبات كبرى في ضمان أن يلتزم القطاع الخاص بالمبادئ التوجيهية لإعادة التطوير في المشاريع التي تحولها صابون إغاثة متعددة الأطراف أو ثنائية، تبدو الشركات الممتدة الجسديا والمستفيدة من الدعم المتفصلة بالتجارة مترددة أو حتى متلكفة في القبول بوجوب تعدي عملياتها بسياسات التنمية الرسمية.

وخلال العقد الماضي زادت وكالات اعتمادات التصدير من أنشطتها، وبذلك جهداً كبيراً، في معرض بحثها عن أسواق جديدة، لتوفير الاعتمادات التفضيلية والضمانات للشركات القطاع الخاص. لقد اتفق جميعاً نصف التزامات الشركات الخاصة الخاصة بالصناديق في الأعرام الأخيرة لدعم تمويل

المشاريع في قطاعات مثل قطاع توليد الطاقة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتبلي. وتعد وكالات اعتمادات التصدير أكبر مانح للقروض في الأنظار النامية، حيث تشكل قروضها نسبة ٣١ في المائة من دورتها المستقلة للدائنين الرسميين.

ولم يتحقق أي تقدم يذكر منذ أن دعت قمة الثمانية لكبار التي عقدت في كولون عام ١٩٩٩ إلى وضع مبادئ توجيهية بنية عامة تحكم أنشطة وكالات اعتمادات التصدير. ولدهي دائرة ضمان اعتمادات التصدير في المملكة المتحدة، كما تفعل معظم مؤسسات اعتمادات التصدير الأخرى، أنها غير ملزمة باتباع المبادئ التوجيهية الخاصة بالتنمية وإيراثياتها. وهذا يجعل تحقيق أن الشركات وضامتها غالباً ما يهرون الدعم الشعبي لمشاييرهم على أساس أن النتائج ستأتي بفوائد اجتماعية واقتصادية أهم وأوسع للبلدان المضيفة.

وفي حين قد تستطيع وكالات اعتمادات التصدير أن توصل، في الوقت الحاضر، قدرتها على تجنب الممارسات التنموية المستفيدة من في المستقبل أن تحد أنشطتها وتقيّد تطبيق قوانين حقوق الإنسان والقوانين البيئية الدولية. وقد قلل هذا من خطر تراكم الديون في المستقبل على وكالات اعتمادات التصدير بسبب دعمها وشجعها لمشاريع تابعة للقطاع الخاص، غير مرغوب فيها وغير قابلة للبقاء والاستمرار. إن هذا قد يوهن أيضاً حماس الحكومات لاستخدام أموال دائني الغرباب من أجل إنقاذ شركات لا تنلزم أبداً بالسياسات البيئية السليمة ولا بمعايير حقوق الإنسان أو مبادئ إعادة التطوير.

لقد أثار الجدول الدال حاليًا حول الإنشاء المقترح لسد إيسو على نهر دجلة في جنوب تركيا (راجع نشرة الهجرة القسرية، العدد ٦، الصفحة ٣٧) بواعث قلق حول دور وكالات اعتمادات التصدير. فقد كانت متعجدة المشروع شركة «بالفور بيتي»، تسمى للحصول على ضمانات لاعتمادات تصدير بقيمة ٢٠٠ مليون جنيه إسترليني من دائرة ضمانات اعتمادات التصدير (في المملكة المتحدة) على الرغم من عدم وجود أية مراقبة حكومية لخطط إعادة التطوير، وعلى الرغم من أن الشركة «بالفور بيتي» تخضع حالياً لتعقيقات بخصوص وشاوى مزعومة تتعلق بمشروع على تبنية الشركة في مرتفعات ليسوتو. وهذا يدل على أن المبادئ التوجيهية الدولية الخاصة بإعادة التطوير لا تفتد ولا يلتزم بها. كما يشير إلى أن التناور مع السكان المحليين والسلطات المبتدئة محدود جداً أو غير موجود أصلاً^٤.

خلاصات

من الواضح أن البلدان النامية في حاجة إلى قطاع خاص مزدهر إذا ما أريد لها أن تشارك في الاقتصاد العالمي. ومن الواضح أيضاً أن الكثير من

إعادة النظر في "المبادئ التوجيهية": حالة أقلية البنديت الكشميرية

بقلم: ك.س. ساهبا

التوجيهية غير ملازمة قانوناً، فإن المقصود منها أن تكون أساساً للحوار بين الحكومات وغيرها من الهيئات الإنسانية الفاعلة.

ولا تعتبر الحكومة الهندية أبناء طائفة البنديت الكشميرية في عداد النازحين داخل أوطانهم؛ وفي معرضه رفعوها إلى اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عام ١٩٩٥، طالب البنديت السلطات بمنحهم التسهيلات والحقوق التي تكفلها المعايير الدولية لهم (مثل «حظر الطرد أو الرده» والمساعدة الإنسانية، والحق في طلب اللجوء، وغير ذلك من الحقوق) باعتبارهم من النازحين داخل أوطانهم. كما طالبت المراجعة الحكومية بتنفيذ التوصيات المقدمة من ممثل الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النازحين داخلياً، ودعوته إلى مقابلة النازحين داخلياً من منطقة وادي كشمير. وشعرت اللجنة بأن التعرف النموذجي لا ينطبق على طائفة البنديت الكشميرية تمام الانطلاق، لا سيما وأن الحكومة تبدي تجاههم موقفاً يتسم بالكره والإحسان. وفي معرض ردها على اللجنة، سألت الحكومة المصحح على أن كلمة «مهاجر» هي الوصف الأنسب لوضع البنديت الكشميريين. ورغم أن السياسة الرسمية للحكومة ترمي إلى تهية الظروف السلائية لعودة أبناء هذه الطائفة إلى ديارهم في ولاية أمان، فإنهم يزعمون أن الحكومة المركزية وحكومة ولاية جمو وكشمير لم تبدلوا ما يكفي من الجهود لتخفيف من وطأة ظروفهم في المنفى، أو لإيجاد حل دائم لمشكلتهم. وقد أعربت اللجنة عن تفهمها لأوضاعهم، حاثّة الحكومتين المركزية والمحلية على تقديم المزيد من الدعم للبنديت، وتقديم بطائفة من الاقتراحات بشأن سبل تحقيق ذلك.

عودة المهاجرين

رغم أن الحكومة الهندية تحاول منذ عام ١٩٩٦ إعداد خطة لعودة أبناء البنديت الكشميريين، ورغم أن الحالة الأمنية في وادي كشمير أفضل بدون شك مما كانت عليه في الفترة بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٩، فقد أكد البنديت أن الوضع الآسي لا يزال غير ملائم لعودتهم. فلا تزال

تناول

هذه الدراسة بالتحليل والتقدّم إمكانية التطبيق العام «للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي»^١، وذلك من خلال النظر في قضية نزوح المواطنين الهندوس من وادي كشمير في سياق الصراع المسلح المنخفض الحدة في ولاية جمو وكشمير الهندية.

تمثل طائفة البنديت الكشميرية أقلية هندوسية في وادي كشمير؛ وقد بدأوا في هجرة/كانون الأول ١٩٨٩ النزوح عن ديارهم بسبب التهديدات والاعتداءات على بيوتهم وممتلكاتهم التجارية ومعادهم من جانب الجماعات الانفصالية والأصولية^٢. ولم يؤدّ إغضاع الأقليم للحكم المركزي المباشر، في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٦، إلى إسدال الستار على أعمال العنف، ولم يحد عام ١٩٩٦، حتى كان ردها ٢٥٠ ألفاً من أبناء طائفة البنديت الكشميرية قد نزحوا إلى جمو ودهلي ومناطق أخرى لا يزال مقيمين فيها حتى الآن.

ونظراً لحجم الجماعات الإرهابية ومستوى المساعدات التي تتلقاها من الخارج، فمن العسير تصور أي سبيل للحيلولة دون هذا النزوح الداخلي. والحاجة القائلة بأن البنديت كان ينبغي عليهم البقاء في الوادي، وعدم الخروج للتهديدات، تغفل أن القرون والنظام قانداً قد انتهارا في الإقليم، وأن السلطات لم يكن بوسعها تقديم حماية تذكر لهم، وأن أجواء الخوف كانت تخيم على الإقليم. ومن ثم فلم يجد أبناء البنديت مناصاً من الرحيل وحدهم إلى مناطق آمنة؛ أي أن النزوح كان أمراً محتوماً.

وقد قدم هارنيس ديخ، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة^٣، «المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي» إلى لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في عام ١٩٩٨، وتوضّح هذه المبادئ حقوق النازحين داخل أوطانهم والتزامات الدول بتوفير الحماية لهؤلاء الأشخاص في ظل النزوح الداخلي، وأثناء حالات النزوح، وأثناء عودتهم إلى ديارهم في أعقاب الصراع وانتماهم في المجتمع من جديد^٤. ورغم أن المبادئ

المساعدات الرسمية تعزز وتدعم مصالح الشركات الكبرى التي تقع مقرها الرئيسية في البلدان الصناعية، بينما لا تفعل هي إلا القليل سواء في مجال تشجيع بروز متهدين محلين قانونيين على المنافسة في الأسواق المالية، أم في مجال تعزيز حقوق المتأثرين يمثل هذه المشاريع. وبما أن مجموعة مؤسسات البنك الدولي تؤكد بصورة متزايدة على شراكته للقطاع الخاص، فإن من السابق لأوانه الآن أن نحكم ما إذا كانت إعادة الصياغة الأخيرة للسياسات المالية، والإجرائيات المصرفية، والمعارسات السليمة فيما يتعلق بإعادة التوطين، سوف تتضمن حيزاً للشكاوى المقدمة من قبل الجماعات المتأثرة بالمشاريع.

إن نبي قواعد سلوك طوعية من قبل شركات رائدة مثل شركة «بريتش بتروليم» و«أمركو»، و«شل» ليس كافياً. مدعاة حماية البيئة يطالبون «مسح» لتأثيرات، ولتأكد من أن مشاريع لبنية التمويل الدولية في البنك الدولي تعمل على تعزيز نمو يكون في صالح الفقراء، وبمقيد حرباً بالمبادئ التوجيهية الخاصة بالمساعدات. وقد اقترحت المنظمات الأوروبية غير الحكومية أن يشترط، في اعتمادات وعقود التصدير التي تُمول من موازنات الموزونات الخارجية، أن تعتمد شركات القطاع الخاص علناً بتبني المبادئ التوجيهية المعدلة التي أصدرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، والمتعلقة بالشركات الكبرى المتعددة الجنسيات.

باتريشيا فيني هي باسطة في مركز دراسات اللاجئين، ومن كبار المستشارين في القضايا المتعلقة بسياسة مؤسسة «كساف» - بريطانيا. ولها اهتمام خاص في قضايا التهجير القسري الناتج عن مشاريع التنمية. يتركَ بحثها الحالي على المتضامين الاجتماعية لعمليات خصخصة مناجم النحاس المملوكة للدولة في زامبيا. البريد الإلكتروني: pfeeny@oxfam.org.uk

1 See www.globalcompact.com
2 See the pages of the Resettlement Thematic Team on the World Bank website www.worldbank.org
3 See www.un.org/programs/review/submissions.shtml
4 For details see www.worldbank.org/pics/pid/tdd44303.txt
5 Oxfam GB Draft Report on Resettlement in the IFC/Komola Mining Project, Zambia, June 2000
6 Robin Palmer, Patricia Peeney and Michelo Hansungule 'Land Tenure Insecurity on Zambia's Copperbelt', report for Oxfam GB in Zambia, December 1998

٧ تكاد تكون المؤسسة البريطانية لتسيه دول كشمير، التي تصممها جرجيا، ووكالة الأبحاث التابعة لولايات المتحدة، ومؤسسة الاستثمار الخاصة بولاية أمان، والصندوق خسان الاستثمار المصدرة الأخرى تابعة للبنك الدولي - تكاد تكون المؤسسات المبردة التي تبدي القرائن عليها بعض المعايير الأساسية الإنسانية، وإيجابية

8 For further details visit the Ilisu Dam Campaign website www.ilisu.org.uk
9 See http://wbinfo018.worldbank.org/essd/essd.nsf/81f7012e2cedee8527eb0627b33/cce2741f851ed3ca852e67ed004c9be8?OpenDocument

جميع الحالات بمختلف أنواعها. وفضلاً عن ذلك، فمن المرجح أن تعارض الحكومات إدراج هذه الفئات ضمن تعريف النازحين داخل أوطانهم، معتبرة أن ذلك من شأنه أن يفتح مجالاً واسعاً أمام المجتمع الدولي كي يتدخل الأعداء ويلتصم الدوافع للتدخل في شؤونها الداخلية.

فيماذا من رأي أن ثمة ضرورة لوجود نظام لحماية النازحين بسبب الكوارث أو مشاريع التنمية، فلا بد من الفصل بين شكل هذه النظام ومضمونه. وإذا ما تمّ تعديل تعريف النازحين داخلياً بحيث يصبح مقصوراً على حالات النزوح الناجمة عن انتهاكات حقوق الإنسان، فمن شأن ذلك أن يضيي المزيد من الدقة والتحديد على صياغة المبادئ التوجيهية؛ ويمكن الاستغناء عن بعض المبادئ الأخرى، ولا سيما المبادئ ٦ إلى ٩.

ويتناول المبدأ الخامس التزام السلطات الوطنية والجهات الدولية الفاعلة بمنع وتجنب الأوضاع التي من شأنها أن تقضي على نزوح الأشخاص عن ديارهم. ولئن كان هذا المبدأ يقر بدور الدول - وهو حق في ذلك - فإن دور المجتمع الدولي غير واضح في هذا المبدأ؛ وفي أوضاع مثل تلك السائدة في إقليم جمو وكشمير، حيث تكون الحكومة عاجزة عن التصدي الكامل للتهديد المتمثل في الحيلولة دون نزوح الأشخاص، وذلك لأسباب خارجة عن ملاحظتها (التأييد الخارجي الذي تحظى به الجماعات الإرهابية)، يتعين تحديد دور المجتمع

اضطروا إلى ذلك ولا سيما نتيجة أو سبباً لتفادي آثار النزاع المسلح أو حالات العنف الممنم أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان والذين لم يعبروا حداً دولياً معترفاً به من حدود دولة.

ورغم أن ثمة علاقة وثيقة بين أوضاع اللاجئين وأوضاع النازحين داخلياً، فمن غير السلام توسيع نطاق حماية اللاجئين ليشمل النازحين داخلياً، وإلّا ينبغي أن نظلّ الفئتان متميزتين؛ ويجب أن تكون منظومة حماية النازحين داخلياً مكتملة لتلك المعنية بحماية اللاجئين. وفي إطار المنظومة العامة لحماية حقوق الإنسان، يمكن أن يشكل هذا النظامان المعنيان بحماية اللاجئين والنازحين داخلياً منظومة متكاملة للحماية.

وإدراج النازحين داخل أوطانهم بسبب الكوارث أو مشاريع التنمية ضمن التعريف من شأنه أن يجعل منظومة الحماية أقلّ انسجاماً ووفقاً؛ ذلك أن الصيغة القائلة بضرورة إدراج النزوح الناجم عن الكوارث الطبيعية ضمن تعريف النازحين داخلياً استناداً إلى أن بعض الحكومات تمارس التمييز ضد جماعات معينة في أعقاب الكوارث، هي حجة تنسّم بالتعميم المفرط، ولا تؤيدها أبحاث ودراسات كافية. وهذا القول ينطبق كذلك على ما يُساق من الحجج تبريراً لإدراج حالات النزوح الناجم عن مشاريع التنمية. فالكوارث ومشاريع التنمية تتباين من حيث أسبابها وعدد المتضررين منها إلى حد يصعب معه تطبيق هذه المبادئ التوجيهية في

الهجمات الإرهابية مستمرة، ومن المستبعد أن يكون بمقدور الحكومة توفير الأمن لأي من أبناء هذه الطائفة الذين عادوا إلى المجتمعات الريفية المتناثرة في الإقليم. وقد طلبت رابطةهم المسماة «باتون كشمير» من الحكومة ألا تكرر النازحين على العودة إلى مناطق لا تزال تحف بها أخطار العنف الإرهابي، وحثتها على إنشاء محكمة للنظر في مسألة الاستيلاء غير المشروع على ممتلكات البديت، وتقديم تعويضات عن ٣٧ ألف منزل خُربَت، و١١ ألف منزل أحرقَت، وإتاحة فرص العمل والإعانات النقدية لأبناء طائفة البديت، وتخصيص مقاعد لهم في البرلمان. أما مطلبهم بالتطاع ولاية منفصلة لهم من ولاية جمو وكشمير الحالية فمن شأنه أن يخلف عواقب هائلة على الصعيد الوطني بالنسبة لسائر النزاعات العرقية في الهند. وليس ثمة خيار أمام الحكومة في الظروف الراهنة سوى الاستمرار في عمليات الإغاثة لأمد طويل؛ ومن المعلوم أن الحكومة تقدم لكل أسرة حالياً معونة شهرية قدرها ١٥٠٠ روبية هندية (أي ما يعادل ٤٣ دولاراً). وأي محاولة من جانب الحكومة لإرغام النازحين على العودة إلى الوادي لن تُواجه بالمعارضة من جانب البديت فحسب، وإنما ستكون أيضاً مشاراً لانتقاد دولي.

المبادئ التوجيهية وطائفة البديت التشميرية

تعرف «المبادئ التوجيهية» النازحين داخلياً بأنهم «الأشخاص الذين أكرهوا على الحرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية أو

كتابة على حافظ أحد الكواخ في مخيم باتون كشمير. تقول: «نحن لسنا مهاجرين بل نازحين»



الدولي. وأقل ما يمكن للمرء أن يتوقعه هنا هو التنديد بالأفعال الإرهابية وتحديد الجهات التي تعرض عليها. وأي تدخل دولي يعني أن يتجرم مبدأ السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر؛ ولذا يتعين التوسع في المبدأ الخامس.

وينص المبدأ الرابع عشر على أن «لكل مشرد داخلياً الحق في الحرية والحركة والحق في اختيار مكان إقامته...». ولما كانت الفقرة (أ) من المبدأ الخامس عشر تنص على حق المشردين داخلياً في التماس الأمان في مكان آخر من البلد، فمن الأولى أن يستهل بها المبدأ الرابع عشر باعتبار أن هذا الحق الذي تنص عليه يستتبع الحق في حرية الحركة وحرية اختيار مكان الإقامة. وقد يواجه النازحون داخلياً المبدأ من السكان المحليين في مكان إقامتهم الجديد، خاصة حينما يكون عددهم كبيراً وفترة إقامتهم غير محددة. ويعتبر تدخل الدولة أمراً حاسماً لضمان تمتع النازحين داخلياً بهذه الحقوق في الواقع الفعلي؛ وقد تملن الحكومة عن المناطق الجديدة التي يقيم فيها النازحون كيما تصبح تحت سيطرة الدولة أو تنصع بدعاه على هذه المناطق مؤقتاً، إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك؛ ومثل هذا الإجراء جذرياً بأن يمنع النازحين شعوراً أقوى بالأمان. وقد تكون الدول غير مائلة لتطبيق المبدأ داخلياً في مناطق إقامتهم الجديدة بصفة مستديمة، إذ ربما تكون لذلك عواقب سياسية خطيرة. ومن ثم فإن التطوير الدائم للنازحين داخلياً أصعب بكثير من توطين اللاجئين.

وينص المبدأ الخامس عشر على أن يكون للنازحين حقوق الفقرة التالية: (أ) الحق في التماس الأمان في مكان آخر من البلد؛ (ب) الحق في معاداة بلدهم؛ (ج) الحق في التماس اللجوء في بلد آخر؛ (د) الحق في الحماية من العودة القسرية إلى أي مكان تكون فيه حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم أو معيشتهم معرضة للخطر أو الاستيطان في ذلك المكان.

وينبغي أن تصبح الفقرتان (ب) و(ج) مبدأً منفصلاً. وقد أصبح مبدأ «حظر الطرد أو الرده جزءاً من قانون حقوق الإنسان القائم على العرف والقانون الدولي، ويسري على كل من اللاجئين والنازحين داخلياً على السواء. ولقد كان من بين المطالب الرئيسية لطائفة البنديات الكمثريريين ألا تحلهم الحكومة على العودة إلى مواطنهم الأصلية رغم انوفهم، وسوف يظل النازحون داخل أوطانهم متخوفين من الدوام أن تتجرهم الحكومة على العودة، ثم تتركهم عاجزين عن الحصول على الحماية من أي جهة أخرى. ومن ثم ينبغي إجراء تقييم موضوعي

للأوضاع مع النازحين أنفسهم للتحقق مما إذا كانت هذه الأوضاع مواتية لعودتهم.

أما المبدأ الثامن عشر فهو يتناول حق النازحين داخلياً في التمتع بمستوى معيشي لائق، من حيث الغذاء والملابس والخدمات الطبية والمرافق الصحية. ويجب أن تعاد صياغته بحيث ينص على أن تتخذ الدول الترتيبات اللازمة للاخلاء والموالي؛ كما ينبغي تجنب استخدام عبارات من قبول «مستوى معيشي لائق».

ويتناول المبدأ الثالث والعشرون حق النازحين داخلياً، ولا سيما الأطفال والنساء، في التعليم؛ وتعتبر قضية استمرار تعليم الأطفال من المشاكل الرئيسية التي يواجهها جميع النازحين. ولقد سُمح لبعض الطلبة من طائفة البنديات الكمثريريين بالانتماء بالمؤسسات التعليمية بصفة امتياز، إلا أن احتياجاتهم التعليمية بوجه عام لم يتم تلبيتها على نحو واثق بعد. ومن الضرورة بمكان أن يكون ثمة التزام محدد وإجراءات تعليمية من جانب الحكومة لتلبية هذه الاحتياجات.

أما المبدأ الخامس والعشرون فهو يدور حول تقديم المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً. ويجب أن تُعاد صياغة كلٍّ من صدر الفقرة الثانية التي تقول: «للمنظمات الإنسانية الدولية وغيرها من الجهات الفاعلة المناسبة الحق في عرض خدماتها...»، والفقرة الثالثة التي تقول: «يجب على جميع السلطات المعنية أن تتيح ونشر المرور الحر للمساعدة الإنسانية، ويمكن الأشخاص القائمين بتوفير مثل هذه المساعدة من الوصول السريع والخالٍ من المراقيل للمشردين داخلياً». فبدلاً من التأكيد على حق المنظمات الدولية في تقديم المساعدة، يجب النص على أن الدولة يجوز لها أن تتلصق تلك المساعدة من المنظمات الدولية. أما منح الأشخاص القائمين بتوفير هذه المساعدة حرية الوصول إلى النازحين داخلياً، دون عقبات أو عراقيل، فذلك أمر ينبغي تركه لتقدير الدولة نفسها.

ويتعلق المبدأ التاسع والعشرون بإعادة الأموال والممتلكات لمن يعودون أو من يتم توطينهم من النازحين داخلياً. وما من شك في أن دفع التعويضات عما ضاع أو خُرب من الممتلكات هو من القضايا الأساسية التي يهتم بها جميع النازحين داخلياً، والتي ينبغي أن تنص على أنها الدول. ويتطوّر هذا المبدأ على افتراض مؤداه أن التعويضات لا تُدفع إلا بعد عودة النازحين داخلياً إلى ديارهم؛ ولكن في أوضاع من قبيل تلك التي يواجهها البنديات الكمثريريون، الذين تمتمد عودتهم إلى ديارهم منذ عشر سنوات،

يؤدي عدم دفع التعويضات إلى بؤس ومشقة بالغة.

ويحث المبدأ الثلاثون كافة السلطات المعنية على أن تتيح وتيسر للمنظمات الإنسانية وغيرها من الجهات الفاعلة المناسبة... سبل الوصول السريع والخالٍ من المراقيل للنازحين داخلياً، للمساعدة على عودتهم أو إعادة توطينهم أو إعادة دمجهم. وقد تعرضت الدول على إتاحة حرية الوصول إلى النازحين داخلياً؛ وقد تهتم حكومة ما بإشراك المنظمات الدولية في إعادة النازحين إلى ديارهم، أو إعادة توطينهم ودمجهم حينما وجد حل مقبول لمشاكلهم. غير أن الدول سوف تتجهم عن السماح بمشاركة مثل هذه المنظمات في الحالات الحساسة من الناحية السياسية.

الخلاصة

من الصعب التنبؤ بالزمن الذي ستصبح فيه المبادئ التوجيهية وليقة ذات طابع ملزم للحكومات من خلال اعتمادها وتصدق المبادئ عليها. وما من سبل لا تغدو هذه المبادئ إطاراً مرجعياً لجميع الأطراف المعنية، وتعي على غير وجهه بالفرض المقصود منها، إلا إذا مورست الضغوط على الحكومات لحملها على تلبية مطالب النازحين داخلياً المصاغة استناداً إلى المبادئ التوجيهية. حيث لن تساعد المبادئ التوجيهية النازحين داخلياً على التقدم بخطاهم إلى حكوماتهم الوطنية فحسب، وإنما سوف تسهم كذلك في توعية الدول بمسؤولياتها. ومثل هذا الأمل هو الذي يمكن في جوهر ما يطالب به البنديات الكمثريريون من اعتبارهم في عداد النازحين داخلياً، ومنحهم الحقوق المكفولة لهم بموجب هذه الصفة.

ل.م. س. ساهو أمين سر وزارة التصوير في الحكومة الهندية. عنوان بريده الإلكتروني: kcsaha@england.com الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن وجهة نظر صاحبه، ولا ينبغي اعتبارها آراء الحكومة الهندية.

١- اعتندت الأمم المتحدة في ترجمتها الرسمية للمبادئ التوجيهية «معطلي» «تشرد داخلي» و «المشردون داخلياً» ترجمة للمصطلحين الإنجليزي Internal Displacement و Internally Displaced Persons، على الترتيب؛ ويرافق هذان المصطلحان في مقابلتهما مع المصطلحين المعتمدين في هذه الشرة، وهما «النازح الداخلي» و«النازحون داخلياً».

٢- تلت الحكومة رسمياً ما تزد من أن مسائل اللجوء جمع وكثير من ذلك الوقت قد حص البنديات الكمثريريين وساعدتهم على الرحيل.

٣- المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وليقة الأمم المتحدة رقم: E/CN.4/1998/53/Add.2، ١١ فبراير/أشباط ١٩٩٨.

النازحون داخل أوطانهم: حقوقهم ووضعهم

بقلم: مارك فنسنك

United Nations



عودة النازحين داخلياً في تيمور الشرقية

ذلك الخوف، أن يستغل بحماية ذلك البلد.

ويحق للأشخاص الذين اعتبروا في عداد اللاجئين تلقي أفضل معاملة ممكنة - من جانب الدول الموقعة على الاتفاقية - في مجالات مثل التعليم والنظام القانوني، وحتى اللجوء في ألا يُطرد عبر الحدود إلى مكان قد تتعرض فيه حياته للخطر (خطر الطرد أو الرد).

التعريف والوصف

بالرغم من أن الفريق الدولي من الخبراء القانونيين الذين عكفوا على إعداد «المبادئ التوجيهية» قد حرصوا أشد الحرص على تحاشي كلمة «تعريف»، فكثيراً ما ترد على الألسنة والأفواه عبارة «تعريف النازحين داخلياً» على نحو يرمي عن قلة المعرفة. ولعل أدق تعبير في هذا الصدد هو ما أشار إليه والتر كاتين مؤخراً من أن «المبادئ التوجيهية» تعطينا وصفاً تحديدياً لفة الأشخاص الذين تُمنح المبادئ التوجيهية باحتياجهم»^١.

والعروق بين «التعريف» و«الوصف»، وبين اللجوء والنازح داخلياً تصلح مثلاً للحالات التي تكون فيها الفروق اللغوية عتصراً ذا أهمية حاسمة في تحديد أي شكل من أشكال الحماية بالشروط اللازم استيفائها لمنع صفة اللجوء، وفقاً لاتفاقية عام ١٩٥١، دقيقة ومحددة: إذ ينبغي أن يكون هناك «خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد» ويجب أن يكون هذا الخوف مرتبطاً بأحد الأسباب المنصوص عليها. بل حتى

لقد أصبح مصطلح «النازحين داخلياً» يتبوأ مكاناً بارزاً في أوساط المنظمات الإنسانية. ومما زاد من حدة الجدل الدائر حول المصطلحات ما صرح به السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة مؤخراً من أن مصطلح Internally Displaced Persons «النازحين داخلياً» هو «مصطلح بغض»، وأن الفروق المميزة الوحيدة بين «اللاجئين» و«النازحين داخلياً» هي فروق بيروقراطية وقانونية^٢.

ومن الشائع الفرض أن لفظي «اللاجئين» و«النازحين داخلياً» تشير إلى نفس

المدلول، ففي ذروة الصراع في الشيشان، دأبت هيئة الإغاثة البريطانية على إطلاق كلمة «اللاجئين» على الشيشان الفارين من العاصمة الشيشانية غروزني إلى جمهورية إتشوسيا المجاورة؛ مهم بالأساس لعمامة الناس ليسوا سوى مواطنين اضطروا للفرار من ديارهم، ولا يهم بعد ذلك إن كانوا قد عبروا أم لم يعبروا حدوداً دولية معترفاً بها. وقد يقول قائل إنه من غير المهم لعمامة الناس أن يفلطوا لشمس هذه العروق الفارسية والبيروقراطية؛ بيد أنها جوهرياً بالنسبة لأولئك المعنيين بحماية النازحين داخلياً. وتقدير أوجه الاختلاف والشبه بين اللاجئين والنازحين داخلياً لهما أمر ضروري لفهم القيود التي تخضع لها حماية النازحين داخلياً. كما أن عقد مقارنة بين هذين النظامين قد يعود علينا بمركب وغير يمكن أن تساعدنا في حماية النازحين داخلياً.

الحاجة إلى الدقة

لا يزال ثمة خلاف في دوائر المعنيين بالنازحين داخلياً حول تعريف هذا المصطلح، ومن ينطبق عليه هذا التعريف. ويعلق مقال لـ د. س. ساما ظلاً من الشك على إمكانية انعقاد إجماع دولي على تعريف هؤلاء الأشخاص، وسبل مساعدتهم، ومرجع ذلك في المقام الأول إلى الاعتراضات المحتملة من جانب الدول. ورغم التشاؤم القائل على ما خُصّل في مقالنا، فإن اقتراحه بإدخال تعديلات على «المبادئ التوجيهية» مما يضفي عليها المزيد من الدقة يستحق منا نظرة فاحصة.

وليس الاستخدام الأفضل للمصطلحات هو الدافع الوحيد لتوحي المزيد من الدقة؛ فقد اكتسبت

«المبادئ التوجيهية» على مر بضع سنوات سلطة أخلاقية ربما قالت طروحات من صافوا هذه المبادئ؛ ولكني مستمر هذا الرغب، ونستخدم «المبادئ التوجيهية» في رصد المعاملة التي يلقاها النازحون داخلياً، قد يصين في بداية المطاف إخضاع الدول والقرى الفاعلة في غير الدول والمنظمات الدولية للمسألة استناداً إلى تعريف أكثر تحديداً للنازحين داخلياً. ويمكن الاسترشاد في هذا الصدد بمنظومة حماية اللاجئين؛ فإلى جانب الأمثلة القليلة التي أدرج فيها قانون اللاجئين، على سبيل القياس، في صلب «المبادئ التوجيهية» - مثل سبل حماية النازحين داخلياً المناظرة لسبداً - وحظر الطرد أو الرد - يمكن من خلال التفتيش في بعض جوانب نظام حماية اللاجئين الخروج ببعض الأمثلة الهامة التي تدلل على الأهمية الحاسمة للفروق القانونية والبيروقراطية المشار إليها آنفاً.

وثمة ركن جوهري يقوم عليه الفرق بين اللاجئين والنازح داخلياً، وهو وضع كل منهما؛ «المبادئ التوجيهية» تصف النازحين داخلياً بأنهم «الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم العادية أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سبباً لاضطهاد آثار النزاع المسلح أو حالات العنف الممنوع أو انتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، والذين لم يعبروا حداً دولياً معترفاً به من حدود دولة». أما «اللاجئين» فقد عرفته «الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين» لسنة ١٩٥١ للمرة الأولى على أنه كل شخص يوجد... بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو اتجاهه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته، ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب

التعريف الأعم للرد في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية لعام ١٩٦٩ يتوخى إخراج أكبر قدر ممكن من الدقة. بيد أن الأمر مختلف في «المبادئ التوجيهية» التي تعتمد استخدام عبارة «ولا سيما» بغية إدراج أسباب أخرى ممكنة للترحول لم يكن من الممكن تبنيها. كما تمتع هذه المبادئ من قصص إلى المرونة بدلاً من الدقة القانونية.

وضع تعريف دقيق لهؤلاء النازحين يمكن أن يكون أمراً حيوياً للرصد والمساءلة

ك.س. ساما في مقاله على سبيل المثال، تظهر أنه بالرغم من أن أبناء هذه الطائفة، شقهم شأن غيرهم من النازحين داخلياً في مناطق أخرى من العالم، لا يتميزون على سائر المواطنين في الحقوق، فإن ألمهم في لغت المزيدين من الأنظار إلى محتنتهم سوف يكون أيسر مثلاً إذا ما أمكن اعتبارهم في عداد النازحين داخلياً.

من المسألة: يغفو من المفيد صياغة وصف أكثر تحديداً للنازحين داخلياً. ويحل هذا أحد التحديات التي يواجهها الآن «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً»؛ فوضع تعريف دقيق لهؤلاء النازحين يمكن أن يكون أمراً حيوياً للرصد والمساءلة، إذ إنه من المحال رصد فئة ما لم يكن لها اتفاق على من تشملهم هذه الفئة. كما أنه من الأيسر، من الناحية النظرية، إيجاد مبدأ المسألة والتخاطف عليه إذا كانت هوية النازحين داخل أوطانهم واضحة.

ولعل ما يقيد في مرحلة لاحقة أكثر نضجاً من مراحل تطور «المبادئ التوجيهية» هو تحقيق المزيد من الدقة والوضوح العملي وإمكانية التنبؤ بالنتائج عند تحديد النازحين داخل أوطانهم. الشيء الذي يتطلب عليه ذلك هو الارتقاء بالوصف - أو التعريف - إلى مستوى أعلى من الدقة والوضوح والأطراف في التطبيق العملي، دون أن يستبعد في الوقت ذاته الفئات المستضعفة المعرضة لأن تصبح في عداد النازحين داخلياً، ولا يهدد ما تحقق من المكاسب.

وهنا أيضاً يمكن الاسترشاد ببعض الشيء بمنظومة حماية اللاجئين؛ فالتفاقية عام ١٩٥١ تقدم مثلاً ناعماً لاستخدام تعريف دقيق يربى إلى إخضاع الدول للمساءلة عن المعاملة التي تقدمها للاجئين؛ ويضع الكثيرون أن هذه الاتفاقية تسمم بالصراعة المرونة، ومن ثم نشأت ضرورة توسيع نطاق التعريف في اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية وإعلان قرطاجنة. ومع ذن الذكرى الخمسين لاعتقاد اتفاقية عام ١٩٥١، سوف يرغب المعلقون بتعزيز الحماية للنازحين داخل أوطانهم النقاش الدائر عن كتب لمعلم بظفرونه، بمؤشرات تمنحهم على استبعاد هاتين المجمعتين المشار إليهما آنفاً، لا وهما: التعريف في مقابل الوصف، والدفقة في مقابل المرونة.

مارك فنستد هو متسق «المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً» www.idpproject.org، عنوان برده الإلكتروني: marc.vincent@urc.ch وللإطلاع على مناقشات متنوعة للنظريات الأخيرة بشأن النازحين داخلياً، يرجى الرجوع إلى العدد الأخير (العدد ٦، المجلد ٢١) من مجلة [Refugees Reports](http://www.refugees.org) (النشرة باللاجئين) (اللجنة الأمريكية المعنية باللاجئين، www.refugees.org)

ولئن كان التعريف الدولي للاجئ يستند إلى وثائق قانونية دولية مازمة، فإن «المبادئ التوجيهية» - وإن كانت تستند إلى القانون الدولي القائم - إلا أنها ليست هي نفسها ملزمة قانوناً. وما لا دالته في هذا الصدد أنه بينما يعرف تعريف «اللاجئ» في المواد الأولى من كل اتفاقية عام ١٩٥١ واتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية، فإن وصف «النازح داخلياً» لا يرد في الواقع في نص «المبادئ التوجيهية»، وإنما في مقدمتها.

ومنح الأفراد صفة «اللاجئ» تؤهلهم لحقوق معينة وحماية دولية؛ فمن حق اللاجئين باعتباره أجنبياً في دولة غير وطنه أن يتمتع بطفافة معينة من الحقوق عوضاً عن صفا ففده من الحماية التي يستحقها من وطنه؛ وذلك على خلاف النازح داخل وطنه الذي لا يحق له المعاملة بأي حقوق إضافية غير تلك التي يتمتع بها أبناء وطنه. والفرص الحالي من تحديد صفة النازحين داخلياً في نص المبادئ ليس هو منتهى صفة قانونية ما، وإنما الإقرار بأنهم عرضة للتهديدات والأخطار نظراً لأنهم أجبروا على الرحيل عن ديارهم. وكثيراً ما يحدث ذلك على أيدي حكوماتهم أنفسهم، وهي التي يُفترض أن تحوطينهم بالحماية - والإقرار بضرورة ذلك جهده إنشائيًا لتفليهم معاملة تتمشى مع قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني.

ونظراً للفرق بين تعريف اللاجئ والوصف الذي يُعطى على النازحين داخلياً، فمن الجلي أن الأهم الشائع «الموجه للمعلقين برهافة الحماية المستوحدة للنازحين داخلياً بأنهم ينادون بتوسيع نطاق منظومة حماية اللاجئين لتشمل هؤلاء النازحين من أنهم لا يقوم على أساس. فما يطلب به النازحون في واقع الأمر ما هو مستوى أعلى من الحماية من خلال تطبيق قانون حقوق الإنسان والقانون الإنساني القائم على نحو أفضل.

وقد بدأت «المبادئ التوجيهية» تكتسب قدراً ذا شأن من السلطة الدولية، ومن أسباب ذلك أن هذه المبادئ، وإن كانت لا تنطوي على أي حقوق إضافية، إلا أنها تتيح وسيلة ممكنة لمسألة الدول والمنظمات الدولية عن المعاملة التي تقدمها للأفراد الذين يعتبرهم العالم من النازحين داخل أوطانهم. وحالة البندبت الكشميريين، التي جعلت منها

والوصف الحالي للنازحين داخل أوطانهم يتسم بمرونة بالغة؛ إذ يكاد يتسع لأي شخص اضطر للرحيل عن داره. ولا شك أنه كلما اتسع نطاق تطبيق «المبادئ التوجيهية»، ازداد عدد المستفيدين منها؛ ولكن استخدام وصف «مرن» هو في الوقت ذاته موزن ضئيل، إذ يجعل عمليات الرصد أشد صعوبة لأن الوصف يتعدى استخدامه على نحو متكرر وبصورة يمكن التنبؤ بها، كما أنه قد يزيد من صعوبة الحماية نفسها لأن الدول لا يمكن إجراؤها على نحو صارم بوصف قابل للتأويل على أوجه مختلفة.

تطور «المبادئ التوجيهية»

حيث إن «المبادئ التوجيهية» تخاطب جمهوراً أعم من تخاطبهم اتفاقية اللاجئين، فإن بعض الدعاين لإنشاء منظومة لحماية النازحين داخلياً يميلون النظر في مقبلتين: التعريف في مقابل الوصف، والدفقة في مقابل المرونة. ومثل هذه «الصراعة الكبرى» والتحديات التي يفرح بها ك.س. ساما إجمالاً على نص «المبادئ التوجيهية» من شأنها أن تأتي بعكس النتائج المرجوة منها، وسوف تكون عواقبها مؤسفة. وعلى وجه الخصوص، فإن القسم الخاص بالمنع الذي يفرح صفا حذفه هو من الجوانب التي تجعل سمة الاتساع والعموم في «المبادئ التوجيهية» جذرية بالناتج. كما أن إدراج مشاريع التنمية الواسعة النطاق في نص المبدأ السادس يستجيب ليوارات قلق حقيقية أعرب عنها في وقت سابق من العام الحالي أثناء مؤتمر حول «المبادئ التوجيهية» عقد في بانكوك؛ حيث أشار المشاركون إلى ما يمكن أن تفصي إلى مشاريع التنمية السلبية التصحيط أو التنبؤ عن تعاملهم النزاعات القائمة، وكيف أن إجراء من السلبية الخاصة للأراضي باسم المصلحة العامة يمكن اتخاذه أداة للتصميم العرقي.

ويمثل ذلك «الفرص» للشار إلىه قفياً وسيرة أخرى لإنشاء مزيد من الدقة على المبادئ التوجيهية. وس لأشاع الاعتراف بهذه المبادئ أن يخلق نوعاً ما، تنحسب سبيل الحماية، مما يجعل تحديد النازحين داخلياً أمراً يخدم حوله الجدل - على نحو ما أوضح مقال ك.س. ساما. وعلى غرار ذلك، بينما تصبح «المبادئ التوجيهية» أداة مفيدة لرصد سلوك الدول، وإخضاع الدول والمجتمع الدولي بوجه عام لأكبر

1 Speech by Ambassador Richard C Holbrook at Benjamin N Cardozo School of Law, 28 March 2000. The full text of the speech is at www.unhcr.org/refugees/00_044.htm

2 See Walter Kalin Guiding Principles on Internal Displacement Announcements, American Society of International Law & The Brookings Institution Project on Internal Displacement, Studies in Transnational Legal Policy No 32, 27pp Contact ASIL, 2223 Massachusetts Ave NW, Washington, DC 20008-2864 Tel +1 202 919 6000 Fax +1 202 797 7133

3 See debate in *Forced Migration Review*, issues 3 and 4

لاجئ على بابي: تدريب الشرطة في أوغندا

بقلم: باميلا رينل

الدورة التدريبية

التحق بالدورة المكثفة الأولى لمشروع قانون اللاجئين، ومذتها أسبوعان، وأقيمت في فبراير/شباط من عام ٢٠٠٠، ٤١ ضابطاً من ١٥ منطقة إدارية تستضيف لاجئين. وتضمنت الدورة إقامة كاملة لجميع المشاركين في مدرسة كيبولي لتدريب الشرطة في كمبالا. ونظراً للأوجه المتعددة لتجربة التعامل مع اللاجئين، ورغبة في تمثيل الطبيعة الانضباطية المتعددة لهذا العقل، فقد كان مجال المواضيع المعالجة أوسع ما هو ممكن ضمن إطار الاحتياجات المحددة لقوات الشرطة. وكان من بين المشرفين محاضرون أكاديميون، وقضاة، ومسؤولون حكوميون، ومتخصصون ناشطون في هذا الميدان. كما شارك في الدورة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولون في مكتب رئيس الوزراء. وفي المساء، كان المشاركون يستمعون إلى وصف مباشر للأوضاع بمرمضه حاكمون ولاجنون أوغنديون يقيمون حالياً في أوغندا. وإضافة إلى تغطية الأطر القانونية، والإجرائيات والمشاكل التي يواجهها طالبو اللجوء، صُنعت المواد التعليمية تحديداً لتشجيع مشاركة ضباط الشرطة. وقد أسهمت المجموعة بتجارب أفرادها

غالباً ما يكون رجال الشرطة أول نقطة احتكاك بالنسبة لطالبي اللجوء؛ غير أنهم في كثير من الأحيان لا يتلقون تدريباً كافياً على التعامل مع اللاجئين إن لم يتلقوا أي تدريب على الإطلاق. ويحاول عدد من المنظمات في مختلف بلدان شرقي إفريقيا أن يعالج هذه المسألة.

تستضيف

أوغندا حالياً ما يزيد على ٢٠٠ ألف لاجئ، وتستمر الصراعات الأخيرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي رواندا وبوروندي، بالإضافة إلى الحرب الأهلية المزمنة في جنوب السودان، في توليد تدفق متواصل من النازحين. وفي حالات كثيرة تكون نقطة الاحتكاك الأولى، ما بين طالب اللجوء وبين الحكومة أوغندية، ضابط شرطة. ويتوجب على كل طالب لجوء، بموجب القانون أوغندي أن يسجل اسمه لدى مسؤول في نقطة الجور، الذي يكون في معظم الحالات ضابط شرطة أو ضابط هجرة. وفي حالات كثيرة، يدخل طالبو اللجوء أوغندا بلا أي وثائق أو بوثائق هوية موزرة، الأمر الذي ينتهي بمقتضاهم ومصدور أحكام قضائية بحلقهم لا ميرر لها، أو أحكام بالحجز، أو بالطرد من البلاد في نهاية المطاف.

لقد حدد برنامج الأبحاث الاجتماعية - القانونية الذي أجري على مدى ثلاث سنوات، والذي تركز على حقوق الإنسان واللاجئين، أولاً، الحاجة إلى توفير تدريب تخصصي لقوة الشرطة أوغندية في مجال قوانين اللجوء. وأجرى برنامج الأبحاث

هذا، ومركزه معهد ماكيري للبحوث الاجتماعية في كمبالا، دراسة إحصائية على مائة من ضباط الشرطة للتحقق من مستوى معرفتهم وفهمهم للضحايا المسقطة ذات الصلة. واستناداً إلى نتائج الدراسة أجرى برنامج الأبحاث دورتين مكثفتين في قوانين اللجوء وحقوق الإنسان في جامعة ماكيري، حضرهما ضباط شرطة. وكانت استجابة من حضر من هؤلاء إيجابية للغاية، وانتهت بطلب تقدم به رئيس التدريب في الشرطة لوضع برنامج تدريب رسمي للتدريب على قوانين اللجوء يلتحق به ضباط الشرطة من جميع الرتب. وكان الهدف من ذلك تأسيس برامج تدريب دائمة ونظامية في جامعة ماكيري. وقد أدى ذلك بالفعل إلى إقامة مشروع قانون اللاجئين، الذي أصبح الآن جزءاً من كلية الحقوق في تلك الجامعة.



لاجئون سودانيون عند مركز جيبو بروندي

الذاتية في مجال التعامل مع اللاجئين وقدمت سلسلة من التوصيات صممت في دراسة عتريها: ولاجئ على باي: إجراءات التحقيق والتصنيف، وقسم المشاركين إلى أربع مجموعات حسب الموقع الجغرافي، وقد تعرف جميع المشاركين على الصعوبات العامة وحدودها. ولكن الانتقار إلى موارد الشرطة وتدريب ملازم، ومستويات التوظيف في هذا السلك عموماً، والانتقار إلى المعدات التنبؤية وأجهزة الاتصال، يعيق تنفيذ مهمات رجال الشرطة. وفيما يتعلق بطائفي اللجوء أنفسهم، فإن القلق الذي يراهم، خلال الفترة الفاصلة بين وصولهم واتخاذ مراكز استقبال رسمية، وبالتالي، إلى عدم توفر قدر كاف من الطعام والمأوى والمعالجة الطبية الطارئة، وإلى مترجمين، وأخيراً، تزايد القلق بخصوص الاستعداد والمهارة غير الكافية، والانتقار إلى التنسيق ومركز الموارد والمشاركين بها ما بين الدوائر الحكومية المختلفة والوكالات المنفذة والمنظمات غير الحكومية.

وقد تسلّم جميع المشاركين مواد كثيرة للمطالعة، وخضعوا لامتحانات في نهاية الدورة.

أما التعليقات الصادرة من المشاركين كأفراد ومن المجموعة ككل فقد كشفت عن أن الدورة تركت انطباعاً هاماً لديهم بالنسبة لرفع مستوى الوعي وبحقوق الإنسان في تجربة اللجوء. وبالإضافة إلى ترويض المشاركين بالمعرفة القانونية والمواد النسيجية المتعلقة بطائفي اللجوء، تمتد الآمال على إمكانية تأسيس خطوط الاتصالات والمعلومات الشخصية - إلى حد ما - مع ضباط الشرطة الناشطين في المناطق المستضيفة للاجئين، وعلى أن يمكن مشروع قانون اللاجئين من تعزيز حقوق اللاجئين في أونغدا تعزيزاً أقوى وأشمل. وفي الوقت نفسه، استطاعت ورقة العمل «لاجئ على باي: إجراءات التحقيق والتصنيف، تحديد الصعوبات الأساسية التي يواجهها طائفي اللجوء وكذلك السلطات عند نقاط العبور الحدودية، بما وفر قدرة على استكشاف ما هو مطلوب لجعل الإجراءات أكثر ليونة وإنسيابية، كما وفر أساساً إضافياً لتحار يجري بين مشروع قانون اللجوء وحكومة أونغدا.

توصيات وخطوات إلى الامام

إلى جانب التوصيات البديهية والمتعلقة مباشرة بالتطلب على الصعوبات المذكورة أعلاه والمحددة في التقرير (أي توفير أكثر للتحويل والمورد)، فقد قدمت توصيات أخرى، تضمنت ليس فقط لتدريب الآخرين من ذوي العلاقة، بل والسلطات المحلية أيضاً، كأعضاء المجالس (البلدية) المحليين، والمجاليات المستضيفة للاجئين عموماً، وهو شيء

مكونو تماماً لو تحقق. وأوصت المقترحات بأن يتحقق هذا من خلال المواد المطبوعة وربما من خلال برامج المحطات الإذاعية. (ينبغي توفير المواد بلغات متعددة، خصوصاً لغات المناطق الحدودية، كما ينبغي وضعها في متناول الناس سواء في البلدان المصدرة للاجئين أم في البلدان المستضيفة لهم). كما قدّمت توصيات تقضي بأن يقيم، في كل مركز شرطة عند المعابر الحدودية، مكتب مكسّر للاجئين، يقوم بتسيير ضابط شرطة مدرب على التعامل مع قانون اللجوء. إضافة إلى ذلك، قدم اقتراح يقضي بتحقين مفهوم «فرق إداري شؤون اللجوء» مؤلف من كبار ضباط الشرطة والهجرة والأمن الداخلي في المنطقة، فضلاً عن المخابرات العسكرية وممثلين عن المنظمات غير الحكومية؛ على أن يراعى هذا الفريق مدير المنطقة الإدارية المعنية. كما اقترح، لتحقيق ذلك، أن يشجع جميع الفرقاء المعنيين بالأمر على الالتحاق ببلقاقات دراسية عن قوانين اللاجئين وحقوقهم، ويفضل أن تقام هذه الحلقات في المناطق الإدارية المستضيفة للاجئين.

وبناء على تقارير ردود الفعل والنتائج الآتية من المشاركين، ينبغي أن الإسكان عمل الكثير لتزويد ودمج مختلف الدوائر والهيئات الحكومية المهمة والمشاركة في حل قضايا اللاجئين على مستوى المناطق الإدارية. ويبدو أنه لا يوجد، في الوقت الحالي، (لا لحد الأدنى من التفاعل بين دوائر

الشرطة والهجرة والمنظمات غير الحكومية ومدراء المناطق. يدرس مشروع قانون اللاجئين حالياً إمكانية إقامة دورات أو حلقات دراسية على مستوى المناطق الإدارية بهدف إيجاد فرص اتصال وتواصل أوسع وأكثر فيما بين تلك الأجهزة ذات الصلة والاعتماد المباشر. أما فيما يتعلق بإيجاد مجموعة من المسؤولين على مستوى المناطق الإدارية المدركين حقوق اللاجئين، فضلاً عن المشاكل القانونية والاجتماعية التي يواجهها اللاجئين، فإن مشروع قانون اللاجئين يرى أن تأثير التدريب سيتزايد بقدرة أكبر إذا تضمنت كل دورة مشاريع من مختلف الخلفيات التخصصية والدوائر الحكومية. ومن المزايا الإضافية في هذا المجال أن الدورات القادمة على مستوى المناطق الإدارية ستشارك مشروع قانون اللاجئين من تكون صورة أكثر وضوحاً للمشاكل التي يواجهها، لا اللاجئين فحسب، وإنما ممثلو الحكومة أيضاً، الذين تقع على كواهلهم مهمة العمل مع هؤلاء اللاجئين.

باصلا يدل على مدى مشروع قانون اللاجئين في كلية الحقوق بجامعة ماكويري، وعونها: PO BOX 7062, Kampala, Uganda للحصول على تقرير كامل عن الدورة التدريبية (مرفقه الجدول الزمني وتقرير المشاركين وأمنلة الانتحانات) يمكن الاتصال بالبريد الإلكتروني: rlp@infocon.co.ug

اتحاد اللاجئين في كينيا

أنشئ اتحاد اللاجئين في كينيا عام ١٩٩٨، وهو يتعاون مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية الأخرى التي تركز نشاطها على قضايا اللاجئين في كينيا وفي تلك المنطقة (من إفريقيا).

إن أهم مشكلة تواجه مساعدات اللاجئين في كينيا إما تكمن في الانتقار إلى قانون واضح للجوء يمكن من الإجراءات والسياسات المتعلقة بهذه المجموعة من الناس. غياب مثل هذا الإطار القانوني الذي يمكن من خلاله، وموجبه، معالجة قضايا اللاجئين معالجة فعالة، يعني أن اللاجئين سيستمر في الوقوع في فح غياب سياسة تنظم شؤونهم، حتى أنه ليس واضحاً من هو في كينيا المسؤول عن اللاجئين، هل هي الحكومة أم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أم المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان. فاللاجئون غير قادرين على تقديم مطالب بآلية محددة في كينيا بموجب النظام القانوني الساري حالياً، ولذلك فلا وجود هناك لأي إنصاف أو تعويض عن إكثار اللاجئين حقوقهم وحرمانهم منها.

ويوجد حالياً برنامج تدريبي لتسقيذ القوانين المتعلقة بالمنف المزملي، القيم بالتنسيق مع اتحاد المهاجرين المدفانين مع النساء، ولكن لا وجود حتى الآن لأي تدريب على قوانين اللاجئين. على أثر النجاح الذي حققه اتحاد «المهاجرين المدفانين مع النساء» في برنامجيه البعد لأفراد الشرطة، يجري اتحاد اللاجئين في كينيا حالياً دراسة لاستكشاف إمكانية إقامة برنامج مشترك بخصوص اللاجئين والقانون الدولي لجهاز الشرطة، ويركز على قوانين حقوق الإنسان والمعاهدات الدولية التي تنظم حماية اللاجئين، وتنتج البنية إلى إدخال هذه الدورة في مناهج التدريس في كلية الشرطة، بهدف تحسين معرفة ضباط الشرطة الزبناء بأوضاع اللاجئين والتعاضد التي تواجههم وزيادة نوعيتهم بها. كما تتضمن الحظ المستضيفة إنشاء مكتب لشؤون اللاجئين في مراكز الشرطة في المناطق الرئيسية لتتبع أكبر الحالات الالاجئة إلى كينيا، وذلك بهدف: ١) التاكيد أن قضيا اللاجئين وهومهم تلقى العناية اللازمة، وب) إيجاد مراكز شرطة أكثر تعاطفاً مع اللاجئين.

يقدم آبي عتاري، المدير التنفيذي لاتحاد اللاجئين في كينيا Refugee Consortium Kenya، عنوان الاتصال بالاتحاد: RCK, PO Box 25340, Lavington, Nairobi, Kenya. Tel/Fax: +254 560418. Email: gitariabi@iconnect.co.ke.

المفوض السامي الجديد لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة يجب أن يعيد الاهتمام مرة أخرى بقضية حماية اللاجئين

بقلم: إد شنكنبرغ فان ميروب



المفوض الجديد قيادة قوية وحازمة.

وإذا حدث أن اعترت قدرة المفوضية على القيام بدورها الحمائي، فيجب ألا يتورع المفوض الجديد عن تعليق عملياتها.

وإذا كانت التقاليد تقضي بالآ يتم اختيار رئيس المفوضية من الدول المانحة، فيجب ألا نأخذ حقاً بهذا التقليد؛ لأنه بدلاً من هذه الاعتبارات السياسية ينبغي أن يكون الشخص المختار للمنصب متمتعاً بخبرة واسعة في مجال حقوق الإنسان، وقضايا الحماية ووجود الإغاثة الإنسانية، كما يجب أن تكون له دراية سابقة موثقة بالعمل مع المنظمات غير الحكومية نظراً لاتساع نطاق مشاركة هذه المنظمات في أعمال المفوضية.

إن عملية الاختيار يجب أن تنفتح أمام الجميع للاطلاع عليها وإخضاعها للمساءلة. وبعد ذلك أصبحت المنظمات غير الحكومية في هذه العملية سبباً لضمان اختيار المفوض الجديد على أساس القدرة على التعامل مع مهام الوظيفة، لا نتيجة لتصفقات سياسية مشبوهة.

إد شنكنبرغ فان ميروب هو منسق المجلس الدولي للوكالات الطوعية (وعنوان المجلس على شبكة الإنترنت: www.leva.ch). ويتألف هذا المجلس الذي يقع مقره في جنيف من شبكة تضم أكثر من ٧٠ منظمة غير حكومية تعمل في مجالات حقوق الإنسان والمجالات الإنسانية والتنمية. البريد الإلكتروني: ed.schenkenberg@leva.ch

آخر خبر: بينما كانت صفحات الحملة ماثلة للطلوع، كُمن أس رئيس الجوراء البولندي السابق رود لوبرج قد تم تعيينه عوضاً ساعياً لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة.

وإذا لم تكن المفوضية هي الوكالة الوحيدة القادرة على تقديم المعونات للاجئين فإن لديها صلاحية فريدة من نوعها ألا وهي توفير الحماية. ولذلك نحتاج المفوضية إلى معادوه التركيز على هذا الجانب في عملها، الأمر الذي يرتبط أيضاً بضرورة تحديد دورها في حماية النازحين عالمياً.

وفي بعض الأحيان، نجد المفوضية نفسها في موقف لا تحسد عليه. فكل من الحكومات المسؤولة عن انتهاك المبادئ الجوهرية الخاصة باللاجئين، كما في السياسات التي تخرق حق طلب اللجوء، هي نفسها الجهات التي تمنح التمويل للمفوضية. ويبدو أن المفوضية اضطرت إلى قبول هذه الانتهاكات أو التناقص عنها خوفاً من أن تخاطر بفقد التمويل الذي تحصل عليه من بعض تلك الحكومات. وكثيراً ما كانت عملية وضع السياسات في المفوضية تتحدد في ضوء الاعتبارات الخاصة بالسياسة أكثر من عواقب هذه السياسات فيما يتعلق بحماية اللاجئين. لذلك لم تكن المفوضية لتجسر على «التنكر لأصحاب الفضل عليها».

وفي مناطق أخرى من العالم كانت المفوضية تشرع بظفوف من جانب الحكومات التي أرفقها استضافة اللاجئين داخل جدرانها، حتى أنها كثيراً ما أصبحت شريكاً في انتهاك الأنفاق الخاصة بوضع اللاجئين، وساعدت عدة حكومات على تنفيذ عمليات الإرجاع القسري في مناسبات عديدة. ولكن تضمن المفوضية استمرار وجودها بين اللاجئين بعد عودتهم إلى أوطانهم فقد استجابت لضغوط الدول بأن قامت بوضع تصنيفات جديدة مثل «الإرجاع القسري» و«الإرجاع في ظروف لا ترقى إلى الأوضاع المثلى».

إلا أن مفهوم حماية اللاجئين ينطوي بطبيعته على الانحياز لصف اللاجئين لا الحكومات، ولذلك يجب ألا ينظر إلى اتخاذ المواقف المتأثرة لمواقف الحكومات على أنه يتناقض مع الحفاظ على قنوات الاتصال باللاجئين.

إن المهام الماثلة أمام المفوضية تتطلب من

يتم في نهاية العام الحالي تعيين مفوض سام خلفاً لساداكو أواغاتا التي شغلت منصب المفوض على مدى الأعوام العشرة الماضية. وقد جرى العرف على أن عملية اختيار المفوض الجديد تخضع كثيراً للاعتبارات السياسية وتتضمن محادثات غير معلنة بين الحكومات. ولا شك أن هذه العملية لو أخذت شكلاً أكثر انفتاحاً لا تتدخل فيه المصالح السياسية صوف يؤدي ذلك إلى دعم استقلال المفوضية إلى حد كبير، ومن ثم ينبغي أن يتم اختيار المفوض الجديد على أساس القدرة على قيادة المفوضية للتصدي للتحديات التي تعترض نظام حماية اللاجئين.

ومن أكبر التحديات في هذا الصدد ضمان احترام المبادئ العالمية لحماية اللاجئين وتبنيها التزام بها. ففي عشية العيد الخمسيني لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين، تسلمت بعض الحكومات الغربية صراحة من جدوى المفوضية، ودعت إلى تعديلها لتكسيها من التجاوب مع تدفق المهاجرين في عالم اليوم. ولما كان هناك اتجاه في الوقت الحاضر إلى طمس مبادئ حماية اللاجئين عن طريق إثارة الجدل والقضايا الخلافية حول سياسة الهجرة، فيجب ألا يتراخي المفوض الجديد عن التأكيد على القضية التي طرحها أخيراً مدير إدارة الحماية الدولية بالمفوضية، وهي أن «اللجوء أداة للحماية، وليس أداة للهجرة». ويجب على رئيس المفوضية الجديد أن يدع الحكومات إلى التأكيد على مركزية الاتفاقية في سياق حماية اللاجئين، وأن يأخذ زمام المبادرة لضمان عدم إضاع مسألة حماية اللاجئين باعتبارات الهجرة لدى الحكومات.

ومن المهام الرئيسية الأخرى أمام المفوض الجديد استعادة صورة المفوضية والتأكيد على الدور المحول لها لحماية اللاجئين. ففي خلال عقد التسعينيات، جحت المفوضية إلى التركيز على عمليات الإغاثة الواسعة النطاق أكثر من مسألة الحماية، وقامت بعمليات داخلية في يوغوسلافيا السابقة على نحو لم يسبق له مثيل، حيث كان حجم الإغاثة المقدمة هائلاً، لكنها لم تنسك على الرغم من ذلك من توفير الحماية اللازمة. أما في شرقي وأثري فقد زعمت المفوضية أن فصل اللاجئين عن صحابا الإبادة الجماعية أمر يتجاوز قدراتها، وإن كان عليها التواجد هناك لتقديم المعونات.

الجزائريون في المنفى^١

بقلم: كاثي لويد

جواز سفر، فإنهم يواجهون تأخيراً قد يبلغ سنتين. والهجرة الجزائرية لفرنسا محكومة في المقام الأول باتفاقيات ثنائية، غير أن الاتفاقيات الموقعة في ليريل/نيسان ١٩٩٤ كانت أكثر تقييداً، من حيث الدخول والبقاء، من تلك المعمول بها اليوم. كما أنها أباحت الأولى ترحيل الأجانب غير المرغوب فيهم دونما اعتبار لما لديهم من أدلة على حيازتهم جنسية مزدوجة. وفي عام ١٩٩٤ أذعت السفارة الفرنسية في الجزائر العاصمة أن الوضع الأمني أجبرها على تقليل موظفيها إلى الحد الأدنى، والتعامل مع طلبات التأشيرة عن طريق البريد في مدينة نوت بفرنسا. وفي ذلك الوقت لم تمنح التأشيرات إلا لنحو ١٠٪ من الطلاب؛ وقد أشارت منظمات التضامن إلى أن ذلك تنصص تأخيراً ومخاطر إضافية، نظراً لأن بإمكان الشرطة أو الأصوليين الإسلاميين اعتراض سبل النقل البريدي. وثمة أدلة على أن أرواحاً قد راحت ضحية ذلك التأخير، على نحو حالة طالب جامعة وهران عبد الرحمن غار الذهب الذي قتلته الإزهايون بينما كان ينتظر تأشيرة من أجل الحصول على وظيفة في غرغوبل.

وقد انخفض عدد النشريات التي منحت للجزائريين من ٨٠٠ ألف في سنة ١٩٩٠ إلى ٥٠ ألفاً في سنة ١٩٩٧. وفي إجراء استثنائي اتخذ سنة ١٩٩٧، وكان الباعث الرئيسي عليه هو تقارير وسائل الإعلام عن مذابح واسعة النطاق للمدنيين على أيدي الميليشيات الإرهابية، منحت السلطات الفرنسية الوضع القانوني للأجانب الذين لا يمتلكون أي وثائق، مما نجم عنه حصول ٤٨٠٠ جزائري على أذون إقامة.

أما فيما يتعلق بأعداد الجزائريين الملتجئين للهجرة في فرنسا، فقد كان ثمة ارتفاع مفاجئ من ١٥٠٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٣٩٢٠ في سنة ١٩٩٣. كما تقدم ٧٧١٠ بطلبات لجوء في سنة ١٩٩٩. ولم يحصل علي وضع اللاجئين في سنة ١٩٩٣ سوى ١٤ جزائرياً، كما لم يحصل عليه في سنة ١٩٩٧ سوى ٦٤. ولم تتعدّ قرارات الموافقة على منح اللجوء للجزائريين ٩٪ في مجموع قرارات البت في طلبات اللجوء المقدمة من جزائريين خلال عام ١٩٩٧ (أي أقل من نصف معدل قبول الطلبات بالنسبة لجميع حالات اللجوء في فرنسا).^١

فرنسا، بينما التمس آخرون اللجوء السياسي. على أن الكثيرين من غيرهم، ولا سيما ذوي النشاط في الحركة الديمقراطية، آثروا البقاء من أجل الحيلولة دون انهيار مجتمعهم.^٢ وقد صنفت هيدى بودريال الذين غادروا الجزائر باتجاه فرنسا في فئات ثلاث؛^٣ أولها هي النشطاء الإسلاميون الأصوليون أو الفارون من الجيش؛ والثانية هي المثقفون ونشطاء اليسار والصحفيون والمعلمون ودعاة المساواة بين الجنسين الذين يتعرضون لتهديدات أصولية بالقتل، والذين يسرت فراغهم «اللجنة الدولية لمساندة المثقفين الجزائريين»، ومجموعة ثالثة غادرت لأسباب شتى (قمع الدولة، والإرهاب الأصولي، وفقدان الأمن العام). وقد استخدم الجميع وسائل مختلفة في مغادرتهم البلاد، فيعضهم سلك طريق الهجرة، فيما سعى آخرون للحصول على اللجوء.

ويتسم الوضع القانوني للجالية الجزائرية في فرنسا بالتعقيد؛ فكثير من الناس يحملون جنسية مزدوجة، جزائرية وفرنسية؛ والذين يعيشون منهم في الجزائر ويمتلكون جواز سفر صالحاً يستطيعون السفر متى شاؤوا إن كان بمقدورهم شراء تذكرة سفر؛ أما إذا ما كانوا ممن لهم الحق في جنسية مزدوجة ولكنهم لم يسعوا للحصول عليها، أو إذا كانوا لا يحملون

ظلت فرنسا، بوصفها القوة المستعمرة السابقة، أهم بلد يقصده المهاجرون الجزائريون منذ أمد طويل. فمتذ السنوات الأولى من القرن العشرين، وجدت فيها جالية جزائرية كبيرة بلغ تعدادها في عهد الاستقلال عام ١٩٦٢، نحواً من ٤١٠ ألف نسمة، ثم وصل إلى نحو ٦٦٤,٢٠٠ نسمة في عام ١٩٩٣. وفي السنوات الأخيرة واجه أولئك الذين تركوا الجزائر متوجهين إلى فرنسا نتيجة القمع الحكومي أو التهديد بالقتل من قبل الإرهابيين، الكثير من العقبات أمام انخراطهم في المجتمع واندماجهم فيه، فكثيراً ما كانوا يكرهون على وجود شبه قاتوني، ويعيشون تحت التهديد بالترحيل. ووضع هؤلاء بلفت الانتباه إلى مثالب كبيرة في إجراءات اللجوء في فرنسا ومناطق أخرى.

وقد عجلت أعمال الشغب الشعبي التي شهدتها الجزائر في عام ١٩٨٨ حلول مرحلة من التحول إلى الديمقراطية تمخضت عن مناظرة حادة، وهي حركة احتجاج إسلامية أصولية. ونشبت نزاع مدني عنيف في أعقاب إلغاء انتخابات عام ١٩٩٢. وقد اتخذت ردود أفعال الأفراد على تعقيد الأوضاع أشكالاً مختلفة؛ فكثيرون رغبوا في مغادرة البلد مؤقتاً، ليمكنوا، في كثير من الأحيان، مع اقارب لهم في الجالية الجزائرية المهاجرة في





من بينهم الكثير من الجزائريين. إلا أن هؤلاء الباقين يدخلون نظام «اللجوء الرمادي» الذي لا يظفون فيه بأي نوع من الحماية القانونية أو الاجتماعية، ولكنهم يعيشون مهجرين بلا وثائق في حالة من القلق وعدم الأمان.

كاتي لويدي هي باحثة أولى في كوينز لإربايت هاوس، جامعة أكسفورد. وقد كتبت العديد من المقالات والأبحاث حول قضايا المرأة والتنمية والنزاع في شمال إفريقيا.

ترحب الكاتبة بالمزيد من الإسهامات حول قضايا النزاع والنزوح والمرأة في الجزائر، ولا سيما من الجزائريين.

1 Eurostat Migration Statistics 1995.

2 Lloyd, C. 'Organising across borders: Algerian women's associations in a period of conflict' Review of African Political Economy, Winter, 1999

3 Bouderbala, H. 'Vers une typologie des figures de l'exile algérien' paper presented to Miginter conference, Poitiers, February 2000.

4 Rapport d'activité 1997 de l'Office Français de Protection des Réfugiés et Apatriés, April 1998; <http://www.ftda.net/chiffres.html>

٥ تقرير منظمة العمل الدولية المعنون: الجزائر: السكان المشدودين في دوامة من العنف، لندن، ١٩٩٧.

6 UNHCR 1995 Information Note on Article 1 of the 1951 Convention and Guidelines relating to the Eligibility of Algerian Asylum-seekers (January 1995).

٧ ولكن ديسمبر (١٩٩٩) «المرجع السابق» أشار إلى أن مجلس الدولة قد حلص في قضية مدعير إلى أن الجزائر لم تتماشى عمداً مع الأخطار الذي تناسره لجماعات الإسلامية المشددة

8 Dictionnaire Permanent des Droit des Etrangers 1999, pp. 611-12.

للمزيد من المعلومات انظر:

Hijra International (<http://home.worldcom.ch/804-hijra>) and Colicet des familles disparues en Algérie (www.maghreb-dh.sgdg.org/cfda/presentation.htm)

أو أن طلب الضحايا من السلطات توفير الحماية لهم ما كان ليجدي نفعاً. ٢٠ وفي فرنسا، أخذ «قانون شوفنمو» الذي طرح فكرة اللجوء الإقليمي سنة ١٩٩٧، بعض التوصيات الواردة في «تقرير فاليل» التي ترمي إلى إرساء نظام للجوء متعدد الوجوه وأكثر مرونة، الأمر الذي يجعل بمقدور وزير الداخلية منح اللجوء لأجنبي «إذا تمكن من أن يثبت وجود خطر يهدد حياته أو حريته في بلده، أو إذا ما كان عرضة لصنوف من المعاملة تخالف المادة ٣ من الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية». ولكن تطبيق القانون كان ضيقاً؛ ففي سنة ١٩٩٨ تقدم ١٣٣٩ من طالبي اللجوء، الذين شكل الجزائريون نسبة ٧,٧٪ منهم، بطلبات للحصول على اللجوء الإقليمي؛ وكان ستة من الثمانية الذين سُحروا لجوياً إقليمياً هذا العام جزائريين. وحال العام ١٩٩٩ ازدادت الطلبات الجديدة بنسبة ١١٩٪، وتضاعف معدل الاعتراف بصفة اللاجئين إلى نسبة ٧٩٪.

وقد احتجز كثير ممن رُفض منحهم اللجوء إلى حين ترحيلهم؛ وكان الجزائريون أكثر عرضة للترحيل من غيرهم؛ فقد تم إعادة ٨٤٪ من الجزائريين الذين أوقفوا في مركز للحجز في مرسيليا خلال سنة ١٩٩٧، إلى بلادهم قسراً، مقابل معدل ٣٠٪ من المحتجزين من الجنسيات الأخرى. وفي سنة ١٩٩٥ هجر المجلس الأوروبي للاجئين والمبعدين عن قلقه بشأن وضع طالبي اللجوء الجزائريين في جميع دول أوروبا، موصياً بوقف إجراءات الترحيل إلى الجزائر نظراً للمعنف المتواصل. وفي سنة ١٩٩٨ أصدرت منظمة «فرنسا أرض اللجوء» بياناً موقفاً من تَبَلُّب كَثِيرَات منظمات اللجوء غير الحكومية المعنية باللاجئين في أوروبا، يتنادى بوقف ترحيل الجزائريين.

ولم ينفذ، إلى هذا التاريخ، سوى أقل من خمس أوامر الترحيل تلك، إذ لا يزال في فرنسا ما بين ٥٠ ألفاً و ١٠٠ ألف من طالبي اللجوء،

ومنذ أواخر الثمانينيات عُدَّت النساء بخاصة هدفاً للإرهابيين؛ وقد ساعدت حالاتهن على إلقاء الضوء على قضايا قانون اللجوء المتعلقة بعوامل الاضطهاد؛ ومثال ذلك حالة دليلة مزين، وهي محامية ناشطة في الحركة الديمقراطية في الجزائر. فقد أكرمت على مغادرة الجزائر في مارس/ آذار ١٩٩٣ إثر تلقيها تهديدات بالقتل، واضطرت لأن تتقدم بطلب للجوء بعد سبعة أشهر من وجودها في فرنسا؛ ورُفض طلبها الأول، لأن السلطات الفرنسية لم تقبل المعلومات حول النزاع في الجزائر دليلاً على أن السلطات الجزائرية عجزت عن توفير الحماية لها. غير أنها طعنت في قرار الرفض بدعوى من إحدى حركات التضامن؛ وفي نهاية المطاف منحت وضع اللجوء السياسي في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥. ولكن تم تلبث أن ثلثت عوائل أخرى إذ تباطأت محافظة البلب مارتيني مع منحها إقامة طويلة الأجل، ولم تمنحها سوى بطاقة إقامة مدتها ثلاثة أشهر. ولم تتمكن دليلة من الحصول على إذن إقامة لثلاث سنوات إلا بعد تنظيم اعتصام في مقر المحافظ.

لقد كان ثمة انتقادات كثيرة للتأويل المتبذل للاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين من قبل الحكومات الغربية التي سمحت بحماية مواطنيها في الجزائر، ولم في الوقت ذاته أدنى اعتبار لأوضاع الجزائريين. وقد أدى التأويل الضيق لمعيار «خوف له ما يبرره»، الواردة في النص المادة الأولى من الاتفاقية التي تعرف لفظة «لاجئ»، إلى رفض طلبات اللجوء المقدمة من قبل أولئك الذين لا تضطهدهم السلطات الجزائرية وإنما يضطهدهم الأصوليون. وقد لعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الانتباه إلى الانخفاض الشديد في معدل قبول طلبات اللجوء المقدمة من الجزائريين، واعتبارهم من ثم في عداد اللاجئين؛ إذ أوضحت أن «الاضطهاد ربما يكون معصراً أيضاً كيانات لا يمكن إثبات صلتها بالدولة، ولا تستطيع الدولة السيطرة عليها. والمسألة الجوهرية في تحديد أساس ومبرر توسيع الحماية الدولية هو غياب الحماية الوطنية من الاضطهاد...» فإن الانتهاك الذي لا يشمل توافراً من جانب الدولة في الجريمة يبقى، مع ذلك، اضطهاداً...». ومزيد من الوضوح، فإن «طالبي اللجوء الذين يدعون ادعاء جديراً بالتصديق أنهم مهددون من قبل جماعات إسلامية مشددة ينبغي اعتبارهم في العادة أهلاً لاكتساب صفة «اللاجئ»».

وزاء الأدلة المتزايدة على وقوع المذابح في الجزائر، وتحت وطأة الضغط الجماهيري، وافق بعض مسؤولي اللجوء على الطلبات المقدمة استناداً إلى أن السلطات سمحت بالاضطهاد،

الهوية الهلامية: إجراء البحوث عن السودانيين المقيمين في مصر

بقلم: أنيتا هاوزمان فابوس

يؤدي البحث في أي مجال من مجالات العلوم الاجتماعية إلى إثارة بعض التساؤلات الأخلاقية حول المناخ العام لعملية البحث، وحول العلاقات الشخصية والسياسية بين الباحثين والمجتمع البحثي الذي ينتمون إليه. وفي هذا السياق تلقي هذه المقالة الضوء على القضايا الأخلاقية المتعلقة بالبحث الذي أجرته على اللاجئين السودانيين الشماليين المقيمين في القاهرة خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٥ حتى ١٩٩٧.

وحيث

أن تخصصي البحثي هو علم الأنثروبولوجيا، فقد راعيت الالتزام بأخلاقيات المهنة الإدراكي ضرورة المحافظة على سلامة الأفراد الحاضمين لدراساتي وعلى كرامتهم وخصوصيتهم. غير أن الالتزام العملي بهذه الأخلاقيات كان صعباً للغاية لحساسية مناخ البحث في مصر في التسعينيات نظراً للتردد الشديد في العلاقات السودانية المصرية خلال هذا العقد، ونظراً لكوني زوجة لأحد أفراد الجالية السودانية في مصر. وكنت قد تزوجت من رجل أعمال سوداني مقيم في القاهرة قبل البدء في مشروعي البحثي، مما أدى إلى ظهور بعض المضاعفات عندما بدأت أتأمل مزايًا ومتالب العمل في المجتمع الذي ينتمي إليه زوجي. وأكثر ما كان يتردد في ذهني هو التساؤل "أين يبدأ مجال البحث وأين ينتهي؟". فقد تعرضت لمواقف متعددة في حياتي اليومية اضطرت خلالها إلى التفكير في هويتي الهلامية، ومن ثم هوية السودانيين الذين استمد منهم معلوماتي البحثية. وتوصلت من ذلك إلى إدراك جديد لهويتي، بل ولكيفية تأثير سياق الزوج في مصر على تشكيل مفهوم الانتماء العرقي للسودان. ولما بدأت اتعلم القيام بدور الزوجة كما ينبغي، كان لذلك تأثير عظيم على إدراكي للشخصية المميزة

لنك الجالية أكثر من عملية البحث. وعندما بدأت أرى أن مراعاة الأصول عامل دقيق في رسم السمات العرقية للجاليات السودانية في المنفى أدركت أن مسؤولياتي كزوجة لا تتعارض كثيراً مع دوري البحثي كاستئد لهذا الدور.

وقد واجهتني معضلة أخلاقية تتمثل في إعطاء الأولوية للاستماع لبعض قبل غيرهم، فالسودانيون الشماليون الذين تحدثوا إليّ لديهم مشاعر متضاربة بشأن حياتهم في القاهرة؛ مما جعل نصيبهم من البحث يختلف عن المسؤولين والمفكرين المصريين الذين تهمهم صورتهم أمام العالم.

وعلى الرغم من أن لاعتصامي الأساسي كان منصباً على إعطاء الأولوية للأصوات السودانية في مصر التي لم تلق حظها الكافي من التمثيل في الخطاب المصري العام، فإن مصر هي بلدي الذي اخترت الحياة فيه والحكومة المصرية هي المضيفة لي. وقد كان الحصول على التصاريح اللازمة لإجراء البحث من الحكومة المصرية تحدياً كبيراً، حيث يمد بحثي "حساساً" بسبب توتر العلاقات السياسية بين مصر ونظام الجبهة القومية الإسلامية في الخرطوم، وتأييد مصر

لحركة المعارضة السودانية في القاهرة، وزبادة عدد النازحين السودانيين في مصر، واختلاف الرأي داخلها حول "غير المواطنين". وعندما استوفيت متطلبات البحث المصرية بدأت لاحظ أن دراستي تشير للتساؤل حول طبيعة الخلافات المصرية السودانية التي يريد المسؤولون المصريون تسويتها، وأن مفهوم مصر عن السودان قد يكون له دور هام في بناء النزعة الوطنية والهوية الوطنية المصرية.

لقد درج كل المصريين على ترديد المقولة البريعة بأن مصر والسودان كانا يوماً ما بلداً واحداً، وهذه المقولة تلقن لكل الأطفال في المدارس، ويردها الكبار أيضاً دون أن يدركوا أن غالبية السودانيين ينظرون إلى الحقبة الطويلة التي خضعت فيها السودان لإدارة محمد علي أنها غزو استعماري. ولا يزال المفكرين المصريون غير واعين بالمفارقة الكامنة في أن المفكرين المصريين كانوا يتناضلون من أجل تحرير أمتهن من النفوذ الاستعماري في الوقت الذي حاولوا أن ينكروا على السودان الحق في أن تكون له طموحات مماثلة. ولذلك يصف المسؤولون المصريون، الذين تنقل عنهم وسائل الإعلام، مصر، السودان باتهما كيان واحد.

ويتضح نفوذ خطاب "وحدة وادي النيل" واستمراره في السياسات التشريعية التي تنظم الوجود السوداني في مصر. فعلى مدى أكثر من عشر سنوات قبل انقلاب عام ١٩٨٩، الذي أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في السودان، كان السودانيون يشتمون بوضوح خاص في مصر يمنع كل حاملي جوازات السفر السودانية بدون تأشيرات حق الإقامة الدائمة، وحقوقاً تفضيلية أخرى في مجال المعاملات التجارية والملكية وفرصة الالتحاق بالتعليم

المصريين الذين يصورون على أنهم يفتقرون إلى الأدب ويخرجون على التقاليد.

ولقد حار كثيرون من السودانيين في أمر التغيير الذي طرأ على وضعهم وعلى مواقف المصريون منهم. فبعد أن اعتادوا المودة من جانب المسؤولين لفترة طويلة، أصبحوا يشعرون بالغضب من المعاملة المهينة التي بلغوها في المعابر الحدودية الآن في كثير من الأحيان، ومما ألم بعلاقتهم اليومية مع المصريون من جفوة وفتور.

وعندما كنت أطلب الإذن من الأفراد الذين آمل في الاستشهاد بهم للتعبير عن مشاكلهم وآمالهم وآرائهم، كانوا كثيراً ما يقولون لي إن بحثي مهم من حيث أن الناس "بالخارج" محتاجون لأن يتعرفوا على الصعوبات التي تلاحقها الجالية السودانية في مصر. وقد انتهت إلى أن أولي أهمية للمنظور السوداني لحياة السودانيين في المنفى في مصر، بسبب مقاومة المصريون لهذا المنظور، وليس على الرغم منه. فالتناقضات التي تفرزها العلاقات المصرية السودانية تتعلق بمسألة الجوار القريب والسلطة، ومهمتي، كما أراها، هي التعرف على الخطاب المصري والتغيرات التي طرأت على السياسة المصرية تجاه السودانيين عبر الوقت، وفي الوقت نفسه تمثيل الأصوات السودانية المكيوتة بوصفهم جزءاً من كل كامل معقد.

النص الكامل لهذه المقالة موجود في كتاب "بين الميدان والنص: أصوات جديدة في العلوم الاجتماعية المصرية" تحرير: سيتني شامي وليندا هيريرا، مطبعة الجامعة الأمريكية بالقاهرة (مايو ٢٠٠٠).

Seteney Shami and Linda Herara (eds), Between Field and Text: Emerging Voices in Egyptian Social Science. ISBN: 9774245482

ترحب هيئة تحرير «نشرة الهجرة القسرية» بأي آراء من جانب اللاجئين السودانيين.

١ في منتصف عام ١٩٩٩ سجلت موضوعية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٦٦٠٠ لاجئ معترف به في مصر.

رائدة في مجال الوحدة العربية وحركات عدم الانحياز، وثانياً، الرد على مظاهر التحيز عند غير المصريين.

وتمثل علاقة مصر بالسودان معضلة من نوع خاص أمام الباحث الواعي بالكيانات علاقات السلطة في حقبة ما بعد الاستعمار. فعلى سبيل المثال كنت كثيراً ما أجد نفسي مضطراً إلى الرد على المصريين الذين يشكون في جدوى البحث الذي أجريه على أساس أن السودانيين لا يمثلون جماعة عرقية مميزة، ومن ثم فلا معنى لأن يصبحوا موضوعاً لأي دراسة.

إن الهوية السودانية في مصر مسألة يحددها إطارها التاريخي. فالسودانيون يشعرون أن المصريين يحجبون عن التعرف عليهم كأناس لهم هويتهم المتفردة، بل ويواصلون استعمال صورة "الشعب الواحد" التي ورثوها من أيام الاستعمار. ولذلك يسود الشعور لدى السودانيين الشماليين بأنهم يُنظر إليهم على أنهم أخوة في وادي النيل، ولكن بالمعنى الذي يفهمه المصريون فقط.

ويتبنى السودانيون الشماليون مواقف متباينة تجاه مصر كبلد نزحوا إليه. ويعد تأثير المنفى على الهوية السودانية من الموضوعات الأساسية التي تنصهر محاورات السودانيين في المحافل الخاصة والعامه، وتهيمن على الخصائص البشرية للسودانيين في الشتات. وقد أدت ظروف النزوح السودانيين إلى إعادة التفكير، عن قصد أو دون قصد، في الخصائص الجوهرية لهويتهم.

وفي مواجهة عقيدة الهيمنة المبنية على فكرة الأخوة والتاريخ المشترك والوحدة العربية التي تروج لها الدولة المصرية بشأن السودان، لا يبقى أمام السودانيين المسلمين الناطقين بالعربية سوى القليل من السمات التي يمكن أن يبنوا عليها هوية عرقية منفصلة. فالحاجز العرقي الذي وضعه السودانيون الشماليون ليميزوا أنفسهم عن المصريين يستند إلى التقاليد العربية الإسلامية الخاصة باللباقة. فالسودانيون الشماليون يصورون على أنهم أهل الكرم والضيافة والحشمة والوقار في مقابل

المدمع من جانب الحكومة. أما الحق الوحيد الذي لا يشترك فيه السودانيون في المنفى مع المواطنين المصريين فهو فرصة الالتحاق بالوظائف في الدواوين الحكومية المصرية.

وحتى بعد الانهيار الفعلي للعلاقات بين مصر والسودان عام ١٩٩٠ كانت الحكومة المصرية نادراً ما تتعامل مع المواطنين السودانيين على أنهم لاجئون. ولما كان السودانيون حتى وقت قريب يحصلون على الإقامة بدون تعقيدات قانونية فإن نظام اللاجئين العالمي كان يصنفهم على أنهم نازحون وليسوا لاجئين. ولكن السياسات تغيرت في عام ١٩٩٥ بحيث أُلغِيَ الوضع الخاص للسودانيين، وسمح لمفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة لأول مرة بالتعامل مع حالات اللجوء السودانية. إلا أن الحكومة حتى الآن لا تسمح لنظام اللاجئين العالمي بتصنيف السودانيين كلاجئين، إذ يعدون أشخاصاً في "وضع مشابه للجوء"، وهو الوضع الذي يسمح لدولة ثالثة بتقديم ملجأ لهؤلاء بدون أن يكون لهم الحق الكامل في معونات الأمم المتحدة ودون تحديد أعدادهم.^١

إن لمصر مصلحة ثابتة في تضخيم عدد السودانيين الموجودين فيها، وعلى الرغم من أنه من المستحيل أن يعرف المرء على وجه الدقة عدد حاملي جوازات السفر السودانية فيها، فإن تصريح الرئيس مبارك في عام ١٩٩٧ أن عدد السودانيين المقيمين في مصر يتراوح بين أربعة وخمسة ملايين كان من الواضح أنه يقصد إخراج النظام في السودان.

ويشعر المصريون بالتهديد إذا تعرض موقفهم المعلن بشأن السودانيين للتحدي من جانب وجهة نظر أخرى مغايرة، فقد ورث المفكرون والوطنيون والمشاركون في الحكم تركمة من عدم الثقة في الباحثين وغيرهم ممن يمثلون المواقف غير العربية؛ وذلك نتيجة لتاريخ طويل من الانحياز الاستشراقي والمعنصري الذي ترمز إليه الجهود البشعة الغربية. ومن هنا أصبح على مصر أن تنصدي «لشوية صورتها» على جبهتي؛ أولاً، التأكيد على دور مصر التاريخي كدولة

Global IDP
PROJECT

Norwegian Refugee Council



Norwegian Refugee Council

المشروع العالمي المعني بأوضاع النازحين داخلياً

عملية المساءلة المعقدة

بقلم: أندرياس دينفاد

النازحين داخل أوطانهم في أنحاء العالم لا يتمتعون بنفس الحقوق والحريات التي يتمتع بها الآخرون في أي دولة من الدول، وربما انتهى بهم الحال إلى أن يصبحوا جماعة من الجماعات المشهقة، بل وإلى أن تتعامل معهم حكومتهم بطريقة عدوانية، كما حدث في بورما. ففي أوائل التسعينيات من القرن العشرين مثلاً ارتبط وثيقاً بالانتخابات، حيث جرى تشريد تلك الجماعات على أيدي الحزب الحاكم، وعندما طُلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنساني العمل تحت مظلة الحكومة الكينية في محاولة لوضع برنامج لإعادة إشراك النازحين في المجتمع، لم يكن غريباً أن يتجنب البرنامج القضايا الخلافية مثل حقوق الإنسان والحلول السياسية للوصول إلى حل دائم للمشاكل الكاسية وراء هذه الأوضاع. وهكذا، فإذا أجمعت الحكومات أو الجهات الناعمة عن الاستجابة، أو إذا كان تأثيرها سلبياً، فينبغي على المنظمات الإنسانية أن تنهض بمسألة العمل من أجل النازحين فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية والحماية المدنية.

عندما يمسك المتطرفون بزمام الحكم

كثيراً ما تؤدي الصراعات المسلحة إلى انهيار الهياكل الحكومية والمؤسسات التقليدية، وتظهر مشاكل جديدة للسيطرة غالباً ما تكون غير محددة المعالم وغير خاضعة للتتبع. ففي بعض الحالات، كما في جنوبي السودان وشمالي الصومال، أصبحت حكومات المتمردين تمسك بمقاييد الأمور بحكم الأمر الواقع، بل لعلها تنشئ هياكل إدارية للاضطلال بالمهام الإنسانية. وهنا ينبغي على المنظمات الإنسانية أن تنبه سلطات المتمردين، في مثل هذه الحالات، إلى أن الفاتون الإنساني الدولي يجعلها مسؤولة بنفس القدر عن سلامة النازحين. ولكن كمة صراعات تنكشف التوصل إلى تحقيق مستوى عالٍ من المساءلة في مواقف الصراعات المستمرة. فقد يكون النازحون على صلة وثيقة بالأطراف المختلفة في الصراع، وقد تواجه الوكالات أطرافاً أخلاقياً يمثل في ضرورة الاختيار بين مواصلة مساعدة النازحين حتى لو أدت هذه المساعدة إلى دعم الجماعة المسلحة في الصراع، وبين الانسحاب منه، مثل المرافق الشهير الذي شهدت معسكرات عربي زايفر في منتصف التسعينيات. وفي أحوال أخرى، كما في المناطق الواقعة في أيدي المتمردين في

مستوى حرج. إلا أن العمل في ظروف الطوارئ يعني الموازنة اليومية بين المصالح المختلفة. فكما يتضح من قرار العديد من المنظمات غير الحكومية بالانسحاب من جنوبي السودان في مارس/إذار، يجب على المنظمات الإنسانية دائماً أن توازن بين احتياجات النازحين وبين المبادئ الجوهرية مثل الحيادة وإنصافية التعامل مع النازحين دون معوقات.

دور الحكومات

ربما تكون الحكومات مصممة على التدخل في كيفية تعامل المنظمات الإنسانية مع جموع النازحين داخل أوطانهم كما في إثيوبيا والسودان على سبيل المثال. وعلى الرغم من أنه يصعب على الفراه أن يتحدوا أي حكومة متعزبة بها، فإن المنظمات الإنسانية يجب أن تواصل الدعوة إلى احترام المعايير الدولية مثل «المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي» وال«ميثاق الإنساني لمشروع الفكر الأرضية».

وعندما لا تكون الحكومة سبباً من الأسباب الرئيسية لشروع، فيجب على المنظمات الإنسانية أن تنشر الفرص الساحة من هذا الوضع لانتهاج سبل التعاون والمشاركة بين المنظمات عبر الحكومة المحلية منها والعالمية، ومنظمات الأمم المتحدة والحكومات، الأمر الذي قد يتصمم مع تحقيق مستوى عالٍ من المساءلة. وتعد أوباما مثلاً للمناطق التي كانت أعمال المتمردين فيها تسبب الرئيسي لشروع المواطنين، والتي يمكن فيها للمنظمات الإنسانية الوطنية والدولية أن تتدخل في حوز معزوم مع السلطات الحكومية بشأن احتياجات النازحين (الدبر يمازح عددهم حالياً ٨٠٠ ألف فرد). وعلى الرغم من أن بوروندي تشهد أوضاعاً مشابهة لما يحدث في أوغندا، فإن فرصة تحقيق مستوى مماثل في المساءلة نقل عن أوغندا لأن العلاقة بين جموع النازحين والحكومة تأخذ شكل الصراع، فضلاً عن انكسار مساحة الاتفاق بين مصالح المنظمات الإنسانية والحكومة والنازحين.

وعلى المنظمات الإنسانية ألا تنغل عن أن

تقتضي المساواة في مجال الاستجابة الإنسانية للنزوح أن تعكس جهود الإغاثة الاحتياجات والأولويات الحقيقية للنازحين. وعلى المنظمات الإنسانية أن تأخذ على عاتقها تحمل مزيد من المسؤولية تجاه النازحين من خلال كليات تعبر عن احتياجاتهم، ومن تحقيق الشفافية في برامج عمل تلك المنظمات وقراراتها. وعليها أن تقنع عما درجت عليه من التعامل مع مواقف الطوارئ ببرامج عمل مبدئية سلفاً بحكم تأثرها بمجال تخصصها، ومتطلبات الجهات الناعمة، وخطورتها السابقة المكتسبة من المواقف المشابهة، وقدرات طاقاتها الميدانية واستعداد أفرادها وغير ذلك من المؤثرات. ولا بد لهذه المنظمات من أن تدرك أنها تعمل في ساحت سياسية يمكن أن تتعرض فيها للمساءلة من جانب دوائر لها اهتمامات ربما لا تنفق في كل الأحوال مع أولويات النازحين. فإذا لم يكن هناك التزام على جميع المستويات التنظيمية بوصف الاحتياجات الحقيقية للنازحين في موضع الصدارة، فلن يؤدي أسلوب المشاركة في هذا المجال سوى إلى دعوة المجتمعات المحلية إلى القيام بدور لا يتعدى تنفيذ جداول الأعمال التي تملأها عليها الوكالات.

القرارات الصعبة

يتطلب التعامل مع ظروف الطوارئ ضرورة اتخاذ قرارات حساسة تؤثر على جموع النازحين. وقد يخفف من صعوبة اتخاذ هذه القرارات وجود النص السليم بالمساءلة. فحينما تندر الموارد ربما يكون من الأسس الابتعاد عن إشراك البارح في تحديد كيفية تقليص حجم الجماعة المستهدفة، على الرغم من أن ذلك قد يفضي إلى شوب الخلاف بين المستفيدين من تلك الموارد. أما إذا اتحد القرار بالتشاور مع البارح فإن تحديد المجموعات النهائية المستهدفة يصبح أقل إثارة للجدل وأكثر فعالية مقارنة بالنوع السبق. وبالمثل، فإن قرار الانسحاب من موقف يتسم بدرجة عالية من الاضطراب قد يؤدي إلى تحميم حدة التوتر إذا أحبطت الوكالة الإسلامية المستفيدين مسبقاً بواجب قلقها المتعلقة بالأمان وبإمكانية الإحالة إذا تدهور الوضع الأساسي إلى

مؤتمرات

سيراليون وشرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ربما لا يكون للتأخيرين أي علاقة بالجماعات المسلحة، غير أن الموقف الأمني يحيط بمحاولات إقامة أي شكل من أشكال التعاون الوثيق مع التأخيرين، عدا توصيل مواد الإغاثة من حين لآخر.

الصناعة مفهوم نسبي

في الظروف الديمقراطية يمكن التأخيرين من مسألة حكاهم من خلال وسائل عقابية معينة مثل التصويت ضد الميزانية المحاكم أو إجراءات سحب الثقة داخل المجالس النيابية. أما المنظمات الإنسانية فلا تخضع لهذا النوع من الصناعة، ولذلك يبقى التزامها بالعدا هو الضمان الوحيد الذي يكفل بقاء مصالح التأخيرين في صدارة الاهتمام الدولي.

أندرياس ديفناد، المسؤول الإعلامي بالشروع الدولي لرعاية التأخيرين في أنحاء العالم - جنيف، البريد الإلكتروني: andreas.danevad@nrc.ch

مؤتمر وحدة التعمير والتنمية في أعقاب الحروب التابعة لجامعة يوركا: حول إجراء البحوث في مناطق الصراعات

في شهر مايو / أيار ٢٠٠٠ عقدت وحدة التعمير والتنمية في أعقاب الحروب التابعة لجامعة يوركا مؤتمراً على مدى ثلاثة أيام حول إجراء البحوث في المناطق التي اجتلبت بالصراعات، ودرست المناقشات في حول قضايا المعركة والأخلاق المتعلقة بإجراء البحوث ومدى تجاهلها مع الظروف المحلية والأمن ونتائج البحث الملائمة والفرق المناسبة لجمع المعلومات.

في الكلمة الافتتاحية للمؤتمر، سأل سكرتير الأكاديمية المتعلقة بسلوكية الأبحاث، والمشاركة المحلية في عملية البحث، وكيفية تأثير الأمن والظروف المادية المحيطة على أولويات البحث، والعلاقة المتبادلة بين كل من البحوث والسياسات والممارسات، وقضايا الأخلاقية للبحث في مناطق الصراعات وكيفية نشر نتائج البحوث.

ثم تحدث كورت فان براونينغ عن الحاجة إلى تواصل الرعي بالبحوث السياسية وإلى حماية سرعة المنظمات التي تلعب دوراً في الأحداث الأمنية، وإلى توثيق الحاجة في اختيار الأمثلة الحية من واقع الحياة، وإلى صياغة نتائج البحوث ونشرها في صيغة يفهمها صانعو السياسات ومنفذوها الذين قلما يتطلعون للدوريات العلمية. أما واضعها لألفه فقد تحدثت عن فعالية إجراء المقابلات الشخصية حول السير الذاتية للأفراد بوصفها أداة من أدوات إثبات الشواهد المتعلقة بقضايا التنمية ونهضة. وأكدت على أن الإحسان بالتامل على أي شيء يقع تحت البحث موضوعية، وأن قيام الباحثين بنشر نتائج البحوث في الأمان يعني المجتمعات المعيشة الفرصة لتوصل صوتها إلى الآخرين.

وأشار كينيث كليمنتس إلى أهمية بناء الجسور بين العاملين في الحقل الأكاديمي والعاملين في المجتمعات التطبيقية، إلى أهمية مشاركة الأماني في البحوث بشرط إشراكهم فيها على قدم المساواة بحيث لا يحدث تعطل للطاقت المحلية، وأكد في كلمته على نقاط الخمس التالية:

- توثيق المعارف الموجودة وتبليغها وتبنيها وقبولها فيها
- إجراء البحوث مع الممارسين وصناع السياسات
- استخلاص جوهر الممارسات البحثية في أفضل صورها
- والدروس المستفادة من البحوث التطبيقية
- تطوير الأدوات والموارد من أجل الممارسين وصناع السياسات
- نشر النتائج على نطاق واسع ليطلع عليها الممارسون وصناع السياسات

وفي سياق الحديث عن الصراع العربي في شمال غرب سرى، لشكا أكدت كاترين بران ضرورة إجراء البحوث حول الصراعات الاجتماعية بالجمع بين الممارس المستمدة التي تقوم على إجراء المقابلات الشخصية مع الأفراد والمجتمعات وعلى الشواهد وملاحظات الممارسين. ونقشت كيفية الاستفادة من تشوه الفكرة والسرور الثقافي، والارتباط المتميز في فهم السياسات المستخلصة. ثم تحدثت عن الأطفال في سبيلك، لطلقات من خبرتها في العمل مع الأطفال في

المناطق المتأثرة بالصراع في أفغانستان وطاجيكستان، صمدت من أن تركزت على الفعل بوصفه قضية بحد ذاتها، بل على الرباط الاجتماعي التي تربط فيها بين الأطفال أنفسهم للقلب على الأحوال في بلادهم.

ثم تناول أرتي ستراغفان تأثير التوتر القائم بين حركة طالبان وفكرالات الإنسانية في أفغانستان، فلاحظ أن المنظمات الأخلاقية تظهر متى كشف المفسرون نقاب عن معلومات كان ومن الأفضل أن تبقى بعيداً عن متناول الأيدي. أما ليتا بيركلاند فتحدثت عن التحديات الأمنية المتزايدة التي طرأت في أثناء إجراء البحوث الميدانية في تنغولا وكيف أدت إلى تغيير المنهج الميدانية إلى عدم القدرة على جمع شهادات تفصيلية حسب الخطة البحثية الموضوعة. وقدم فريد والي وصفاً للمنظمات الأخلاقية والفصلية والمنهجية التي اعترضت البحوث التي أجرتها منظمة واكتري، وقد عملت والمصالحة في شمال أوغندا بسبب تطلب الموقف الأمني، وقال إن تعريف المجتمعات ينتج بصلة وإتاحة الفرصة للنقاش العام أدى إلى خلق محفل سياسي أوسع للمشاركة. أما أليسان أورزديم فقد ناقش المنهج المستعملة أثناء البحوث التي أجريت على إصلاح توصيات الحياة بعد الحرب في مدن البوسنة والهرسك، وهذه المنهج هي: مراجعة الدراسات السابقة، والتصنيفات والمقالات الشخصية المتصعبة شبه المعركة، والملاحظة، واستخدام دفاتر تسجيل البيانات.

وسن التفتة الأساسية في أثارها هؤلاء المتحدثون وغيرهم من الفئات تنصرف على هيئة من يتكلمون البحوث ويضعون أولوياتها، والأصنام بالبحر في أعقاب الصراعات حيثما لا توجد جهود خارجية لتفكير وصناعة السيرة، والظفر في كيفية إلقاء التركيز على القضايا الثقافية، والاستفادة من منافع جميع البيانات التي يستخدمها الآخرون والافتتاح عليها، وضمان أن تكون البحوث ذات معنى ولها دلالات ملموسة، وإنشاء شبكة من الباحثين عبر التخصصات المختلفة ليتزعمون بنشر نتائج البحث.

يمكن الرجوع إلى موقع وحدة التعمير والتنمية في أعقاب الحروب على شبكة الإنترنت على الموقع التالي: www.york.ac.uk/depts/arch/pdr منسق المؤتمر أليسان أورزديم البريد الإلكتروني: ao102@york.ac.uk

جداول مفيدة بمواعيد المؤتمرات القادمة

www.icaa.ch (اجتماع على الـ ٢٠٠٠)
www.unhcr.ch/html/meeting.htm
www.alertnet.org/diary (قائمة مرتبة حسب التوقيت الزمني)

conferences (اجتماع على الـ ٢٠٠٠)
www.isn.ethz.ch/conferences (شبكة الأمن الدولي؛ تنضم استشارة بحث تتيح البحث عن موضوعات معينة)
www.hrw.ch/calendar (شبكة الحقوق الدولية؛ يعقود الإنسان) تسمح بعض الأحداث شهرياً أو سنوياً
www.erocier.org/www/v1/meetings.htm (مؤتمرات)
الانترنيت على الشبكة العالمية: الهجرة والعلاقات الدولية

الأخلاقيات وإمكانية مواصلة الجهد: دروس مستفادة من العمل من أجل أطفال اللاجئين

بقلم: فرانسيس مور

عندما وصلت إلى لبنان في عام ١٩٨٢ كانت الجالية الفلسطينية هناك مراعاة في أعقاب الغزو الإسرائيلي، ومنذ جيتي صبرا وشاتيلا وانتهى معطم عمليات منظمة الأنوروا. ولما كان الهدف من مجيئي إلى لبنان هو تقدير إمكانية تدخل منظمة إنقاذ الأطفال، وبالمملكة المتحدة للتعامل مع تلك الأزمة، فقد دفع إلي مسؤول فلسطيني منهم بأربعة أطفال في اليوم الأول من زيارتي قاتلاً؛ (إذن فالتصلي في منظمة إنقاذ الأطفال)، ليكن، إليك بعضهم لتفنيدهم.

يا له من تحد كبير! كان هؤلاء الأطفال أيتاماً من نفس الأسرة، مثلهم مثل كثيرين غيرهم فقدوا والديهم بسبب الغزو. وكان العمل البسيط والمنطقي هو إحقاقهم بأحد الملاجئ العديدة الموجودة في لبنان وإغناء العطف عن «مشكلتهم». لكنني لم أرسلهم إلى الملجأ وإسا أخذت بصحبة أحد الأشخاص الاجتماعيين الفلسطينيين، فاشتركت سراً في وضع خطة لمساعدة الأطفال اليتامى على المدى الطويل تقضي بأن يقوما مع عائلاتهم الممتدة، أي مع ذويهم بخلاف الأب والأم، على أن تلقى تلك العائلات مساعدة مادية تسري طوال السنة التي يذهب فيها الأطفال اليتامى الذين بلغوا سن الدراسة إلى المدرسة. وتأتي هذه المساعدات من جانب المدرسين والأخصائيين الاجتماعيين. وكان هناك حوالي ٢٠٠ طفل مدرجين في هذا البرنامج الذي استمر حتى أنهى آخر أولئك الأطفال تعليمه في مرحلة المدرسة. وقد أدت الحركة القسرية التي تولدت عن هذا البرنامج إلى الجهود الجارية حالياً لإنشاء نواد للشباب ومسكر صيني وورش للتصوير الفوتوغرافي، كما أصبح كثير من الأطفال اليتامى يحملون منطويعين لمساعدة الأطفال المحرومين، مثلما ساعدتهم الآخرون من ذي قبل.

وقد نجحنا في بناء علاقات دائمة مع الأطفال وعائلاتهم. ليس هذا محسباً، وإسا أننا إن هناك بندياً مجدياً لرعاية الأطفال اليتامى عن طريق المؤسسات. ويرجع نجاح البرنامج إلى حد كبير إلى استمراره على مدى ٢٠ عاماً، إذ أن تعبر المواقف يحتاج إلى وقت طويل، وكثيراً ما

تستغرق مشروعات التنمية التي تضعها الجهات الخارجية مدة تقتصر على سنة أو اثنتين أو خمس سنوات على الأكثر، الأمر الذي يخلق من المستحيل تهيئة الظروف اللازمة لبناء الثقة والمشاركة التي تسمح بظهور التحول المنشود.

وعندما يبدأ المرء في العمل لصالح أي مجتمع من مجتمعات اللاجئين يجد أن مسألة مواصلة الجهد مسألة معقدة لأن طبيعة حياة اللاجئين أنفسهم تقتضي إلى التواصل لاعتمادها على المعونات الخارجية من أجل البقاء. لذلك يجب على المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة أن تهتم بالحد الأخلاقي في مشروعات التنمية المخصصة للاجئين منذ بدايتها لتجنب التوقعات غير الواقعية. ولكن مهما كانت الخطط مددة بإحكام فإن آمال مجتمع اللاجئين تتجاوز حتماً ما يمكن تحقيقه بالفعل. والحق أن الأمل هو ما يمنحهم القدرة على استجماع شجاعتهم وتدريبهم على مواجهة غوائل المستقبل، وهو في حالة اللاجئين الفلسطينيين مستقبل ما زال غامضاً منذ ٥٢ عاماً.

فرانسيس مور كانت تعمل لدى منظمة «إنقاذ الأطفال» بالمملكة المتحدة قبل تقاعدها منذ وقت قريب.
البريد الإلكتروني:
moorefrances@hotmail.com

إرجاع الأفغان من إيران إلى موطنهم

بانتهاه عقد الثمانينيات كان الصراع في أفغانستان قد تمخض عن خلق أكبر كتلة من اللاجئين في العالم على الإطلاق، بلغ عددها في بعض الأوقات ٦,٢ مليون شخص. أما الآن، وقد مر أكثر من عقد من الزمان على بدء عودتهم إلى أفغانستان، فلا يزال هناك حوالي ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني في باكستان وإيران. وباتت الأفغان في المرقية الثانية مباشرة بعد الفلسطينيين من حيث كونهم أكبر مجتمع للاجئين في العالم وتقدر مفوضية شؤون اللاجئين بالأمم المتحدة أن إجمالي عدد اللاجئين الأفغان في إيران يبلغ ١,٤ مليون شخص. ويتبنى الرأي العام في إيران موقفاً عدائياً لوجودهم، وهو الموقف الذي تركبه بصورة مطردة الصورة الإعلامية للامعان بوصفهم مجرمين ومهربين. ففي سبتمبر/أيلول ١٩٩٩ أقر البرلمان الإيراني تشريعاً يقضي بإخراج جميع

الأفغان من الدولة في موعد انتهاء مارس/آذار ٢٠٠١. وعلى أثر هذا القانون أعيد أكثر من ١٠٠ ألف أفغاني من إيران إلى بلادهم منذ إبريل/نيسان في إطار «برنامج الإرجاع الطوعي للوطن» الذي اشتركت في تنفيذه الحكومة الإيرانية ومفوضية شؤون اللاجئين. ويتنسي ٧٠٪ من هؤلاء الأفغان إلى أصول عرقية طاجيكية.

وبعد برنامج إعادة اللاجئين إلى بلادهم مثاراً للخلاف، فالإيرانيون يتوجسون من خطط إعادة اللاجئين زاعمين أن اللاجئين يأخذون الأموال والسلع المخصصة للعائدین لتقديدها لأفراد أسرهم في أفغانستان ثم يهربون الثغرات الحدودية ويعودون مرة أخرى إلى إيران. ووسط اتهام اللاجئين بممارسة هذا الاحتيال، والنقص الحاد في الأموال الناجم عن إهمال الجهات المانحة، اضطرت المفوضية إلى تخفيض المنحة المخصصة للاجئين العائدین من ٤٠ دولاراً إلى ٢٠ دولاراً. وقد أدانت بعض جماعات اللاجئين هذا البرنامج فوصفته بأنه «تطهير عرقي» و«عمليات تهجير قسرية». ومن ناحية أخرى تخشى الفتيات اللاتي تعلمن في إيران على مستقبلهن في أفغانستان حيث توقف تعليم الفتيات تحت حكم الطالبان. وقد ذكرت منظمة «أطباء بلا حدود» أن «اللاجئين الأفغان لا يستطيعون العودة إلى ديارهم ليجدوا هناك حياة آمنة كريمة» نظراً للجناف الشديد الذي حل بالمنطقة، واستمرار القتال في أفغانستان، والارتفاع الهائل في مستوى النزوح الداخلي، وتفشي الأمراض.

وفي زيارة قامت بها رئيسة مفوضية شؤون اللاجئين سادكو أوفاتا إلى المنطقة أصرأً أعربت أوفاتا عن تفهمها لمشاعر الأساتمة التي تتناب الإيرانيين والباكستانيين إزاء اضطراهم لنحمل عواقب استضافة جحش اللاجئين التي يتزايد إهمال المجتمع الدولي لها. ولم تستطع أوفاتا أن تفعل شيئاً سوى إيداء التعاطف، وهذا ما يعزى إلى حد كبير إلى أن المعونات الدولية للاجئين الأفغان تكاد تكون نفذت تماماً. إلا أن أوفاتا تمكنت من التوصل إلى اتفاق مع إيران لبدء برنامج إرجاع اللاجئين لإفغانستان فسمحة من الوقت لفحص أحوال أولئك الذين يريدون أن لديهم أسباباً وجيهة لعدم الرجوع إلى أفغانستان.

للرجوع إلى معلومات على شبكة الإنترنت عن أفغانستان، انظر العناوين الموجودة في «نشرة الهجرة القسرية»، وعنوانها: <http://www.fmreview.org/3linksDisplay.htm#afgh>



رؤى مستقبلية بديلة: وضع جدول أعمال للبحوث القانونية في اللجوء السياسي

عقد د. ماثيو غيغني حلقة دراسية تحت هذا العنوان في يونيو/ حزيران لتحقيق الأهداف التالية: التوصل إلى فهم أفضل لآفاق الاستجابة الدولية للهجرة القسرية على نحو يتسم بقدر أكبر من الإنسانية، والإسهام في تحديد ملامح الممارسات، الجارية التي يمكن أن تمثل هذه الاستجابة، ومعالجة مركز دراسات اللاجئين على تحديد أهم الاتجاهات البناءة والمثمرة للبحوث القانونية في قضايا اللجوء السياسي خلال السنوات المقبلة.

وقد ضمت الحلقة الدراسية التي أقيمت تحت رعاية مؤسسة فورد عدداً من المشاركين المتخصصين في المجالات الأكاديمية ومن ذوي الخبرة في العمل مع أجهزة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والإدارة السياسية، وركزت على ستة محاور للنقاش، هي:

- جذور الهجرة القسرية وأسبابها
- اتفاقية وضع اللاجئين الصادرة عام ١٩٥١، وبروتوكول ١٩٦٧
- التوفيق بين أمن الأفراد وأمن الدول
- العلاقة بين حركات اللاجئين وحركات الهجرة
- القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان وحماية اللاجئين
- الشمال والجنوب وحماية اللاجئين

وقد تم تخصيص الجلسة الختامية لمناقشة أهم جوانب مستقبل البحوث القانونية. وتطالفاً من المناقشات السابقة تم تحديد بعض تلك الجوانب، مثل الحماية المؤقتة، والتحديات القانونية المرتبطة بتحديد وضع اللاجئين كجساعات لا كافراد، وتأثيرات الانقليات الإقليمية على مستقبل اللجوء السياسي، وحماية النازحين داخلياً في أنحاء العالم، وتحليل عمليات صنع القرار في سياق إجراءات اللجوء السياسي.

وسوف يتم نشر التقرير الكامل للحلقة الدراسية في موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت.

الدورة الصيفية الدولية عن الهجرة القسرية

تعد الدورة الصيفية الدولية العاشرة، التي عقدت في كلية ويلهام في أكسفورد، أكبر دورة صيفية في تاريخ مركز دراسات اللاجئين، حيث حضرها ٧٣ مشاركاً من ٤٢ دولة.

بدأت الدورة بطرح معنى مصطلح «الهجرة القسرية» للمناقشة، ثم تلا ذلك قيام المجموعات المصغرة في الدورة بمناقشة ما إذا كان ينبغي على الدول أن تذهب إلى ما هو أبعد من مجرد الالتزام بالسماح بدخول اللاجئين عن طريق إلغاء كل أشكال الرقابة على الحدود. وتناولت الحلقة الدراسية المفصّل في الاحتياجات النفسية للاجئين كيفية تقدير تلك الاحتياجات، بل وتسميتها، وكيفية إعداد البرامج للتعامل الفعال معها. أما الجلسات التي خصصت لمسألة اللجوء وقانون اللاجئين الدوليين فقد عكفت من فهم المشاركين للسياقات القانونية التي يتم فيها حماية اللاجئين ومن تفهمهم للمواثيق والمعايير القانونية.

ومن الأهداف التي سعت هذه الدورة الصيفية لتحقيقها أيضاً نهضة الفرصة للتدريب على المهارات الحيوية في مواقع العمل. ففي الحلقات الدراسية التي نظمت حول التنسيق والتفاوض جرب المشاركون بأنفسهم كيفية إعداد برنامج صحي واقعي للاجئي برتان الموجودين في نيبال، والتفاوض على عودة مجموعة من لاجئي تيمور الشرقية من معسكرات التوطين في تيمور الإندونيسية. أما جلسة «الدروس المستفادة» فكانت تهدف إلى تقييم تلك الدورة الصيفية في ضوء الخبرة المهنية والتحديات المستقبلية في مجال العمل، ووضع إطار رسمي لخبرات الدورة وتطبيقها الممكنة في مجال الممارسة.

وسوف تُعقد الدورة الصيفية التالية في العام المقبل في أكسفورد من ٢ إلى ٢٠ يوليو/ تموز. وتبلغ قيمة رسومها ٢٢٥٠ جنيه إسترليني، وسوف تقدم بعض المنح إلى المشاركين من فلسطين وكينيا وأوغندا وتانزانيا وأثيوبيا وجنوب إفريقيا وتامبيا وزيمبابوي وموزامبيق، إلى جانب شباب دول الاتحاد الأوروبي الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ممن يعملون في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أو الدول المشاركة فيه. وآخر موعد لتقديم طلبات المنح هو الأول من مارس/ آذار ٢٠٠١، وآخر موعد لتلقي طلبات الاشتراك في الدورة هو الأول من مايو/ أيار.

للحصول على التفاصيل واستمارات طلب الالتحاق، نرجو الاتصال بشانون ستيفن، مدير الدورة الصيفية بمركز دراسات اللاجئين: Shannon Stephen, Summer School Administrator, Refugee Studies Centre, QEII, 21 St Giles, Oxford, OX1 3LA, UK. Tel: +44 (0)1865 270723. Fax: +44 (0) 1865 270721, Email: shannon.stephen@qeh.ox.ac.uk

تعيين مدير جديد

يسعدنا أن نعلن عن تعيين د. ستيفن كاسلز مديراً جديداً لمركز دراسات اللاجئين، والذي سوف يتولى مهام منصبه في فبراير/ شباط ٢٠٠١.

يعمل د. كاسلز حالياً مديراً لمركز دراسات التحول الاجتماعي في منطقة آسيا المحيط الهادئ بجامعة وولونغونغ في أستراليا، ويتمتع بشهرة عالمية كمختص في الهجرة الدولية وقضايا العنصرية والمواطنة وحقوق الإنسان والعولمة والتحول الاجتماعية. وله مؤلفات بالغة التأثير عن الخيرات الأوروبية والأسترالية والأسبورية والدولية في مجال الهجرة ونشأة المجتمعات المتعددة الثقافات، وقد ترجمت هذه الأعمال إلى الفرنسية والألمانية والإسبانية واليابانية وغيرها من اللغات. أجرى د. كاسلز بحثاً عن التنمية في إندونيسيا في مطلع السبعينيات، وشارك في جهود تطوير التعليم في زيمبابوي وبوتسوانا فيما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٢، وعمل بتمهريس الاجتماع والاقتصاد السياسي في ألمانيا والمملكة المتحدة وأستراليا. كما ساهم في تأسيس شبكة بحوث الهجرة في منطقة آسيا المحيط الهادئ التي يعمل منسقاً لها، وهي شبكة تجرى بحثاً في الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية للهجرة الدولية في ١٣ دولة.

زوروا موقع مركز دراسات اللاجئين على شبكة الإنترنت للاطلاع على آخر أخبار المنشورات البحثية الخاصة بالمركز ومعلومات عن الدورات الدراسية القادمة.

www.qeh.ox.ac.uk/rsc

عنوان مركز دراسات اللاجئين

Refugee Studies Centre
Queen Elizabeth House
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK

الهاتف: +44 (0) 1865 270722
الفاكس: +44 (0) 1865 270721
البريد الإلكتروني: rsc@qeh.ox.ac.uk

إخلاء مناطق التلال من السكان: إعادة تجميع السكان في بوروندي

منظمة مراقبة حقوق الإنسان / يوليو/تموز ٢٠٠٠
www.hrw
سعر التقرير: 2000/burundi/2
هـ دولارات أمريكية (يضاف إليه تكاليف الشحن)

تطالبات حكومة بوروندي في تنفيذ تمهدها بإطلاق
مسكرات التجميع البائسة التابعة لها بحلول الموعد
الآنس السعدهد يوم ٣١ يوليو/تموز. ويركز هذا
التقرير على سياسة إعادة تجميع الأهالي حول مدينة
بوجمبورا وتطبيق هذه السياسة، والحياة في
المنحيمات وانتهاكات الجيش؛ كما يتضمن سلسلة
من التوصيات الموجهة إلى مختلف الأطراف التي لها
دور في هذا العدد. الاتصال:

34th Floor, New York, NY 10118, USA.
Human Rights Watch, 350 Fifth Avenue,
Tel: +1 212 216 1832 Fax: +1 212 736 1300
Email: HRWpress@hrw.org

موقع الإنترنت (طلبات الشراء):
//store.yahoo.com/hrwpubs/index.html

الإصغاء إلى النازحين: إجراء البحوث العملية في مناطق الصراع في سري لنكا

تأليف: كيري ديمون. سلسلة Oxfam Working
Papers يونيو/حزيران ٢٠٠٠ ٦٨ صفحة التوزيع
الدولي ISBN 0 85598 4376 السعر: ١٢,٩٥ جنيهًا
إسترلينيًا/ ١٨,٩٥ دولارًا أمريكيًا

يسمى المشروع البحثي «الإصغاء إلى النازحين» إلى

نشرة الهجرة القسرية (الطبعة العربية والإسبانية)

هل ترغب في الحصول على الطبعة
العربية/الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية؟
جميع الاشتراكات في الطبعتين العربية
والإسبانية مجانية.

إذا أردت أن تحصل على نسخة من إحدى
أو كلتا هاتين الطبعتين، أو إذا كنت تعرف
أشخاصًا آخرين يودون الحصول على نسخة
منها، فترجو أن ترافقنا بمعلومات عن كيفية
الاتصال بك أو بهم على أحد العنوانين
الإلكترونيين التاليين: fmr@qeh.ox.ac.uk
riham@abu-deeb.fsnet.co.uk

أو على العنوان البريدي الآتي:
The Editors of FMR, Refugee Studies
Centre, QEH, University of Oxford,
21 St. Giles, Oxford OX1 3LA, UK.
انظر ص ٤٢ للاطلاع على تفاصيل الاشتراك.



إتاحة الفرصة للسلطات الوطنية والمجتمع الدولي
لسماع أصوات الساكنين الذين شردهم الصراعات في
شمالى سري لنكا. ويوضح هذا الإصدار في سلسلة
«أوراق عمل منظمة أوكسفام» مفاهيم تلك الدراسة
والمناطق الساكنين وأبعادها ويصف منهجها، ويأقش
كيفية تنفيذ عملية الإصغاء في سياق الصراع المدني
(انظر ص ٢١-٢٠ في هذا العدد من «نشرة الهجرة
القسرية» للاطلاع على مناقشة للمشروع).

يتم توزيع إصدارات منظمة أوكسفام عن طريق
العديد من الموزعين خارج المملكة المتحدة.
للحصول على التفاصيل يرجى الاتصال بالعمران

الآتي: Oxfam Publishing, 274 Banbury Road,
Oxford OX2 7DZ, UK.
Tel: +44 (0) 1865 311311
Fax: +44 (0) 1865 313925
Email: publish@oxfam.org.uk

موقع الإنترنت:
www.oxfam.org.uk/publications.html

على الهامش: اللاجئين والمهاجرون والإقليات

تحرير: تشاومري ر. إبرار. وحدة سموت حركات اللاجئين
والمهاجرين / يونيو/حزيران ٢٠٠٠ ٢٢٢ صفحة. السعر
١٢ دولارًا أمريكيًا/ ١٥,٠٠ تاكا (في بنغلاديش)

يتضمن هذا الكتاب مجموعة من المقالات المختارة
في الأوراق المقدمة إلى مؤتمر اللاجئين والمهاجرين
والأشخاص الذين لا يسمون لأي دولة (بدون
جسية)، الذي عقد في العاصمة البنغالية دكا في
ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٧. الاتصال:
Room 4019, Arts Building, University of
Dhaka, Dhaka-1000, Bangladesh
Tel: +880 2 966 1900 Fax: +880 2 811
7962. Email: rmrnu@bangla.net

إدارة أمن العمليات في ظروف العنف

تأليف: كيزراد فان رابانت. العدد رقم ٨ من Good
Practice Review (نشرة الممارسات السليمة) شبكة
الممارسات الإنسانية بمعهد التنمية الخارجية / يونيو/
حزيران ٢٠٠٠ ٣٥٤ صفحة التوزيع الدولي
ISBN 0 85003 457 4 السعر ١٤,٩٥ دولارًا أمريكيًا

يقدم هذا العدد من «نشرة الممارسات السليمة»
منهجًا للإشارة الأسية خطوة بخطوة. يبدأ من تحليل
السياق وتقدير التهديدات والمخاطر إلى اختيار
الاستراتيجية الأمنية والتخطيط الأمسي. ويستعرض
الأنواع الرئيسية للتهديدات والإجراءات التي يمكن
اتخاذها في محاولة لتسيع تلك التهديدات، والبيانات
التوجيهية الخاصة بالنجاة والتعامل مع الحوادث
الأسية حال وقوعها. كما يتناول عددًا من
الموضوعات المتعلقة بالحد من المخاطرة مثل كفاية

الأفراد والأطقم، ودور العاملين الوطنيين، وتوافر
المستويات الجديدة من الاتصال والإعلام والتدريب.
الاتصال: Humanitarian Practice Network,;
Costan House, 111 Westminster Bridge Road,
Bridge Road, London SE1 7JD, UK
Tel: +44 (0)20 7393 1600 Fax: +44 (0)20 7393
1699 Email: hpn@odh.org.uk
موقع الإنترنت:
www.odhpn.org.uk

الشعائر القائمة بين الاتفاقيات القانونية للحكومات بشأن حماية الأطفال النازحين، وحقيقة الوضع في الحياة التي يعيشها هؤلاء الأطفال. ويتضمن أيضا توصيات لدفع الجهود الدولية لحماية الأطفال النازحين ومد يد العون لهم. ويوزع مع التقرير ملخص مجاني له يقع في ١٨ صفحة.

الانصال: **Publications Sales, Save the Children.**
17 Grove Lane, London SE5 8RD, UK.
Tel: +44 (0)20 7703 5400
Fax: +44 (0)20 7708 2508
Email: publications@scfuk.org.uk
www.savethechildren.org.uk موقع الإنترنت:

دليل مشروع الكرة الأرضية: المنطق الإنساني والحد الأدنى من المعايير في التعامل مع الكوارث

مشروع الكرة الأرضية: يناير/كانون الثاني ٢٠٠٠. ٢٢٠ صفحة. الترقيم الدولي (الطبعة الانكليزية): ISBN 085598 445 7 السعر: ١٠,٩٥ دولارات أمريكية. أسعار خاصة للطلبة الكبار. صدر من هذه الكتاب طباعت فرنسية وإسبانية وروسية.

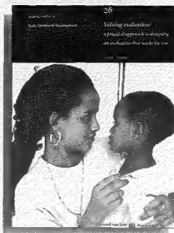


يذكر هذا الكتاب أساساً حول المعايير الإنسانية المستند إلى مبادئ ونصوص القانون الدولي الخاصة بالشؤون الإنسانية واللاجئين وحقوق الإنسان، وإلى مبادئ مدونة السلوك الخاصة بالصليب الأحمر والمنظمات غير الحكومية. ويقدم الكتاب وصفاً للمبادئ الأساسية التي تحكم الإنسانية ويؤكد على حق الشعوب في الحماية والمساعدة. وملحق بوثيقة 'الحد الأدنى من المعايير' مجموعة 'المؤشرات الأساسية' التي تساعد على قياس الآثار والتأثير المترتبة على البرامج والإجراءات والمتابع المستخدمة، والإبلاغ بهذه الآثار والنتائج.

الانصال: **Oxfam c/o BEBC, PO: Publications**
Box 605, Parkstone, Dorset BH12 3YD, UK.
Tel: +44 (0)1202 712930
Fax: +44 (0)1202 712930
Email: bebc@bebc.co.uk
ويمكنكم التعرف على إصدارات منظمة أوكسفام بالرجوع إلى الموقع الإلكتروني على شبكة الإنترنت: www.oxfam.org.uk/publications.html

تقييم عمليات التقييم: منهج عملي لتصميم التقييم المناسب

مؤسسة برنارد فان لير - أوتراك عمل حول التنوع في مرحلة الطفولة المبكرة. مارس/ آذار ٢٠٠٠. الترقيم الدولي: ISBN 90 6195 0554. يوزع مجاناً (استحقاق الرسوم عند طلب نسخ متعددة).



يتناول هذا الإصدار الموضوعات الآتية: تحديد المعلومات التي تعرض التقييم ومبرراته وتحديد هدفه و كيفية تركيزه على موضوع معين، والتوصل إلى الإجابات ووضع المؤشرات (أي أن تحدد ما الذي تبحث عنه، وكيف تعرف عندما تنوصل إليه)، وتنفذه التقييم.

الانصال: **Bernard van Leer Foundation, PO Box 82334, 2508 EH The Hague, The Netherlands.**
Tel: +31 70 351 2040, Fax: +31 70 350 2373
Email: registry@bvleer.nl
موقع الإنترنت: www.bernardvanleer.org

الحرب هي ما جرننا إلى هنا: حماية الأطفال النازحين داخل أوطانهم بسبب الصراعات

تأليف: أندرو موسون، وبيكا دود، وجون هيلاري. منظمة إنقاذ الأطفال، بالمملكة المتحدة - ٢٠٠٠. ١٤٤ صفحة. الترقيم الدولي: ISBN 1 84187 0250. السعر: ١٢,٩٥ دولاراً أمريكياً.

يلقي هذا التقرير الضوء على الأوضاع في أفغانستان وكوسوفو وسيراليون وسري لنكا، ويحدد



أحدث الإصدارات: **الدليل الأمني لدار دورولد** (فوجين): دليل سبب لتوعية الأمنية للعمال في مجال الإغاثة. السعر: ١٤,٩٥ دولاراً أمريكياً. الانصال: **World Vision Publications, 800 W Chestnut Ave, Monrovia, CA 91016-3198, USA.**
Tel: +1 626 301 7720, Fax: +1 626 301 7789
www.marcpub.com موقع الإنترنت: MARCPubs@wvi.org

المسح الشامل لللاجئين في العالم لعام ٢٠٠٠

اللجنة الأمريكية لللاجئين ٢٢٨,٠٠٠ صفحة. الترقيم الدولي: ISBN 0 936548 07X. السعر: ١٩ دولاراً أمريكياً.



من الملاحم الدائمة في هذا الإصدار السنوي المجدول، والرسوم البيانية، وخريطة مصادر عن اللاجئين والنازحين الدوليين في العالم، والتقارير القطرية ودليل المسح. وإلى جانب هذه الأبواب الثابتة تتضمن النسخة الصادرة هذا العام المقالات الآتية: العام في لمحة (روجر ونتر)؛ مفوضية شؤون اللاجئين والزوج الداخلي (غاي غودين - غيل)؛ الإخلاء الإنساني من كوسوفو (بيل فريديان)؛ النساء اللائي يتعرضن للتعذيب ومعايير تحديد وضع اللاجئين في شرق إفريقيا (بافير نوروجي)؛ الطريق إلى تحقيق التجانس في الجرحه داخل الاتحاد الأوروبي (ستيفن إدمستون)؛ الحرب في الشيشان (أليس سبيغندر)؛ إلى أي مدى استفاد كندا ليرهايل؟ (جوديث كوسين). الانصال: **USCIR, 1717 Publications, Massachusetts Ave NW, Suite 200, Washington, DC 20036, USA.**
Tel: +1 800 307 4712
Fax: +1 202 347 3418
Email: uscir@insa-uscir.org
موقع الإنترنت: www.refugees.org

من الإصدارات الحديثة للجنة الأمريكية لللاجئين (ليريل/ نيسان): «لا سبيل إلى الدخول أو الخروج: النزوح الداخلي في بورما». وه دارت الدوائر: أزمة اللاجئين في بوسلافيا منذ عودة النازحين ذوي الأصول الألبانية إلى كوسوفو». يرجى الانصال بنفس العنوان للوارد أعلاه.

اشترك!

واحصل على الطبعة العربية أو الإسبانية من نشرة الهجرة القسرية مجاناً
الرجاء ملء الاستمارة أثناء وإرسالها إلينا، أو استخدام الاستمارة الإلكترونية في موقع الإنترنت:
www.fmreview.org

أرغب في الحصول على:

(الرجاء وضع علامة في الخانة المناسبة)

الطبعة العربية ☐ الطبعة الإسبانية ☐

تغطي الاشتراكات سنة كاملة.
المشتركان العربية والإسبانية: مجاناً

بيانات المشترك:

الاسم:

اللقب:

الوظيفة:

الإدارة التابع لها:

العنوان:

المدينة:

البلد:

الهاتف:

البريد الإلكتروني:

موقع الإنترنت:

نحن حريصون على زيادة عدد قرائنا، الرجاء أن تطلع أصدقائك وزملاءك
على نسختك وتحثهم على الاشتراك في «نشرة الهجرة القسرية» أو
المساهمة بمقالاتهم فيها.

An English edition of Forced Migration Review is also available.

If you would like to receive it please tick this box. ☐

**Forced Migration Review is free to readers in the
Middle East, Asia, Africa and Latin America
and for refugees worldwide.**

If you live elsewhere, an individual annual subscription costs \$26
and an institutional subscription \$43.

To subscribe please visit our website at:

<http://www.fmreview.org/3subEnglish.htm>

الرجاء إرسال الاستمارة إلى:

FMR Subscriptions, RSC, Queen Elizabeth House,
21 St Giles, Oxford OX1 3LA, UK
+44 (0)1865 270721 الفاكس:

هل أنت قارئ جديد لنشرة الهجرة القسرية؟

نحن نقوم حالياً بتحديث قائمتنا
البريدية، وقد أضفنا إليها العديد من
عناوين الأفراد والمنظمات، ولعل
عنوانك كان ضمن هذه العناوين؛ فإن
كان هذا أول عدد تتلقاه من المجلة،
ولا ترغب في تلقي الأعداد القادمة،
فالرجاء إبلاغنا بذلك.

الوثائق القانونية الدولية المتعلقة بالعالم العربي

من المؤسف أن الكثير من الوثائق الدولية
المتعلقة بالنزوح ليست في متناول القارئ
العربي إما لأنها لم تترجم إلى اللغة العربية
أو لصعوبة العثور على ترجمتها العربية.

فالوثائق المتاحة في موقع مكتب المفوضية
العليا لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة على
شبكة الإنترنت (www.unhcr.ch/html/
intinst.htm) وموقع مفوضية الأمم المتحدة
لشؤون اللاجئين:

www.unhcr.ch/refworld/refworld/legal/

instrume/regional/un/un.htm

نظائر عربية.

ويمكن الاطلاع على بعض الوثائق العربية
المتعلقة بحقوق الإنسان في موقع منظمة
"مراقبة حقوق الإنسان" على شبكة
الإنترنت، وعنوانه: www.hrw.org/arabic/

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
www.unhcr.ch/udhr/lang/arz.htm باللغة
العربية.

إعلان بشأن حماية اللاجئين والنازحين
في العالم العربي

www.unhcr.ch/refworld/legal/

instruments/idp/arab_e.htm باللغة

الإنجليزية).

المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي
www.idpproject.org/pdf_files/gparab.pdf
باللغة العربية).

ونحن نرحب بمزيد من المعلومات لتوسيع
هذه القائمة.

قاموس لمصطلحات حقوق الإنسان والقانون الإنساني

MIGRANTS

المهاجرون: الأشخاص الذين يرحلون عن موطنهم الأصلي لأسباب اقتصادية أو غير ذلك من الأسباب التي لا يشملها التعريف المحدود لللاجئ الوارد في الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١.

NON-BINDING

غير ملزم: وثيقة لا تنطوي على أي التزامات قانونية رسمية، ولكنها قد تنطوي على التزامات أدبية.

PROTOCOL

بروتوكول: إضافة ملحقة بمعاهدة ما.

RATIFICATION

التصديق: عملية يقر من خلالها المجلس التشريعي توقيع الحكومة على معاهدة ما، ويحلل الإجراء الرسمي الذي تصحح الدولة من خلاله مظرة بأحكام المعاهدة.

REFUGEE

اللاجئ: كل شخص رحل عن بلده الأصلي فراراً من الاضطهاد، أو خوفاً من الاضطهاد بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو بسبب آرائه السياسية. أما الأشخاص الذين يرحلون عن ديارهم، ولكنهم لا يعبرون حدود البلد، فهم يُسمَوْنَ "نازحين".

NON-REFOULEMENT

"مطر الطرد أو الرد": مبدأ يحظر على الدول إعادة الأشخاص قسراً إلى بلدان من المحتمل أن يتعرضوا فيها لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

RESERVATIONS

تحفظات: أحكام لا توافق الدول على الالتزام بها عند توقيعها على معاهدة ما.

STATES PARTIES

الدول الأطراف: الحكومات التي صدقت على معاهدة ما.

UNITED NATIONS HIGH

COMMISSIONER FOR

REFUGEES (UNHCR)

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: الوكالة المتخصصة بالأمم المتحدة التي تعالج قضايا اللاجئين وما يتصل بها من المسائل الإنسانية.

UNIVERSAL DECLARATION OF HUMAN

RIGHTS

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): الوثيقة الرئيسية الصادرة عن الأمم المتحدة التي ترسي معايير وقيم حقوق الإنسان.

INTERNATIONAL COVENANT ON

CIVIL AND POLITICAL RIGHTS (ICCPR)

المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (اعتمد عام ١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦): اتفاقية تقرر بأن جميع البشر يحق لهم التمتع بملفظة واسعة من الحقوق المدنية والسياسية، ولم توقع عليها أغلبية دول الخليج العربي.

INTERNATIONAL COVENANT

ON ECONOMIC, SOCIAL

AND CULTURAL RIGHTS

المعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اعتمد عام ١٩٦٦، ودخل حيز التنفيذ عام ١٩٧٦): اتفاقية تقرر بأن من حق البشر كافة التمتع بملفظة واسعة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولم تصدق عليها أغلبية دول الخليج العربي.

DECLARATION

إعلان: وثيقة تمثل مجموعة من المعايير المتفق عليها، ولكنها غير ملزمة قانوناً.

DISPLACED PERSON

النازح: كل من يفر من داره أو موطنه بسبب الاضطهاد السياسي أو الحرب، ولكنه لا يعبر حدود الدولة؛ ويمكن إطلاق مصطلح "النازحين" على الأشخاص الذين قد يعتبرون أنفسهم من اللاجئين، ولكنهم لم يستوفوا الشروط التي تؤهلهم للحصول على صفة اللاجئين رسمياً بموجب الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين.

GENEVA CONVENTIONS RELATIVE TO

THE PROTECTION OF CIVILIANS

IN TIME OF WAR

اتفاقيات جنيف بشأن معاملة المدنيين في زمن الحرب (١٩٤٩): المعصنات الرئيسة للقانون الإنساني المتعلق بمعاملة المدنيين أثناء الصراعات المسلحة.

HIGH COMMISSIONER FOR HUMAN

RIGHTS

المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة: منصب المسؤول عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم بالأمم المتحدة.

HUMANITARIAN LAW

القانون الإنساني: القواعد الدولية التي ترسي حقوق المقاتلين وغير المقاتلين أثناء الحرب.

INTERNATIONAL BILL OF RIGHTS

الشريعة الدولية لحقوق الإنسان: مصطلح يشتمل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ADOPTION

اعتماد - تبني - إقرار: عملية توافق من خلالها دولة ما على القانون الدولي فيما يتعلق بالمعاهدات. وبعد اعتماد معاهدة ما، يمتنع على المجلس التشريعي التصديق عليها عادة.

ARAB CHARTER ON HUMAN RIGHTS

الميثاق العربي لحقوق الإنسان: ميثاق أصدرته جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤، ولكن لم تصدق عليه أي دولة عربية حتى الآن.

ARAB CONVENTION ON REFUGEES

الاتفاقية العربية بشأن اللاجئين: وافق عليها مجلس وزراء جامعة الدول العربية عام ١٩٩٤، ولم تتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ إلا بعد أن لم تصدق عليها أي دولة عربية.

THE PROTECTION OF REFUGEES AND

CAIRO DECLARATION ON

DISPLACED PERSONS IN THE ARAB

WORLD

إعلان القاهرة بشأن حماية اللاجئين والنازحين في العالم العربي: وثيقة غير حكومية تلت صياغتها عام ١٩٩٢ بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهو يحث الدول العربية على الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة ١٩٥١ والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لسنة ١٩٦٧.

CHARTER OF THE UNITED NATIONS

ميثاق الأمم المتحدة (١٩٤٥): الوثيقة الأولية للأمم المتحدة التي تحدد قواعد الأمم المتحدة، وتعيد التأكيد على بعض المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

CONVENTION

اتفاقية: معاهدة بين الدول؛ وتكون الاتفاقية أقوى من الإعلان من حيث أنها ملزمة قانوناً للدول الموقعة عليها، ويمكن إخضاع الحكومات للمساءلة عند انتهاكها.

CONVENTION RELATING TO THE

STATUS OF REFUGEES

الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين (اعتمدت عام ١٩٥١، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٤) ونست مراجعتها بموجب البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين عام ١٩٦٧): الاتفاقية الرئيسية التي تضع تعريف "اللاجئ"، وتنص على حقوق اللاجئين والالتزامات الدول التي تستقبلهم، وتعرف اللاجئين بأنه شخص لديه خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته. وقد صدقت ١٣٧ دولة (من بينها دول عربية) على الاتفاقية والبروتوكول الملحق بها لسنة ١٩٦٧.

إلى محمد الدرة

إلى أين تأخذني يا أبي؟
إلى جهة الريح يا ولدي...

... وهما يخرجان من السهل، حيث
أقام جنود يونابرت تلاً لرصد
الظلال على سور عكا القديم
يقول أب لابنه: لا تخف، لا
تخف من أزيز الرصاص! التصق
بالتراب لتنجوا! ستنجو وتعلو على
جبل في الشمال، وترجع حين
يعود الجنود إلى أهلهم في البعيد

ومن يسكن البيت من بعدنا يا أبي؟
سيبقى على حاله مثلما كان يا ولدي!

تحسن مفتاحه مثلما يتحسن
أعضاءه، واطمأن. وقال له
وهما يعبران سياجاً من التسوك:
يا ابني تذكر! هنا صلب الإنجليز
أباك على شوك صبرة ليلتين،
ولم يعترف أبداً. سوف تكبر يا
ابني، وتروي لمن يرثون بنا دقهم
سيرة الدم فوق الحديد...

لماذا تركت الحصان وحيداً؟
لكي يؤنس البيت، يا ولدي،
فالبيوت تموت إذا غاب سكانها...

تفتح الأبديّة أبوابها، من بعيد،
لسيارة الليل. تعوي ذئاب
البراري على قمر خائف. ويقول
أب لابنه: كن قوياً كجدك!
واصعد معي تلة السديان الأخيرة
يا ابني، تذكر: هنا وقع الانتكاري
عن بقعة الحرب، فاصمّد معي
لنعود

متى يا أبي؟
غداً، ربما بعد يومين يا ابني!

مقتطفات من قصيدة -أبد الصبار-
لمحمود درويش

